السياسي والمعرفي

اشكالية العلاقة وجدل القيادة

ما بعد النخول في العراق

د. نوَفل أبوْرَغيف

جميع الحقوق محفوظة ©

لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام إلكتروني يمكن استرجاع الكتاب أو أي جزء منه دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

اسم الكتاب: **السياسي والمعرفي اشكالية العلاقة وجدل القيادة مابعد التحول في العراق**

اسم المؤلف: **د. نوَفل أبورغيف**

الطبعة الأولى 1441هـ 2019

عدد الصفحات: 144

الناشر: دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع - العراق - بغداد.

دار معنى للنشر والترجمة - العراق - بغداد.

الرقم الدولي: ISBN:2 18- 601- 9922- 978-

IRAQIBAGHDADIMUTANABISTREET
Mob. 07819747219|07702931543
E-mail:darktbalmya@yahoo.com

د. نوَفل أبوُرَغيف

السياسي والمعرفي

اشكالية العلاقة وجدل القيادة

ما بعد التحول في العراق

معنى MA'NA للنشر والترجمة
دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع

لا تعني السياسةُ اذا ارتبطت بالسلطة، أو تضمنت صفات القيادة - باختلاف الحدود والتعريفات - أن نتبع نسقاً ثابتاً أو نلتزمَ سياقاً فكرياً بعينه، من دون فحص أو تمحيص، فَنَقْسر مجتمعاتنا على ما لاينسجم معها ولاصلة لها به.

فإذا ماأُريدَ للسياسة والسلطة والقيادة، النجاح، فإنهُ يقتضي إيجادَ طريقٍ واضحٍ نتوخّى فيه نسقاً، يتخذُ من المعرفة والحوار والمراجعة والصراحة المبنية على المصداقية، أساساً لبنائه، مع مراعاةٍ موضوعيةٍ لخصوصية مجتمعاتنا، وما يكتنفها من تبدلاتٍ طارئةٍ إبّان التحولات الشاملة وما ينتج عنها، لكي يُفضي ذلك الطريق إلى توفيرقدر مُرضٍ من الحياة الكريمة والعيش الحر وصولاً الى الرخاء، شريطةَ أن يكونَ الاخرُ حاضراً في تفكيرنا، وفي ممارستنا العملَ السياسيَ، ويكون القبول به هاجساً حقيقياً يترسّخُ على أساس المشترك الإنساني أولا وأخيرا.

(المؤلف)

الإهداء

- **الى سادن المعرفة الشاهق،**
- **وسائس العالم العميق،**
- **الى أميرٍ لم يدركْه الزمنُ ولا التاريخُ،**
- **و رجُلٍ لا يغدُرُ ولا يفجُر،**

ولا يلتفتُ الى الطارئين،

- **الى العقل المبهِر..**

والمعلم الكبير..

عليِ بنِ أبي طالب.

المقدمة

لاشـك في أن تواشـج الثقـافي/ المعـرفي والسـياسي بـاتَ أمـراً لايحتـاج الى مسـوغاتٍ لتبريـر العلاقـة التي تربط بينهـما، إذ مـن دون أرضيةٍ معرفيـة ثقافية لايمكن أن تكتملَ صورةُ السـياسي، إذا ما أُريدَ للأخير أن يكون صورةً ناصعة ودالاً مـؤشراً عـلى عمـق الترابط مابينـه وبين مَنْ يَبسُـط قيادته (سـلطته) عليه، ويشـكِّلُ هذا التواشج حقلاً خصباً ومداراً واسعاً يستحق الوقوف عنده وإطالة النظر فيه، لذا وجدنا في ذلك مساحة للاشتغال والبحث والدراسة.

وبعـد فإنَّ هذه القـراءات والمقالات التي انتظمت في هـذا الكتاب على وفق محـاور ثلاثة، هي طروحاتٌ يأمل كاتبها أن تجد لها سـبيلاً في إضاءة مسـاحة من المشهد السياسي والمعرفي مُتداخلَينِ غَير منفصلَينِ، بحكم اشتغاله عملياً وتسنمه قيادةَ أبرز المؤسسـات الثقافية الرسـمية أو ممثلاً لاتجاه سـياسي عُـرِفَ بحضوره وتأثيره في المشهد السياسي العراقي ولاسيما بعد العام ٢٠٠٣.

وهي مقالات ودراسات كُتِبَتْ على أزمان متفاوتة اقتضتها ظروفها، وجمعها هاجسٌ معرفيٌ ثقافي، وسياسي واحد.

ولايحاول هذا الكتاب إعطاء إجاباتٍ ناجزةٍ أو فرض إملاءات على المتلقي، بقدر مايحاول عرض الأسئلة وإثارتَها، مما قد تكون غائبةً عن كثيرين، في مزاولةٍ معرفيةٍ لسؤال مفادُهُ: أين يمكن أن نَصِلَ في مواجهة ذواتنا ومكاشفتها أولاً، قبل أن نسائل الآخر ونفتح معه قنوات الحوار، ونسعى بقناعةٍ لقبوله وعدم إقصائه.

ولاشك في أن النسيجَ الذي يَتكوّنُ منه مجتمعنا العراقي الذي يوصف بالتعددية والاختلاف قومياً ودينياً وعرقياً وانطواءه على أشكال الاختلاف جميعها والتعدد، أسْهَمَ بشكلٍ كبير في إيجاد مسافاتٍ أو في خلق تباينات عَزَّ رَتْقُها في كثير من الأحيان أفراداً أو جماعات، بسبب سياسة الانغلاق حيناً والتعصب حيناً آخرَ، وعدم الانفتاح لإيجاد سبل ناجعةٍ للحوار، وهو ماعَطَّلَ كثيراً من مسيرة العملية السياسية وانسيابها لتحقيق مبتغاها المنطقي الذي أخفقت فيه بنحو معروف، إذا مازدنا على ذلك عدم وجود الرغبة المخلصة لدى بعضٍ من الساسة وصانعي القرار في تحقيق ذلك، إلى جانب ابتعاد كثير من النخب الثقافية عن مشاركتها الفاعلة لتصحيح المسار أو رفده بما يحقق البناء الخلاق لمجتمع يستوعب هذه المتغيرات جميعها وينهض بحياتها من جديد.

وبإزاء هذا الوضع المعقد نَتَساءَل دوماً: هل يمكن الاعتماد على الوعي المعرفي (الثقافة) لحلحلة مثل هذا الالتباسات؟ أم هو الاعتماد على السياسي (سياسة متبعة) بوصفِهِ حّلاً قوياً (للإرغام أو الترهيب أو الترغيب) أم إنه يُكمن في اعتماد المعرفي السياسي معاً، وإنشاء بيئةٍ مؤاتيةٍ لثقافة الحوار تُمثلُ أساساً لذلك؟! وهي في الحقيقة شيءٌ من هذا وذاك وذلك، ولكن باختلاف السبل المتبعة والسياقات.

وأَجدُ بأنَّ هذه السبل تنضوي تحت مسارب عدة، هي إجابات عن الأسئلة التي يطرحها الكِتابُ محاولاً سبر العلاقة ما بين (المعرفي والسياسي) وتعزيز ثقافة الحوار، والتوقف بإزاء هيمنة الماضي وأسئلة الحاضر والمستقبل والقيادة والسلطة.

فالمسرب الأول هو (ثقافة الحوار بدلاً من ثقافة الإقصاء)، هذه الثقافة التي غابت كثيراً لتحل محلها ثقافة الإقصاء والإبعاد وثقافة الغلبة، على حين أن ثقافة الحوار وفتح قنوات التواصل والاصغاء للآخر مهما كان اختلافه، هي عوامل تُسهم بشكل مباشر في إثراء المشهد وترصينه، وهو دليل على احترام الإنسانية الذي لم تخلُ منه حضارة من الحضارات، وفي عمقها الحضارة العربية الإسلامية التي أرست ثقافة الحوار، ولاسيما الفكري، بدليل تلاقحها مع الحضارات الأخرى كالفارسية واليونانية وغيرهما.

ومسربٌ ثانٍ يركز في: ماذا يعني أن ندير العملية السياسية إدارةً ثيوقراطية؟ دكتاتوريةً كانت أم ديمقراطيةً أم إدارة حُرّة، أي أن نُشغَلَ بمسميات الإدارة وشكلها من دون التطبيق الفعلي للإدارة التي يَقعُ عليها نظمُ الثقة المُنفرَطَة ما بينها وبين المواطن، وتجسير العلاقة ما بينهما، فضلاً عن ردم الهوة التي أخذت بالاتساع لكثرة الوعود وقلة الإيفاءات، فيصبح لزاماً عليها أن تعمَدَ بجدٍّ وحرصٍ إلى تجاوز ذلك بشكل عملي ملموس.

ثم مسربٌ لايَقلُّ أهميةً عن سابقيه إن لم يكن أكثر أهمية منهما فهو معنيٌ بالإجابة عن سؤال مفادُهُ: ماذا يعني أن نتحصّل على كم من المعارف والعلوم أيّاً كانت من دون أن نبني وعياً معرفياً بماحولها؟ وأن نحدد ماالذي نريده من الثقافة راهناً، بعد أَن انشغلت بتساؤلات (أدب الخارج أو الداخل، المقدس أو المدنس، السلطة والقيادة، الثقافة والسلطة) وغيرها من الأسئلة المثارة على نحوٍ صاخب،

وهي على أهميتها، نَسيت أو تناست الواقع راهنا، وما يتطلبه من موقف يفضي به الى الخروج من الأزمة بدلاً من الدخول في أزمَاتٍ جَديدة.

وتبقى مساحة حتميةٌ تتمحور بين هيمنة الماضي وأسئلة الحاضر والمستقبل، ولانعني هنا تجاوز الماضي وطمس معالمه أو إلغاءها، لكننا نذهب إلى تحفيز الملاحظات والتساؤلات والاعتراضات حول استمرار هيمنة الماضي (أشخاصاً أو ايديولوجيات) وتغوّلها على تفاصيل الحاضر الذي يحاول أن يجد له مكاناً يوازي تشعباته، والتطلع نحو المستقبل الحافل بالتكهنات والاحتمالات، من دون التخلي عنه والإفادة من خبرات الماضي لتعزيز وجود الحاضر وصياغة المستقبل، إذْ يَقعُ على قادة الأمس واجب فسح المجال أمام قادة اليوم، من دون التخلي عنهم أو التمسك بما هم عليه وإنما بإسنادهم مسدّدينَ مقوّمينَ لمسيرة الواقع والفهم الجديدين.

بقيَ أن نشير الى مسألة مهمة لاتغيب عن القارئ/ المتلقي الحصيف، مفادها سؤال مركزي: لماذا القيادة وليست السلطة؟ ولعل السبب في ذلك عائدٌ لقناعتنا بأن القيادة هي القدرة على التأثير في الأفراد من أجل تحقيق إنجاز ما، فضلاً عن أن مهارات القيادة وقدراتها لاترتكن أو تناط بمنصب أو موقعٍ بعينه، وهي أعم من السلطة وأكثر ارتباطاً بما ذهبنا إليه في هذا الكتاب، فالأخيرة هي القدرات المعنوية وتشمل سلطة الثقافة وسلطة المثقف (والسلطة الرابعة/ الصحافة) و(سلطة النُصح/ المرجعيات الدينية والاجتماعية والروحية) أو القدرات المادية ممثلةً بـ(الأنظمة والقوانين واللوائح التي تندرج تحت السلطة التنفيذية والتشريعية، والقضاء)، فالسلطة تناط بالمنصب غالباً أما القيادة فهي مَنْ تقود تلك المناصب، ولذا اخترنا (القيادة) بدلاً من (السلطة) لسببين واضحين، الأول هو ماذُكِر آنفاً والثاني يتمثّلُ في ماشغله المؤلف (كاتب السطور) لبعض مراكز

القيـادة على صعيدي المؤسسـات الثقافية والسياسـية، ومـا الأوراق التي ضمّها هذا الكتاب إجمالا، إلا نتاج تلك المراحل والأدوار.

وأخـيراً يجـدر القول بـأنَّ الكتـاب لايزعـم العمل عـلى وفق مبـدأ (احتكار الحقيقـة)، إنـما وفقاً لمبدأ التجربة العملية والهاجس الوطني والمشـتَرك الإنسـاني قبل كل شيء، سـواءٌ أكانَ ذلك في المعترك الثقافي بالدرجة الأسـاس أم في الحياة السياسية أم غيرهما مما جايلناه ورصدناه وكنا جزءاً من يومياته.

المحور الأول

ثقافة الحوار
بدلاً من ثقافة الإقصاء

- عتبات أولية لبسط ثقافة الحوار.
- بين الوجود الشكلي للحوار وفاعليته.
- الوسطية والاعتدال بين الضرورة والاعراض.
- بين حق التعبير والحوار المنفلت زعيق وفقاعات.
- ثقافة المحبة وسلطة النُصح وإحسان الظن.

«لن تبلُغَ من الدينِ شيئاً حتى تُوِّقرَ جمَيعَ الخلائق..».

– ابن عربي

«لاتقتصر المسألة على كوننا قادرين من الناحية الإنسانية على القبول بالآخـر، بـل أن نكـون مكانه، وهو يعنـي أن نكـون قادرين على أن نتخيل ونجعل من أنفسنا آخر».

– جوليا كرستيفا

تقديم

تشكل ثقافة الحوار أحد الأساسات التي ترتكز عليها المجتمعات المتحضرة، وهـي فضـلاً عن كونها وسـيلةً من وسـائل التواصل الحضاري فإنهـا في الوقت نفسه وسيلة للتواصل الإنساني قبل كل شيء، وهي مؤشر دلالي للنضج الفكري والسـلوكي، وهي ما سـوى ذلك شـكل من أشكال التماسـك الاجتماعي إذا ما أُقيمَ على أسس صحيحة وبناءاتٍ راسخةٍ وقواعد قويمة تعزز من وجوده شكلاً من أشكال الممارسة الديمقراطية وليسَ مكملاً شكلياً وحسب.

إن ثقافـة الحـوار تعني قبول الآخـر والإصغاء إليه بما هو عليـه مهما كان من اختـلاف ديني أو إثني أو أيديولوجي، واحترام لرأيه وعدم مصادرته أو إقصائه أو تغييبـه مـن خارطـة المشـاركة الفعليـة أو أي شـكل من أشـكال قمـع الآخر وإقصائـه، وهـذا يعني أن ثقافة الحوار تعني المرونة وعدم التمسـك بالرأي ونبذ التطـرف والمغـالاة أو ادعاء اليقين للـذات ونفي الآخر، وعدم التعصب بإزائهِ،

بـل تذهـب ثقافة الحوار على العكـس من ذلك، فتذهب الاعتـزاز بقيمته كذات أخرى وقدرته على المساهمة في بناء مجتمع صحيح.

إن الإقرار بسمة التعددية تعني الإقرار بالاختلاف ومن ثم التعبير عن الرأي، والاعـتراف بأنه حـق مكفول للجميع، شريطة أن لايقود هـذا الاختلاف إلى ما لاتحمـد عقبـاه، وأن يكون عامل ثـراء للمجتمعات التي يتكـون منها، لا عامل إضعـاف لهـا، فضلاً عن ذلك فإنه يُشـكّلُ دلالةً على انفتـاح المجتمع لا انغلاقه، ولعل في بعض التجارب العالمية ما يؤشر ذلك بجلاء كالتجربة الماليزية بوصفها أنموذجاً حياً للتعايش السلمي بين مختلف الشرائح التي تكونها، في الوقت الذي عجزت فيه مجتمعاتنا العربية عن إيجاد نماذج مشابهة لهذه التجربة الحيّة.

ولعـلَّ أهم الأسـس التي تقـوم عليها ثقافة الحوار هـي البحث عن الأرضية المشتركة التي تسـع المتحاورين أو (المختلفين) ليصل كل منهم إلى منطقة تتوافق عليهـا جميـع الأطـراف لتحقيـق نوع مـن العدل لا (التسـاوي) لـكل الأطراف وبذلك تكون ثقافة الحوار وسيلةً من وسائل التعايش السلمي.

سـيقوم هذا المحور على عرض حقيقة وجود ثقافة الحوار من عدمها، فضلاً عن تأشـير نوعيـة الحوار وفاعليته، وزيـادة على ذلك فإنَّ الطـرح في هذا المحور يسـعى مخلصاً إلى تقديم بعض الحلول أو ما يمكن وصفه بالخطوات التي يمكن أن تقـود باتجـاه تفعيـل ثقافة الحـوار، تبعـاً لرؤيتنا القائمـة على اسـتقراء واقعنا الاجتماعي والسياسي والثقافي.

عتبات أولية لبسط ثقافة الحوار

بمقولتهِ الشهيرَةِ: ((لن تبلغَ من الدينِ شيئاً حتى توَقِّرَ جميعَ الخلائق)) يجتَرحُ ابنُ عربي منصَّةَ الحديثِ في هذا السياق، فتتقدَّمُ العديدُ من الأسئلةِ الأساسيَّةِ في كيفيَّةِ الانهمامِ بترسيخِ ثقافة الحوار وإرساء معالمها الانسانيةِ ولاسيما في مجتمعاتنا العالم ثالثيَّة، وفي تحديد وسائل السعي إلى تفعيل الحوار بوصفهِ قيمةً ثقافيّةً عليا، لجعله سلوكاً مثمراً بنّاءً، لا حواراً شكلياً استهلاكياً حسب، وكيف يجدُرُ العملُ بالضد من ثقافةِ الإقصاء والاستئثار، عبر تقديم بديل ناجز عنها؟

ثم يحضرُ السؤالُ الأهم عن كيفية إسهامنا جميعاً في إشاعةِ روحِ التسامحِ وحسن الظن، وجعل القبول بالاخر أسلوباً منشوداً للحياة وطريقَ عملٍ يقود إلى بناء المجتمعات التي تتطلع إلى العيش بسلام ووئام وتحترمُ قيمَ الحوار وتركنُ إليهِ في أعقدِ ظروفها وتحولاتها.

ويتبلورُ الإيمانُ بهذا السلوك بدءاً من الإقرار بمبدأ التجاور/ التوازي،

والإقـرار بالتنـوع أياً كان شـكله ومؤداه، فكرياً أم دينيـاً أم اجتماعياً أم غير ذلك من أشكال التعدد والتجاور والاختلاف؟

إنَّ نجاح أيٍّ من المجتمعات الحيَّةِ، لايمكنُ ترسـيخُه وتشـييد مبانيهِ من دونِ العملِ على تفعيل ثقافةِ الحوار وإشاعتها بنَحوٍ عملي يطمَئنُ له أصحابُ العلاقةِ الفعليون.

وقبلَ أن نشرعَ باقتراحِ الأدوات، وتحديد الخطوات التي نأملُ أن تكونَ دليلَ عملٍ لبسـطِ ثقافة الحوار، يتوجبُ الإسـتنادُ أولاً إلى مشـتركٍ جوهريٍ مفادُهُ أن الأديـانَ السـماويةَ على اختلافهـا وتعاقبها ظلّـت تدعو الى ثقافة الحـوار وإعمالِهِ وتكريسـه، ولعـل المصداقَ الرئيـسَ لذلك يتجـلّى في قوله تعالى (ادعُ إلى سـبيلِ ربـكَ بالحكمـةِ والموعظةِ الحسَـنَةِ وجادلهم بالتي هي أحسـن، إن ربك هو أعلم بمـن ضَلَّ عن سـبيله وهو أعلم بالمهتديـن) (النحل:١٢٥)، إذ يمثـلُ ماجاءَ في الآيـة الكريمة مصداقاً مباشراً لما ذكرنـا، ولا يبتعدُ كثيراً عن هذا المفهوم، ماجاء في الإنجيل:(في البدء كانت الكلمة) (أنجيل يوحنا ١:١)، والشواهدُ كثيرةٌ على أصول الحوار والجدال الحَسَـن والكلمةِ الطيبةِ وصولاً إلى سـواءِ السبيل ونقاط الإلتقاء.

وليسَ ببعيدٍ عن الأديان السماويةِ وما ضمته تعاليمها من أخلاقيات الحوار واختـلاف الرأي والجدال، فإنَّ النظرةَ الفاحصةَ القائمةَ على اسـتقراءِ التاريخِ الفلسـفي الشاسـعِ وإن بنحو الإجمال، سـتؤكدُ بـأنَّ كبارَ الفلاسـفة اعتمدوا الحوارَ أساسـاً للوصول إلى المعرفة ثم تعليمها وإعادة انتاجها بنحوٍ شاخص، على غرار مانجدهُ عند سـقراط الذي اعتمد مبدأ الحوار أساسـاً لذلك، وليس هو بالأنموذج الوحيد في هذا الاعتماد، لكنه شاهدٌ كبيرٌ على هذا الفهم الراشد، وكذا الأمرُ بالنسـبةِ لتراثنا العـربي الضخم وليس أدلَّ على ذلك من مقولةِ أبن

عـربي التـي جعلناهـا تتصدر هـذا العنـوان: ((لن تبلغَ مـن الدينِ شـيئاً حتى توقِّـرَ جميعَ الخلائق)) فهـي تحملُ في ثنياتها مفاهيمَ الانفتـاح على الآخر وتنبذُ الانغـلاقَ، وأزيدَ من ذلك، فهي تجعلُ من احترامِ الآخر ومن عدمِ الانتقاصِ منه وعدم الاستصغار، أساساً أخلاقياً ومعياراً للدين، شأنه في ذلك شأنُ بقيةِ الاركان الأخلاقيةِ للدين وشرائعهِ وضوابطه.

ولعلنـا بعدَ هـذا العرضِ المجمَـل يمكننا الخلـوصُ إلى أنَّ الأديانَ السـماويةَ والتاريـخَ الفلسـفيَ والـتراثَ العـربيَ لم يخـلُ أيٌّ منهـا مـن الإشـارةِ الواضحةِ والتأكيـدِ على القيمةِ التي تحملها ثقافةُ الحـوار ويؤكد عليها العارفون، وتترجمها المجتمعات السـاميةُ بالتكافؤ الانساني واحترام الآخر وتوقيره والابتعاد الكامل عن نبذه مهما اختلفت الظروف والمعتقدات، وهو مؤشرٌ دلاليٌ صريحٌ على القيمة الإنسـانيةِ التـي تحملها هـذه الثقافةُ وما يمكن لها أن تحققه مـن تقاربٍ يقومُ على المشترك الإنساني قبل كل شيء، فضلاً عن الوجه الحضاري المشرق لهذه الثقافة.

من هنا فإنَّ لزاماً على المعنيينَ، استكمالُ ما أسَّسَهُ الأولونَ وجعلوهُ دليلَ عملٍ لحاضرنا المبتلى بمشـاكل الآخر والحوار، والتسابقُ لإرساءِ هذه الثقافةِ وتعزيزها بما يتلاءم وطبيعةَ التعددِ والاختلاف والتناظُر التي برزت بحدَّةٍ في مشهدنا القائم الذي باتَ يمثلُ حقبةً معقدةً عسيرةً من تاريخ العراق والمنطقة العربية والعالم.

ويمكنُ أن نوجزَ أكثر الخطوات – التي نعتقدُ بأهميتها – لترسيخ ثقافة الحوار وتفعيلها بما يأتي:

أولاً: التنشـئة الأُسريَّة وهي اللبنة الأساسـيةُ التي يمكن للفردِ أن يتعلَّمَ منها صيَغَ الحوار وسـياقاتِ الإصغاءِ الى الآخَر، فالتعنيف الذي يتعرضُ لهُ الأطفالُ والأساليبُ القسريةُ بحق الأبناء، ستقود بالمحصلة إلى انتاج جيلٍ أُحادي الرؤيةِ غـيرِ قادرٍ على اسـتيعاب الآخـر، بحكم الاضطهـاد الذي كان يعاني منه سـلفاً،

ومـن ثم فإنـهُ قد يجدُ فيه عدواً وخصماً، ليمارسَ بحقه اسـوأَ أشـكال الاضطهاد والإقصاء التي شهدها في طفولتهِ.

ثانياً: التركيز على إعدادِ المناهجِ التربوية التي تؤهل الطلبةَ باختلاف المراحل الدراسـيةِ، لتقبُّل ثقافةِ الحوار ونبذ التسـلط وهيمنة الرأي، وتحبيذ قيم التسامح والتأكيد عليها منهجاً وسلوكاً ولاسيما من قبل التربويين القائمين على تدريس هذه المناهج وإعدادها.

ثالثـاً: تعزيـز فكـرة التبنـي الكامـل لثقافة الحـوار بوصفهـا عاملاً جوهريـاً في بناء المجتمعات وليسـت ترفـاً فكرياً أو حاجـةً ثانويةً، فهي طريقةُ حياةٍ وأسـلوبٌ في التعامل الحضاري والعيش بسـلام، ومـن هنا كان على السياسـيين وهم المعنيون بـإدارة انظمة المجتمع، والقائمون على صناعةِ واقعهِ الإداري، سواءً أكانوا سلطاتٍ تنفيذيةً أم تشريعيةً، العملُ على إرساءِ هذه الثقافة وتثبيت دعاماتها، ليكونوا أنموذجـاً لغيرهم، لا أن ينتهج بعضهم مهاجمةَ الآخرِ والإجتهاد في إقصائهِ باتِّباعِ أسـاليب التسـقيطِ والتجريح والهبوطِ الى لغةِ الطعن والتخويـن، وجعلها معيـاراً لانجـازاتِ الغَير، في وقتٍ يجـدُرُ معهُ تجـاوزُ هـذه الخلافـاتِ عـبر احـترام الآخـر ودعوتـه الى الإندماج والتواصل والمشاركة في بناء المجتمع بسلاسة وانسياب.

رابعـاً: رفـض ماتعمد إليه بعـض النخب الثقافية مـن فوقية الترفع وإعـلاء الذات، وتغييـب الآخر، متناسـينَ أن العتبـةَ الأولية لفهم الآخـر هـي معرفةُ الـذات وعـدم الانغـلاق عليهـا، والسـعي إلى الانفتـاح غـير المشروط، لخلـق بيئة صحيّـةٍ للتعايش السـلمي على قاعدةِ (الذات والآخر).

خامساً: الحيلولة دون انتهاج الاضطهاد الفكري سواء أكان من جهةٍ سياسيةٍ أم ثقافيةٍ أم دينية أم غيرها، والعمل على تعزيز هويَّة المواطنة الحقَّة، وانتهاج السلوك الإنساني بإزاء الآخر مهما كان اختلافه، بجعلِ المشتركِ الانسانيِ نقطةَ التقاء المشتركات المركزية بين بني البشر.

سادساً: حثُّ المنظمات المدنية ومساندتها لتأدية دورها في التوعية بأدب الحوار وقبول الآخر، وعدم المساس بقيَمِهِ أو تسفيه آرائه، مهما بلغت حِدَّةُ التقاطع بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع الواحد.

سابعاً: إرساء قيم الاعتدال والوسطية وإشاعة ثقافة المحبة وإحسان الظن، بلازمِةِ الرأي عن الاستغفال أو الاستصغار، اللذين يعطيانِ نتائجَ أكثرَ سلبيةً بدلاً من ردمِ هذا السلوك السلبي.

ثامناً: ولعلها الخطوةُ الأهم في ضوء ماتشهدهُ المنصّاتُ من صخبٍ واختلاط لليابس بالاخضر، وتكمنُ في الابتعادِ عن الحوار غير المتكافئ، الذي يقوم على الجدال العقيم والتماحك المشخصن ولايفضي إلى مايتوخّاهُ الأُفقُ الموضوعي، فتَنبِذُ الزعيقَ والحوارَ المنفلت مهما كانت الذرائع والمبررات، فثمة محدداتٌ اخلاقيةٌ وثقافيةٌ تبقى ملازمةً لمساحات الحوار، إذ تنتهي حرية الذات عند حدود حرية الآخر.

وقد لاتكون هذه النقاط المحورية جامعةً شاملةً للوسائل والخطوات الكلية التي يمكن اتخاذها مدخلاً إلى مجتمع سليم معافى من الأمراض الفكرية والسلوكية والعُقَد المزمنةِ التي تحكمها الهيمنةُ والأُحاديةُ والحسدُ والدونيَّةُ

والفوقيَّـةُ وأَضرابُ ذلك، إلا أنها تمثلُ خطوةً أوليةً باتجاهِ تفعيل ثقافة الحوار عبر رؤية أردنا لها أن تسـهمَ في بناء هويَّةِ الوطن والمواطنِ على حدٍّ سـواء، مشـتركين ومتشاركين في الرابط الإنساني قبل كل شيء.

بين الوجود الشكلي للحوار وبين فاعليته

لم يكن في الأفق ماهو أولى من حوار معقول لايفرط بطرف، وليس أخطر من غيابه في زمن تهيمن عليه الحرائق ويتقاسمه الشتات فمنذ البدء كان الاختلاف سبباً للبحث عن نقطة الالتقاء.

ومنذ أن استفاق العراق من عزلته عن تحولات الحياة الكبرى في خارطة العالم الآخر، عبر انعطافته التاريخية في ٢٠٠٣ فبات يوسم بمرحلة مابعد التغيير، كانت الحاجة ومازالت في أعلى درجاتها تنزع نحو حوار حقيقي يقبل بالآخر مطلقاً وينفتح عليه ولايشترط لقبوله ثمناً أو ديّة أو منّة، وقبل أن يشتعل الصراع ويشهد التراجع ذروتَهُ في مفاصل الحياة العراقية برمتها، كان ثمة متسع لاستيعاب اللعنة القادمة ووأدها في مهادها مادامت في بداياتها، وهو ماكان سيجعل من الوطن أقل نزفاً وانطفاءً.

أما اليوم وقد بلغ من النزف مبلغاً، وبعد أن تكالب عليه المتكالبون وتعددت

المطامع من الأخوة قبل غيرهم من دول العالم ومن كل حدبٍ وصوب، فإن الحاجةَ تزدادُ اتضاحاً وإلحاحاً لردم المساحة التي أوجدها تزاحم طرفين متباعدين يتمثل الأول بادعاءات توصي بضرورة الحوار ونشر ثقافته والاكتفاء بمجرد طرحها وتبنيها في الإطار العام بصرف النظر عن كونها منتجةً أم لا، في حين يتمثل الطرفُ الآخر بدعواتٍ تبدو منفعلة في بعض الأحيان لخلق حوار حقيقي ينبع من أزمة القائلين به، بصرف النظر عن إمكان حدوثه والقبول بذلك من قبل الطرف الأول، الذي يرى بأن الإسراف في قبول الآخر/ المتهم، سيفضي إلى حالة نكوص لدى الجماهير التي كانت تخضع لهيمنة هذا الأخير في امس قريب جدا، وهي لاتزال تختفي بلحظة ردة الفعل المفتوحة على أكثر من احتمال.

وبين هذين النسقين المتارجحين تنبثق حاجة ماسّة لاكتشاف مساحة موجودة أصلاً، يمكن أن تلتقي عندها الوجهتان إذا ما توافرت رغبة نقية وصادقة لسلوك هذه الطريق وصولاً إلى بر أمان في مساحة تتسع للجميع من دون استثناء.

أما في مشهد اليوم وبعد اعتراف المتقاطعين بلا جدوى أساليبهم في الاختلاف، وبعدم القدرة على إلغاء مَنْ يقف عند ضفة أخرى، فلم يعد في المشهد متسعٌ لمن يرددون مقولاتٍ باليةً، ويستهلكون على سبيل الوطنية المردَّدَةِ عناوينَ عتيقةً لا تسمن من جوعٍ ولاتغني من شيء، ولا لمن يريدون خياطة جبة البلاد الوقورة على وفق مقاساتٍ و قناعات تحتكم لأمزجةٍ أضيق من مساحة الوطن، إذ لم يعد بالوسع الا الرجوع إلى هاجس الحوار الذي لايفتأ يصاحبهم على استحياء ويراودهم عن أنفسهم.

قد لايبدو لكثيرين في هذا الوطن متسعٌ للعودة إلى مدارج الضوء مع مشهد التراجع الصاخب، وربما تبخرت أمنيات العودة في الهواء لدى طبقات واسعة كلما تذكرنا هذا الوجع الذي لم يمنح سوى مزيد من الشعارات والجنائز والمشاعر

غير الصادقة، ومن يدري؟ ماهو القادم؟

لكن حواراً حقيقياً بين أساسيَّين وفرعيَّينَ على السواء، من شأنه تضييق المسافة على سدنة الرماد والفجيعة والحرب وفتح بابٍ حقيقي يدخل منه الجميع ليلتقوا على مسافة واحدة عند بداية الاحساس بالوطن وجعله الهم الأساس، ولتكن تلك البداية بعد عقد ونصف العقد من السنوات عتباً حقيقياً بما يحمل من نزف وجور على الآخر وشعورٍ بالحيف والاستلاب واللاجدوى من القادم..

ليكن حوارا خالياً من الزيف والمداهنة أو المخاتلة أو السعي إلى إرتداء أقنعة زائفة لاتكشف عن الوجه الحقيقي لمدَّعي حوار يرسخ وطنيةً يتغنّى بها الجميع، لإعلان البراءة من أثنيات أو من تسميات تحيل إلى مزيد من الانقسامات، فضلاً عن أمراض الاستئثار وعقد التفوق الإثني او العرقي التي سوف يتخلى الجميع عنها لاحقاً.

إن القبول بحوار يعترف بالآخر سيعزز روح الوسطية المنشودة ويكرّس ثقافة الاعتدال ويسعى إلى ضمان نمو متكافئٍ إلى جوار تفكير جدي باستعادة انتماءٍ مسلوبٍ لبلاد ينقص أبناءها الشعور القارّ بثقافة الانتماء.

وماعرضنا لهذا الفهم إلا توكيد لما يستطيع تحقيقه وتكريسه عبر القول بصحته وإعادة طرحه بوصفه متداولاً يحتمل التكرار والتذكير بغية ترويجه والدعوة لأن يأخذ مساراً فعلياً أبعد من مجرد كونه مفهوما يثبت نفسه في متن التنظير حسب.

ومن البداهة أن لايقتصر هذا المعنى على جانب من دون غيره، إنما يستوعب الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية على حد سواء لضمان تقاسم عادل لحياة ينبغي لها أن تمضي على أساس الشراكة الواضحة.

ولما كان المفصل السياسي هو الأكثر سطوعاً بحلكة المشهد العام، ولأنه بات

مرتبطاً بشكل مضاعف بالأجندة الدينية وبرموزها التي هيمنت على منظومة صناعة القرار ستراتيجيا، فإن الإلحاح على فكرة حوار حقيقي جاد يبدو أكثر تلبيةً لحاجة هذا المشهد مما يبرِّرُ انحياز هذه الورقة إلى خانة (السياسي الديني) لما تستدعيه الوقائع الميدانية من رؤية موضوعية وإن بدت منحازةً بأثر مايحكم المشهد عملياً، لا بحكم الأهواء الشخصية.

ولكي يتسنى لمن يعتقدون بايجابية قناعاتهم الدينية المبنية على أسس منطقية في الغالب، ينبغي التذكير بمرونة الثقافة الدينية وإطارها العام وقابلية ذلك الإطار لاستيعاب مزيد من القادم المجهول، وسماحه بفتح باب الاجتهاد بوجه من يسعى لبلوغ هذه الدرجة، وبالاستناد إلى من يرى بأن ممارسات الفقهاء والمفكرين (أياً كانوا) وفتح باب الاجتهاد وبناء مرجعيات متعددة، هي شواهد صريحة على حق الطرح الناضج والابداع المفتوح تعضيدا لبناءٍ اجتماعي ومعرفي مميز. كما ينبغي على صعيد الخطاب المبثوث والممارسات الجهرية والشعائر التي تمنح البُعدَ العقيدي والتراثَ الديني أهميةً خاصة، اقتفاء المواقف التاريخية للسلف الصالح بدءا من الرسول الأكرم (ص) وآل بيته الطاهرين، في تشجيعهم على الحوار مع مخالفيهم والمختلفين معهم، ممن هم داخل دائرتهم ومن غيرهم من ملحدين وأهل ديانات أو وايديولوجيات أخرى، وليس انتهاءً بالحداثة وما تقترحه من قراءاتٍ متوازنة لذلك كله.

إنَّ كثيراً مما يعده بعضهم مؤاخذاتٍ على ما يقدّم على خشبة الحركات الدينية بتياراتها ومسمياتها المتعددة ولاسيما في العراق بعد واقع ما اصطُلح عليه بـ(العراق الجديد) برغم عقد ونصف العقد من السنوات، ناجمٌ عن استشرافٍ مسبق لدى بعض من يعوّلون على تسطيح وعي الشارع وضمان تبعيته لهم، وعن خوف مزمن من الافساح للآخر عبر انتشار ثقافة الحوار أومن خطر فادح بإزاء

ماقـد ينجـم عن تخلخل في ثقافة الأول، بموازاة اسـتقرار، ربـما يعود على الرغم مـن كونه سـلبيا إلى هيمنته عـلى الأرض وقدرتـه على اختراق طبقـات لاتمتلك مايقوّض عملية الاستجابة المباشرة لهذا السلبي المستقر نسبيا.

ومـن ذلك فـإن لزاماً على من يعتقد بحتمية ثقافة تغييرية تصحيحية أن يزرعَ قناعـةً كافيـةً لدى الجمهور الأشـمل وليس لدى النخبة حسـب، ويعضّدُ قناعةً تفيدُ بأن محدودية الرسـالات التي سبقت الرسـالة المحمدية كشفت لاحقاً بأنها بُنيـت على وفق طبيعة الواقع وقابليات الشـعوب والأمم، واسـتجابتها إليها في حدود الزمان والمكان.

إن مفاهيم الاعتدال والوسطية والحياد والتوازن وانتشار مصطلحات تؤازر هـذا التوصيـف، من قبيل (الإسـلام المحمـدي)، يمكن أن يتجاوز هـذا الفهم تجـاوزاً مطلقـاً، و بوسـعه أن يتجرّد عـلى الثوابـت الزمانية للتمكن مـن التنامي والدوام.

قد لاتشكل هذه الأَفكار المخلصة عاملاً فاعلاً في ردم الهوة وتجسيرها، وربما يعـود ذلك لسـبب أسـاسي يتعلق بالمسـافة الواضحة بينها وبـين أكـثر المعنيين بطرحهـا، وللقطيعـة التي تحكـم الطرفين، فإن ما يحدو هذه الأفكار إنما هو الأمل الممتد بلا نهايات في أن نأتي على ذواتنا ومكاسبنا، ونتقاسم الإحساس المرّ بالخشية من رحيل الوطن، وربما هذه المرة إلى الأبد.. لاسامح الله.

الوسطية والاعتدال
بين الضرورة والاعراض

يبدو الحديث عن إمكانية تشكيل تيار على وفق ماتستدعيه مرحلة الصراع الداخلي في العراق من أجل السلطة وماسيأتي من توصيفات للمشهد، ضرباً من الطموح البعيد والتمنيات الصعبة لكنها بالتأكيد ليست بالمستحيلة أو غير ممكنة الحدوث ولاسيما في ظل ظروفٍ كالتي تعصف بالشرق (العربي/ المسلم) والعراق منه على وجه التحديد، إلا أن مستقبلاً يزخر بإتاحة الفرص المناسبة لهذا التشكّل، ليس بالمستحيل.

لقد أثبتت التيارات والحركات والتنظيمات والإيديولوجيات المتباينة الموجودة، حضوراً محدوداً لايتجاوز الاشكاليات الآنية ولايمتلك مايسدّ به حاجتها من معالجات مقنعة أو تضميدات لنزفها القديم المتصاعد، في لحظة أتاحت للمنتمين الى هذه العناوين أن يمارسوا أحلامهم المؤجلة في امتلاك القرار وصناعته وترويض الواقع لإثبات كفاءات مزعومة يحق للآخر أن يتلمّسها،

ولكنها لم تكن لتتحقق بالتمني والمحاولات فحسب.

ولعلّ في مقدمة ما يقف خلف هذا الحضور المحدود الذي يتحول تراجعاً كلما استقرت الظروف، هوالتعويل على (مسكنات) اجتماعية ودينية بوسعها توجيه المسار في اللحظة المناسبة بامتصاص النقد المتصاعد أو إفراغ مخزون شعوري من تراكمات عاطفية مبنيَّةٍ على ممارسات سابقة وتحديات ضاعفت من حس المواجهة نظراً لنزعة الإصرار والعناد الذي يشكل السمة الغالبة لطبقات واسعة في الشرق العربي المسلم ولاسيما في العراق (والحديث بصدده) الذي كان ولايزال مسرحاً مفتوحاً للممارسات السياسية، المستقرة والطارئة، التي أنتجت قراءات متباينة في هذا الصدد.

وهنا يسعنا القول بأن ماتمخّض عن جبهة الصراعات السياسية في خضمِ التحوّل الشامل الذي حلّ بالبلاد، قد عكس محدودية ما رسمه القائمون على سدّة الحكم من آفاق لاتستطيع أن تمتد بموازاة ماتستدعيه الأزمات الوطنية من برامج وشعارات وكوادر بوسعها التحدث بلغة الواقع المتأزم وتشخيص الأمراض الوطنية ومعالم الخلل، عبر ماتقدّمه من مشروعات ستراتيجية ورؤى مستقبلية تستند إلى فهمٍ جادٍ لحاجات الأمة، نابع من مراجعة المتن التأريخي مراجعةً دقيقة تستلهم من الماضي وتستثمر الحالي وتستنبط المستقبل.

أما في ظلّ ماتمخض عن عملية التحول الشاملة في العراق بأثر ما أفرزته التيارات والاحزاب والمشروعات التي طفت على سطح المشهد العام وبالاحتكام إلى ماقدّمته المنظومات (السيا- دينية) والعلمانية، المتطرفة من خطاب بدا متشنجاً من ناحية المقبولية فيما بين هذه الأطراف على الأقل، يجدر الاعتراف بحاجة البلاد إلى تيار جديد ينبثق من عمق أزمتها ولا يقفز على الواقع السلبي الذي تعيشه الجماهير وإنما يشرع في لملمة مابعثرته القوى الموجودة على

الواقع سواء أكانت هذه القوى وليدةَ مخاضات آنية لها مسوّغاتها أم كانت تمتلك جـذوراً تمتـد إلى نصف قرن – تقريباً – تمنحها رصيداً كافياً لأن تطرح نفسـها في صدارة المشهد.

إن دمـاءً جديـدة تطمح إلى مؤازرة رغبة التغيير لدى أصحابها، من شـأنها أن تصبـح ظاهرة حقيقية في الوسـط العام عبر تجليات مدروسـة تبدأ في الاوسـاط السياسـيّة بسعي شـجاع لشغل الحيز الذي ما زال يشـكّل منطقة الفراغ الكبرى من جرّاء عوامل عدة تقف في مقدمتها الجوانب الآتية:-

١ – ضعف ثقة من يعوّل عليهم من طبقة الأكاديميين والمثقفين ومن يحرزون وعياً متقدماً مقبولاً وتجاربَ مستقرة، بمن يقدّمون أنفسهم ومشروعاتهـم السياسـية تحـت يافطات إرسـاء ملامـح ديمقراطيةٍ موعودة أو(عراق جديد)، كما هي حال الراهن في التجربة العراقية.

٢ – انعدام ثقة هؤلاء النخبة بأنفسـهم وبقدرتهم على الانطلاق من منابـع مرتكزة تحفل بهاجـس التغيير، وارتباك الشـخصية النخبوية بوجـه عام ومن ثـم ترددها في الاقدام على مرحلة التأسـيس، بفعل الظروف السلبية المحيطة.

٣– الخشـية مـن الدخـول في مواجهـات مبـاشرة أو ثانويـة مع من يحاولون إحراز النصيب الأكبر من الإنجاز بطريقة (الاسـتحواذ)، ممـا قد يفتـح بابـاً لصراعات وانشـغالات جانبيـة تقلّل مـن درجة العزيمة وتعمل على خلخلة برامجها.

٤ – ضعـف المسـتوى اللوجسـتي والمـادي، الـذي يمثـل ضرورة منطقية للشروع في بلورة رؤية سياسية وطنية تقوم على أساس إيجاد

أجندة تتحرك باتجاه غايات رسمتها لنفسها مسبقاً تتوخى تشخيص مواضع الفشل والتمادي في تأخير المشوار، وتطرح ماتعتقد بأنه حلول تناسب الواقع المتفاقم سوءاً.

٥- عدم امتلاك منظومة إعلامية مهنية (محترفة) تسهم في بلورة ونشر وترسيخ قيم هذا المشروع وأفكاره وبرامجهِ أو تضع له أساساً متيناً يمكنه من مقاومة التعريات الحتمية والصدأ الأكيد.

وتأسيساً على الجوانب والنقاط التي مرت، وسواها مما لم يتسع المقام لذكره، فإن من العبث القول بإمكانية تحقيق تيار فاعل بالتوصيف المبرأ من الخصائص الآنفة، أو توفير حاضنة منطقية ينمو في دائرتها، ما لم تؤخذ هذه الأمور بعين الجدية وتسعى القوى المعنية لاستيعابها وفرز ماهو قابل منها للتحقق، وبين ماهو في الجانب النظري فحسب.

ويكمن الحرج بتشكيل هذه التيارات، في كونها تبدو طرحاً نشازاً في واقع ملتبس يهيمن فيه خطاب الانحياز ويستحوذ عليه البث الموجه والتثقيف المغلق، فيؤثر على الطبقات التي يمكن ان يعوّل عليها في مأسسة مشروعات من هذا القبيل مما يزيد من الحاجة إلى الاستمرار، في بناء مناخ يستوعب هذه الفكرة، في قبالة إعراض محمّل بالقصدية يوسّع الهوة ويضاعف الإشكال.

إما بالنسبة للأرضية الفكريّة والمعرفية التي يمكن أن تنتج تياراً بوسعه أن يستوعب ما غيّبته المرحلة ويعبّر عن نفسه فإنها تعد الركيزة الأولى في عملية التأسيس إذ من دون نخبة منظمة تندك بثوابت العامة وهمومهم الوطنية المشروعة، لايبدو يسيراً تحقق مشروع تغييري راكز يزعزع ثوابتَ باليةً ويؤسس لما هو مغاير لا طمعاً في المغايرة فحسب، بل الآتيان بما هو جديد ومائز من دون نفي لماسواه.

ويبقى من غير المفيد التهاون في فكرة مدّ جسور ستراتيجية مع طبقة فاعلة (عضوية)، تحتاج العلاقة معها مزيداً من المكاشفة والقبول بها وتجاوز الاحراج من المواقف التي قد يسببها ذلك، تسبقها مفاتحات جادة للتهيؤ لافتتاح ورش العمل الجاد ومن ثم الاشتغال على الانساق الاجتماعية العامة لضمان علاقة متوازنة هادئة بالاطراف الرئيسة واستثمارها عبر تيارات متعددة، أكثر ماتلتقي عنده هي الوسطية والاعتدال لتأسيس منظومة وطنية تتجه لإدارة العمل السياسي والديمقراطي على هذا الأساس.

حقُّ التعبير أم حوارٌ منفلت*

لابـد من الاعتذار بدءاً، عما سـيردُ من توصيفات وعبـارات قد لاتبدو جزءاً مـن نسـق الكتابة الهادئ الـذي نحـاول اختياره على نحـو دائم، لكنها مسـاحةٌ يستدعيها المقام وحديثٌ تقتضيه طبيعةُ مخرجات الانفتاح الإعلامي غير الدقيق وغـير المنضبـط غالباً، وماتنطـوي عليه هذه المسـاحة صارَ يَعجُّ به المشـهد العام فبـاتَ يفـضي إلى فوضى غير مسـبوقة، وكأنما يخيـل لبعض الأعضـاء (الغالبية) في كل دورة برلمانيـة من الطبقتين السياسـية والإعلامية، أنهم في سـباق ماراثوني تحـت عنوان التدافع الديمقراطي من أجل الحضور الاعلامي ليس إلا، سـاعين الى الدخول والسـيطرة المطلقة والتأثير في سـاحات الرأي العام وصناعة الرؤى والقناعات والترويج لها، عبر اصطناعهم أُطُراً منفعلةً تتوسـل البهرجةَ سبيلاً في الظهـور وتحقيق إبهارٍ متُوهَّمٍ سرعـان مايتقهقر ويتوارى بانقضاء لحظته الزمنية،

(١) مقالنا المنشور في أخيرة جريدة العالم بعددها (٢٤٧٣)، هذا اليوم الخميس ٩/ ٧/ ٢٠٢٠.

التـي يظـن أصحابها خطأً بأنهـا طويلة الأمد بالغة التأثير، إذ يرشَـحُ من المشـهد الإعلامي الحالي، ومنذ عقد ونصف العقد من عمر التحول الديمقراطي، كما في المشهدين السياسي والثقافي، صخبٌ يصل حدَّ الازعاج في أحيان كثيرة يُخَيَّلُ لمن يزاوله بأن الحديثَ المنفعلَ قصداً، واجتذابَ المتلقي عبر الصياح والأداء الخطابي عالي النبرة والزعيق، وتخوين من يختلفُ بتهمٍ مُعَدَّةٍ يتم استدعاؤها عند الحاجة وإلصاقهـا بالآخـر، ويمضي الوهـم بمن يختار هذا السـياق الى أنه سـيجعل من أصحابـه رقماً مهـماً أو صوتاً مؤثراً. إن اللجوء إلى عباراتٍ قاسـيةٍ ومصطلحاتٍ هابطـةٍ وألفاظ نابيةٍ وإسـقاطات منفلتة، تعبِّر في أجـلى مصاديقها عن ضعفٍ في الحجة وفقرٍ في الدليل، وتوهمُ من يوردها عبثاً، بأن ذلك يوفِّرُ له مسـاحةً تسلط الضـوءِ عليـه أو تتيح الظهور تحت عناوين الهم الوطنـي المتعددة (إدعاءً وزعماً) ممزوجـاً بإظهـار الحـرص والتباكـي والتنصل مـن الحقائـق القـارّة في الوجدان العـام، ولكنها قطعاً مسـاحةُ ضوءٍ مؤقتةٌ قد يتلقّـى أصحابها إقرارا آنياً من طبقةٍ تشـتركُ بالـضرورة معه أو مـع من يقترحـون هذا النـوع مـن الأداء، ويحاولون توسـيعَ رقعته وتشـويهَ مسـاحةٍ أكبر ممن ألف هذا النسـقَ من الظهور الذي يثير في الأوسـاط انتباها وشـدّاً آنيـين، وهو بقدر ماينطوي عـلى الجذب والتحريض والفرقعة، إلا إنه أقرب إلى (التهريج) منه إلى الأداء الإعلامي المنشـود ولذا فإنَهُ سـيتحول سريعاً إلى سببٍ للنفور والإعراض، وسيسـهم بفاعليةٍ أعلى في إفساد الذائقـة وحـرف بوصلة المتحـدث عن المهمـة الجليلة التي ينبغـي أن تكون على رأس الأولويـات الوطنيـة لديه، وهنا تتضاعف المسـؤولية للنخب الثقافية التي توجـب عليها مسـؤوليتُها الأخلاقية والثقافية أن تُشـكِّلَ مصداتٍ قويةً في وجه أيةِ قفزات أو شـطحاتٍ تعمدُ إلى نسيانهم قسراً، أو استغفالهم على نحو ماينحوه هـؤلاء. إنَّ ظاهـرةَ الزعيـق في الفضائيات والمنابر العامـة وفي كل حّيزٍ يمكن أن

يشغله هؤلاء صدفةً أو قصداً، وحجم الشتائم والتنكيل والتعريض وخلط الأوراق من أجل إحداث الصخب والجَلَبَة والالتفات إلى ماهم فيه، باتت ملمحاً سلبياً يتمظهرُ على سطح المشهد السياسي أكثرَ من سواه (بوصفه سوقاً رائجةً) في مستوياته المتفاوتة، ويدعو إلى النفور ويسبب الانزعاج لما يكرسُهُ من احساس بالخيبةِ والاحباط لدى جمهورٍ يعاني أصلاً من قطيعة تتسع بإطراد مع قطاع عريض من الطبقة السياسية (المتآكلة أصلاً) بأثر إسقاطات عُقدة ثنائيات (الداخل والخارج) و (الشباب والشيوخ) و(التبعية والوطنية) وغيرها، إذ بدا كثيرٌ من المحللين السياسيين والإعلاميين يقلدونها بنسخةٍ رديئة. وبينما تتجهُ النخبةُ الواعيةُ والاصواتُ المطمئنةُ والأقلام المسؤولةُ إلى هجرةٍ أقل ماتوصف بأنها متزايدة من (الفيس بوك) إلى وسائل تواصل أُخرى في تضاريس قبيلة (السوشيل ميديا) نحو (الواتساب والانستكرام والتيلجرام والفايبر واللاين والايمو وغيرها) بحثاً عن مساحةٍ أكثرَ تصالحاً مع آليات الحوار المنتِج المتوازن، تنسربُ إليها مجدداً (فايروسات) اللغة السلبية وأدوات الزعيق وأمراض الحوار المأزوم، حاملةً معها هاجسَ البحث عن المناخ المتصالح مع الأفكار وإن كان ضئيلاً، بعيداً عن الشخصنات والتصفيات والإسفاف الذي لايجيد بعضهم سواه. وهنا يتجدد سؤالٌ دائمُ الحضور حول: ما الذي يدفع بالمرء إلى تجاوز عتباته في التصريح إلى ماهو جانبي لاصلةَ لهُ بالمتن؟؟ وهل ثمةَ حاجةٌ لذلك، إذا كان المعنيُّ قادرًا على توفير مناخ يسعفه في تصدير قناعاته التي يتبناها ؟ هل هو ظهور من أجل الظهور فحسب ؟ إنها ظاهرةٌ مؤسفةٌ تجدُرُ ملاحقتها نقدياً وإضعافها عملياً، بالإعراض عنها تارةً وبتفكيكها قرائياً حين يتاح مناخ هادئ، تارةً أخرى.

ثقافة المحبة، وسلطة النُصح، وإحسان الظن

منـذ اللحظة الأولى لتحول المشـهد في العراق وانفـلات منظومة التحول الديمقراطـي واختلاط الأوراق والمواقف، كانت هواجس الخطاب المتوازن ومجسّاته القلقةُ تدعو بالضرورة إلى اجتراح دعوة للالتقاء من دون اشتراطات، لأن يُسـهم الجميع (سياسـيون أو مجتمعيون، مثقفون ومبدعون، أكاديميون ومعنيـون بالحوار وبالهموم الوطنية) بنوايـا طيبة من مواقع الحياة الجديدة في العراق على تعددها، لتُشـكل مشـهداً عراقياً يتكامـل تدريجياً لينصف التنوُع المتجذر للنسـيج الثقافي والمجتمعي الذي يشـكل مادة الدولـة ويوَّحدُ رغبة الخلـوص إلى تحقيـق دولةٍ مدنيـة تهيمن عليها نزعة العقـل الإصلاحي الحر المنفتـح على الأطياف كافة وتكونً الصدارة فيها لمن يتطلعون لإعادة تشـييد وطـن مدني مثقف، من أجل السـير الجـاد والأداء الفاعل في مشروع النهضة الواعـدة لاسـتعادة ملامح بـلاد مؤجلة، وثقافـة أربكتها رؤى وسياسـات

عجـاف، وأقلقـت هويتهـا أزمنـة القلق المزمن وحبسـت أحلامها سـنوات انكفـاء طويل عـلى ذاتها، حاول سـدنتها إحراق اليابس والأخضر وتشـويه معالم المشـهد برمته، بوسـائل الخراب ونزعاته المتوالية من دون استثناء حتى بلـغ الحريق درجة الانطـلاء على عدد واضح من نُخَـب ومثقفي ما اصطُلِحَ عليـه منذ عقد من السـنوات بــ(العـراق الجديد) (مع مالهـم وماعليهم) بما يضمُّـهُ مـن أصواتـه الشـاخصة من صحفيـين ومفكريـن، أو مـن يتعاطون الثقافـة والكتابـة وشـؤونها، ممـن رفعـوا أصواتهـم معترضـين، منكّلـينَ ومنزعجين، معرَّضينَ بهذا الإسـم والمنجز أو ذاك المكون أو المشروع، بقسوةٍ لاتسـبقها مقدماتٌ موضوعية او مسوغات مشروعة لكنَ النصيحة الخالصة والإخـلاص في الرؤية يقتضيان التماس العُذر لأولئك الشـتائميين المنفعلين الذيـن يختبـيء أكثرهم خلف أسـماء موهومـةٍ أو ألقابٍ مفـتراة مع افتراض مايمكن أن يسـوغ غضبهم وسَـورَتهم وانفعالهم حتى مع انحدار لغة الكتابة لتصلَ حداً هابطاً من الشـتيمة والتشـدق، ويتأتى هذا التسويغ مادمنا نقترح فيـما نفترضُه أن الهاجس مـن وراء ذلك هو الحرص والوطنية واحترام الحياة الجديدة ثقافياً أو أجتماعياً أو سياسـياً، والسعي لتشييدها في بيئة تفاعلية حرّة متعددة الـرؤى، مختلفة القناعات والاتجاهات، وهـو مانعتقد أن الصحفيين والكتـاب المنوه عنهم على سـبيل الإشـارة عمومـاً، قد بنوا عليـه آراءهم في مجمل مقالاتهم المتحاملة أو في ماانطوت عليه هجائياتهم العلنية أو منافراتهم السياسـية والإعلامية بما يؤشر استناد تلك المقولات إلى قناعاتهم المكتملة بما يقولون، من دون شك.

لاتـزال الدعـوة مفتوحـة بنحـو متصاعـد مع تصاعـد أصوات حـادة أو

دعـوات نقيضـةٍ أو متحاملـةٍ لامنـاص مـن تصريفهـا على نحـو موضوعي وتوزيـع مواردها على جداول عديدة كما توصي الأدبيات العربية الإسـلامية بهذا المضمون، إذ تعدُّ المشتركات العامة الأصل الأول وتمثلُ النقطة الأجدر بـأن تُتخـذ مثابة للانطلاق نحو تأثيـث مناخات ثقافية مخلصـة همّها الرئيس وهاجسـها الدائـم أن تفتح المديات المؤجلة وتكسر أغـلال العتمة والقسرية لتنتقـل مـن الأحاديـة، إلى الإيـمان بالآخـر الـذي غـاب طويـلاً، مـن دون اشـتراطات، ولامناص هنـا من الاعتراف بما تسرقهُ – قـسراً ملفات الإدارة وشـؤونها والسياسـة ومشـاكلها والإعلام ووسـائل جذبه من زمن المشتغل المتأَمِـل حـينَ يَكونُ أداؤه جزءاً أساسـياً او محركاً كلياً في جهـاز إنتاجي دائم الحركـة، أو يكون من أولويات الكاتب أو المبدع أو المنهمك بحديث الثقافة والمعرفة وروافدهما اللامتناهية، وماتثلمه عن غير قصد من دوره المشود، فلا يقـدم لواجب الصحافة أو لمنصـة الحوار ماينبغي من تعضيد الكتابة أو النقد أو التعليق، ولايهمه موقعه في مسـاحة الحقيقة والشفافية والإنصاف، ولكن القصديـة أحياناً تشـترك مـع ظروف العمـل القسرية في هـذا التقصير الذي سـوف يحسـب إيجابياً إذا كان باعثـه حرصٌ وقلقٌ نبيل على عـدم إنتاج مزيدٍ ممـا يعكر صفو الألفة الثقافيـة التي نالتها تداعيات الحروب أسـوةً بمفاصل أخـرى قطعت أشـواطاً بعيدة في الاختلاف وإلغاء الآخر واتهامه وتسـقيطه وتهميشـه، إن لم تعلو محاولة إلغائه، والنيل مـن مقامات الناس ووجوداتهم، ليس لشيء أحياناً سـوى وشـايةٍ أو نميمةٍ أو حسـدٍ أو تصفية حسابات تقوم على ضدية مفترضةٍ أصلاً من دون أن يكون لها من الواقع أساس، على طريقة من يبيعون مواقفهم وذممهم من أجل رغبات تعود لغيرهم، ليس إلا.

بعد هذا العرض الذي قد لايروق لمن يجد نفسه معنياً بإسقاطاته.. وقد لا يؤدي غرضه من رغبة صاحبه بتأكيد أهمية إشاعة مزيدٍ من وسائل التفاهم بين أنساق (الانتلجينسيا) العراقية ممن يمكن أن يشكلوا (نخباً) نقيةً في العراق الديمقراطي، إلى إعادة النظر في تحقيق دعوةٍ جادةٍ على الملأ وترسيخها على أساس من إحسان الظن والتفاؤل وإنصاف الذات، تؤمن بمراجعة المواقف وامتحان قناعاتها، على أساس من القبول بكونها ككل البشر والظروف، تُخطيءُ وتصيبُ، وتفلحُ تارةً وتخفق تارةً أخرى، فلا يبقى أمام المتطلع نحو السِلم والسعادة إلا تفعيلُ المشتركات الثقافية في ذاكرتنا الجمعية المثقلة بأسئلة الماضي القريب وإجابات الحاضر المتوقد، وما يَلتبسُ بينهما.

وإنطلاقاً من وحي المنافرات والمعارك الثقافية والخصومات السياسية والمباريات المجانية بين البرلمانيين والمثقفين والصحفيين وصولاً إلى بقية مكونات الشعب، بموازاة الاستفزازات والنقد بشقيه من جهة و إعمال سلطة النصح والانتقاد الموضوعي المبني على دليل علمي وحجّة عقليةٍ راشدةٍ من جهةٍ أخرى، وحرصاً على تنقية مسيرة من لايلعبون دوراً نقياً في مناخنا الثقافي أو في الحياة السياسية، أو من يحرفون القول عن أصوله، حرصاً ووفاءً وإخلاصاً أم بحثاً عن الحقيقة بتجرد وحياد، وقد يكون حسداً وتنافساً – أو قلقاً مشروعاً، فإنه يجدر في النهاية، على وفق ماتقدم وعلى طريقة القرآن الكريم في الدعوة للاجتماع (إلى كلمة سواءٍ) بين المتقاطعين، ويبيت من الوفاء والعرفان بمكان، أن نعمد إلى ترصين الإطار الذي تدور فيه سلطة النصح بوصفها معنوياً أهم السلطات وأكثرها قوةً لمراجعة أدواتنا

في مزاولة الحياة وصناعة أسبابها، فهذا القنص المتأهب والفوهات الموجهة لن توصل إلى طريق مفتوح ولن تشي بنقطة ضوء، وما أحوجنا إليها في آخر نفق ستغادره الظلمة مُحتماً، وهنا يحضر قول السموأل الحكيم: (فإن هو لم يحمل على النفس ضيمها، فليس إلى حسن الثناء سبيلُ).

المحور الثانـي

بين السياســي والمعــرفـي
الاشتغال المعرفـي السياسي

- تقديم.
- مقولة التغيير ومناخ التحقق.
- شيخوخة الطبقة الأولى.
- التجييل السياسي بين التعاقب والانزياح.
- تصحيح العلاقة واستعادة الثقة بين الدولة والفرد والمؤسسات.
- التكنوقراط وصفة جاهزة عند الحاجة.
- غرائبية المواقف وهجين الرؤى.

«كل واحـد مـن الناس مفطـور على الحاجـة في قوامـه حتى يبلغ أفضـل كمالاته إلى أشـياء كثيـرة، ومنها حاجته الى قـومٍ يَقومُ كل واحـد منهم بشـيء ممـا يحتاج إليـه.. أما رئيـس المدينـة فهو أتمُّ أعضائها ويجب أن تتحقق فيه الإنسانية وليس ببعيد عن العامة».

– أبو نصر محمد الفارابي

«إِن بنـاء الدولـة هـو تقوية المؤسسـات القائمـة، وبِناءُ مؤسسـاتٍ جديـدةٍ فاعلـةٍ وقـادرةٍ عـلى البَقاء والاكتفـاء الـذاتي.. وهو نقيض تحجيمها وإضعاف قدراتها المؤسساتية».

– فرانسيس فوكوياما

(بناء الدولة)

تقديم

يجُـدرُ الإقرار بـدءاً بأن اصطـلاح (الدولـة والحكومة) مازال يشـهد فهمين متجاوريـن يتمثـل الأول في مفهـوم (الدولة) المجـاور لمفهـوم (الحكومة) لدى النخبـة، بينـما يتمثل الثـاني في اختـلاط المفهومين، على نحو تـداولي عند البعض يجعل منهما لفظين لمشترك دلالي واحد.

وفي كلا الحالتـين قـد يلتبـس هذان الفهمان عنـد الكثيرين، عـلى نحوٍ يمكن أن يـؤدي إلى خلـط غـير منطقي ينعكس سـلباً بالـضرورة، ومايترتب على ذلك مـن انقطـاع الصلـة مابين الفـرد والدولـة أو مابين الفـرد والحكومـة نتيجةً لهذا الالتبـاس، وقبل أن نشرعَ بأسـباب انقطـاع الصلة من عدمه، لابـد من أن نميزَ بـين مفهوم الدولة والحكومـة، فالدولة هي كيان سـياسي واجتماعي واقتصادي جامع، في حين أن الحكومة هي كيان سياسي يدير مايتعلق بالسياسي والاجتماعي

والاقتصادي، والحكومة هي تشكيل يمكن له أن يتبدل تبعاً لمتغيرات عديدة، سواءٌ أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية...

على حين أَن (الدولة) تنفتح على مفهوم أوسع من الحكومة وهي أكثر ثباتاً واستقراراً، فضلاً عن كونها المعبرَ الحقيقي عن الانتماء أو الولاء، إذْ أن الانتماء أو الانضواء أو الولاء لحكومة ما – أياً ماكانت الايدولوجيا أو الاتجاه – دينياً أو عقائدياً أو قومياً الذي تمثله، فإنهُ يحمل انعكاسات حتمية على الأفراد ومن ثم الجماعات ممن يوالون هذه الحكومات التي سرعان ماتنتهي بانتهاء تلك الحكومات أو زوالها.

أما الانتماء للدولة فهو التمثيل الحقيقي للصلة بينها وبين الأفراد، ومن هنا فإنه يتوجب على النخب المتصدية رتقَ الشق الذي يمكن له ان يحدث مابينها وبينهم، من أجل تحقيق الانتماء الأصيل واستعادة الثقة ومايترتب عليها بعد ذلك في بناء مؤسسات الدولة وتحقيق أمنها واستقرارها وهو بالضرورة أمن الفرد واستقراره، ومن ثم استعادة الثقة فيما بينهما.

وتأتي هذه الورقة، محاولةً لبسط السبل التي تودي إلى تصحيح العلاقة وتجسير الثقة واستعادتها بين الدولة ومؤسساتها من جهة وبين الأفراد وهذه المؤسسات من جهة أخرى، في إطار الدولة.

مقولة التغيير ومناخ التحقق

ليس من اليسير أن يقتنع الآخر سواءً أكان ذلك في داخل المتن (ونعني به الاشتغال السياسي أو العمل المؤسساتي الحكومي) أم كان في خارجه – بجدوى مقولة(التغيير) في ظل منظومة تبدلات يمكن أن يُطلقَ عليها انقلابات تجوزاً إذ تخضع لتأثيرها أنساق الدولة ومفاصلها بشكل كامل، مثلما هي الحال في عراق مابعد سقوط التمثال، وتبدو هذه المقولة أقل تصديقاً كلما اتسعت المساحة التي يراد تطبيقها أُفقياً عليها، ولاسيما في ظل إخضاع مكونات الدولة إلى استبدال قسري (بعيداً عن مناقشة تلك القسرية في هذا المقام) ويكاد خضوعها أن يكون كلياً مع الأَخذ القصدي بالحسبان مايترتب على هذا الاستبدال الشامل من خطر يستدعي الاعتراف بحلول خراب مطلق مكانَ التصحيح المزمع إيجادُهُ في مشاريع الترميم الذي يسبق مراحل البدء من جديد على أساس الرؤية التي يقتضيها أي شكل من أشكال التغيير.

ولعل أكثر الأنساق صعوبةً وتعقيداً هو النسقُ المرتبط بالاستراتيجيات الرئيسة التي تسعى عملية التغيير نحو تحقيقها، وليس هناك أكثر التصاقاً وتفاعلاً بهذا النسق، من الثقافة بأنساقها الغزيرة وأدواتها وأبعادها وطرائق تلقيها وأساليب إنتاجها وبثها.

وإذا كان هناك مَنْ يعتقد بأن المعرفة، هي المرادف أو المعادل الموضوعي لـ"الثقافة" أو البديل الاصطلاحي عنها فإن هذا مايمكن أن نعدَّهُ مجانباً للصواب، لكون المعرفة أكثر سعة وشمولاً من الثقافة، إذ ترتبط الأولى فضلاً عن الثقافة بالمعلومات المنظمة التي تتحصل من العلوم بكل فروعها، ومدى التحقق من هذه المعلومات يتم عبر التجارب وتوخي الدقة، وهي أعلى وأعمق من الثقافة، على حين إن مفهوم الثقافة يرتبط بكل مايمكن أن يشكل وجهاً من وجوه الهوية الكلية اذْ تضم التراث واللغة وغيرها كثيراً مما يشكل أو يسهم في تشكيل تلك الهوية، وهي تختلف من بلد إلى آخر أو من شعب إلى آخر.

إن مفهوم (الثقافة) مازال عصيّاً على تعريف نهائي وحاسم، والثقافة بوصفها مفردةً شاسعة الحضور تمثلُ أَوجُهَ النسق الأَكثرِ خطورة وحساسية في عملية التغيير.

بناء على ماتقدم من مقاربة مقترحة فإِنَّهُ يسَعنا الدخول إلى منظومة الأنساق المتعددة في الدولة عن طريق الثقافة بوصفها عنواناً شاملاً يمتد ليتغَلغَل ويتعشق مع الأنساق الأخرى برغبةٍ منها أو بعدمها، فارضاً بصمتَهُ وإن كانت (بأثر رجعي)، لأن تلك الأنساق (الأخرى) سوف تعكس في نهاية المطاف صورة هذا النسق (المتغلغل) وتؤشر درجته التي هي في النهاية درجة الجمال والكمال اللذين كانت تتوافر عليهما (زمكانية) التغيير، لكون الثقافة في أحدى مصاديقها تعدّ معياراً من معايير الجمال الذي لا ينشأ عن ترف في طرائق التأمل والتفكير

وتأويـل المواقف والمقولات، وإنما لكونه عملاً جديـاً يحرص على جعلها طريقةَ حياة ومنهج عمل يحدد ملامح المشهد السياسي والثقافي معاً.

مـن هنـا تبرز الحاجـة إلى القول بأن خطورة مـا قد تتعرض لهـا عملية التغيير بمنظومتها المتشعّبة، ويكمن في المتن الثقافي وفي تداعياته وفيما يؤسسه من مستقبل محكـوم إلى حد كبير بالأصول التي يثبتها المتن الآنف مما قد يسـتدعي اسـتشرافاً قلقاً بإزاء ما سـتؤول إليه ملامح المشـهد العام في ظلِّ التحولات الكبرى، ولذا فإن عملية تبديد هذا القلق بإزاء المستقبل لابد من أن يبدأ من هذه الأصول التي تشكل الحاضر المؤسِس للمستقبل.

ومن أجل أن يصبح التغيير درسـاً عملياً قابلاً للتحقق والانعكاس، لابد من إثارة الأسئلة وإطالة التأملات والتكهنات وإعادة قراءة أدوات التغيير مع تحليلٍ موضوعي ومعالجةٍ جديةٍ لجانبين رئيسين يتمثلان في:

أولاً: إعادة قراءة الماضي القريب الذي يسـبق أي تغيير، وتفكيكه لابقصد تهديمـه أو تقويضـه بل من أجـل إعادة بنائِـهِ كي يكون فاعلاً، وتشـكيل مفاصلـه نقدياً وموضوعياً للوقوف برؤية متوازنة والبحث في زواياه التي يشـوبها في بعـض الأحيان الالتبـاس والتداخـل وصـولاً إلى منابع الخطأ والسير باتجاه حلحلة ماهو سلبي ومعالجته من جذوره الأُول، والاعتراف بماهو إيجابي، وتطويره والإفادة مما يترتب من أثره على المفاصل المشرقة مع كونـها أقل بكثير وأندر من الاتجاه السلبي الذي أشرنا إليه.

ثانيـاً:- الـشروع في إعادة لـملمة وترتيب ماخلفته الحروب والسياسـات الأحاديـة مـن أوراق المؤسسـة الثقافيـة الرسـمية والعمل عـلى التوضيح ومحاولة إقناع الطبقة المثقفة بضرورة إعادة إنتاج أحكامها التقييمية النقدية بحق المؤسسة الرسمية وترميم ماشوهته الظروف القسرية من رؤية الدولة

الراعيـة للثقافة عـلى أن لايكون هذا الإقناع قائماً على القسر أو الإرغام بل عن طريق الحوار الفاعل واستيعاب رؤية الآخر والانفتاح عليه.

أخـيراً: فـإنَّ العمل على تحقيق ماورد في أعلاه يعتمد بشـكل أسـاسي على التنسـيق بينهـما وتنفيذ كل منهـما بلحاظ الآخـر، لتحقيق موازنـة منطقية يمكن الاستناد إليها في رفد مشروعات التغيير الوطنية المنشودة..

ومما يناسـب مقام الحديث في هذه المسـاحة، أن نسـقط ما تقدم من مقاربات وتحديداتٍ على وَاحِدَةٍ من أعرق مؤسسـات صناعة الثقافة وإنتاجها وتصديرها عبر تقانات القراءة ووسائلها المتباينة وهي (دار الشؤون الثقافية العامة) بوصفها تجربـةً عمليـةً حيّـة، فقـد شرعناجادين في اسـتثمار مـا أُتيح من ظـروف منطقية (لوجستياً وميدانياً) برغم عسرها وشحتها

لتحقيـق مقولـة التغيير البنّاء الإيجـابي في البنية العامة والهويـة الخاصة لـهذه المؤسسـة التـي أدارها كاتب السـطور لما يربو على سـبعة أعوام، جسـداً وروحاً ووجوداً، بيد أن ما نطمح إليه ومانسـعى لاستكماله في مشوار محتمل قادم، يبقى رهناً باستجابة جمعيةٍ من قبل المعنيين بطبيعة المناخ الثقافي وهوية العاملين في ظله ومـدى اسـتعدادهم لذلـك، وهي دعوة للتأمـل في هذا الصدد لمـن يهمّهم إيجاد ملامح ناجزةٍ لثقافة نريد لها أن تكون جديرة بعراق ديمقراطي تعددي موحّد.

شيخوخة الطبقة الأولى

اتساقاً مع سلسلة الحديث عن أزمات العراق السياسية التي ما انفكت تعصف ببنائه الهش بعد انعطافته الشاملة مطلع عام ٢٠٠٣ وتسبب مزيدا من الإحباط والنكوص على أرض رخوة شكلت رحماً خصباً لإنتاج جدل عقيم بات مشغلاً لتجميع الأفكار وترويضها أكثر منه وسيلةً لإنتاج الحلول والمعالجات، وعلى الرغم مما يسببه الكلام في بعض مفاصل هذا السياق من إزعاج وتنغيص لطبقة عريضة من متصدري مشهد صناعة القرار في عراق ما بعد ٢٠٠٣، فإنه لامناص من إعادة إنتاج الكلام لا بقصد التكرار الفج بل من أجل الإفهام والفهم معاً في مفهوم (الترهل والشيخوخة) التي أصابت الجدار الأول في بنية الطبقة السياسية التي تكشفت في السنوات الأخيرة عن ملامح شيخوخة ومراوحة وعناد مريب، وعجز أحياناً في إدارة أدنى الأداءات في مشهد الدولة المثقل بالتصدعات، عبر تكريس خطاب يغلّفه الثبات الذي يشي بالانغلاق

أكثر من الحركة، وبالجمود أكثر من المرونة، في تمسك واستئثار صارخين لرموز الطبقة الأولى ممن أراد بعضهم الإيحاء عبثاً بأنهم لا يأتيهم الباطل من بين أياديهم ولا من خلفهم، مع إصرار متواصل على إنكار ما يراه غالبية أتباعهم من عدم القدرة على التعاطي مع التحولات المتلاحقة بسرعة فائقة، في الواقع العراقي، لأسباب عديدة بات القاصي والداني يشخّصها بنحو متراكم، ولعل أحد أهم الأسباب التي نود الوقوف بإزائها في هذا المقام هي مراوحة الطبقة السياسية في الخط الأول عند مثاباتها وإعادة إنتاج نفسها وأفكارها وآلياتها بصورة لا تدرُّ إلا مزيدا من عدم التقدم والتراجع وصناعة الأزمات، انطلاقا من حرص هذه الطبقة على ابتكار ما يعزز رؤيتها لإقصاء الأجيال اللاحقة أو تأجيلها (بتعبير أعم) بذرائع شتى يبدو بعضها بريئا أو تكتيكيا لكنها في النهاية تفضي إلى فهم واحد يكرس بقاءها ويحجب الأفق عن أنساق لاحقة لاتزال الطبقة الأولى تعتقد بوجوب ضمها تحت عباءة وصايتها، بسببٍ من قناعةٍ راسخة لدى الطبقة المخضرمة بأنها الأقدر والأكفأ والأجدر والأَولى بإدارة زمام الأمور، من دون وجود ما يعزز هذه القناعات الذاتية لدى الآخرين!!، وتستمر بهذا الاتجاه لقناعتها بأنها وحدها من يجب أن تبقى في سدة القرار إلى نهاية المطاف بل أن بعضاً منهم لايتصور وجود نهاية للمطاف، وأن كل مايقدم لها ممن هم في طبقات وفئات وانساق أخرى هو ناقص بالضرورة ويحتاج إلى مباركة الآباء وأختامهم الأبوية لكي يبدو ناضجا ومقبولا.

ومع أهمية الاعتراف بعددٍ من الأدوار الإيجابية والمواقف الراكزة والمزايا التي تحسب لصالح هذه الطبقة ورموزها ورجالاتها اعتبارا من إقرار نسق الدولة بعد ٢٠٠٣ وحتى اللحظة[١]، فقد كانت لها بصمات واضحة في محاور ومفاصل مهمة

(١) أي لحين كتابة المقال في ١٥/ ٥/ ٢٠١٧.

من دون شـك، ولكن اسـتحقاقات التحول المتسـارع الذي بات يقتضيه الواقع العراقـي يحتم التوقـف بجدية عالية أمام هذه الموضوعة التي لايمكن أن تشـهد نقاشـا جديا إلا في مثل الظروف التي نعيشـها اليوم في العراق بعد تشكل أجيال جديدة ولدت أو نشأت في ظل التحول الديمقراطي وامتلكت فهماً مغايرا للفهم الذي تشـكل في مناخات سـابقة لهـا خصائصها وظروفها واسـتحقاقاتها، فطالما كان التمركز حول الذات والاسـتئثار بها سببا جوهريا في ما آلت إليه الأمور من تصدع وانحلال في بنية الدولة والعملية السياسية بنحو صارخ، إذ لاتزال غالبية هذه الطبقة التي لايمكن اسـتثناء جهة منها، تُصرُّ على رسم معالم خارطة تتوافق وقناعاتهـا التـي يختلط فيها فهم الدولة بين عقل المعارضة وعقل الحكم على نحو شاخص، وهو ما أوجد شعوراً متزايدا لدى الطبقة السياسية الجديدة والأجيال التي تشـكلت في خضم التحولات بأنها أشـبه بمثابات كمالية وعناوين للعرض فقط وأنها احتمالات مؤجلة، عليها أن تترهل وتغادر أفكارها الحية ومشـاريعها الطموحـة لكـي تبلغ الحلـم بموافقة الشـيوخ !!!، أو في أعـلى التقديرات باتت الطبقـة الجديدة أشـبه بأيقونات مركونـة في رفوف الاحتياط يمكـن أن تتخذها الأحزاب والتيارات والجهات السياسية المهيمنة عاملا مساعدا في أدائها الثانوي في المفاصل المزهود بها عند الضرورات القصوى جزءا من خداع الواقع ومجاملة الإعـلام وذر الرمـاد، بعنوان أنها موجودة في السـاحة من دون اسـتعانة حقيقية بها أو فسـح المجال لأفكارها وبرامجهـا، وطالما كانت هذه الطبقة العجوز (وهذا توصيـفٌ وليـس قدحـاً) عائقاً حقيقيـاً أمام أية نزعة شـبابية في الأداء السـياسي والتنفيـذي الذي يعكر أجـواء الاسـتحواذ والأنانية التي يدافـع عنها أصحابها حتـى الرمق الأخير، مع اسـتثناءات فرديـة طفيفة على صعيد الأشـخاص لدى الطبقة الواحدة لاتكاد تبين.

فهـل آن أوان وقوف الكبار عند هذه المثابة ومناقشـتها من دون عقد وتصفية

حسابات؟ في ضوء التدافع المحموم على الإصلاح، وهل آن لها أن تفسح المجال أمام الطبقة التي ظنت وتظن أنها ليست أهلاً لذلك، ولو من قبيل التنفيذ الذي يتطلب دماءً جديدةً قادرة على البذل والعطاء بعد أن نَضَب ما قد يمكن أن يقدمه هؤلاء المنتمون إلى طبقة الكبار.

إنه تساؤل نطرحه أمام هذه الطبقة عسى أن تعيد حساباتها وأن تتصالح مع نفسها أولاً، لتتقبل الآخر، ومن ثم تتصالح مع الآخرين.

التجييل السياسي بين التعاقب والانزياح رؤية موضوعية

بعيداً عن حفلاتِ الإقصاء المتبادَل الذي يمارسُهُ طرفانِ متلازمانِ، يفترض كلٌ منهما لنفسهِ الجدارةَ والقدرةَ على إلغاء الآخر وتذويبِهِ وإقصائه وتغييبه بوسائل شتى، يحاولُ هذا المقالُ استدعاءَ موضوعةٍ كثُرَ النفخُ فيها (في أوساط خاصة) وتهويلُ مخرجاتها حتى انسحبت على عدد ممن هم بُراءٌ منها ومن التصوّرات الارتجالية التي تمخضت عنها، ومن هؤلاء المتحفظين عليها وربما المتقاطعين معها ممن قد تنسحبُ على مساحتهم هو كاتبُ السطور، ونخبةٌ من المنسجمين مع رؤيتهِ في هذا السياق، على نحوٍ لايحتملُ الاختباء أو التنصل أو المجاملةَ، ولاسيما في أروقةِ الجهات السياسية التقليدية المعروفة في الساحة العراقية بعد٢٠٠٣، وربما تصدُقُ المعادلةُ على بعض أو كثير من التيارات الجديدة في الساحةِ، فبينما يذهبُ بعضُ كبارِ السنِّ من المتصدّين سياسياً إلى نعتٍ عشوائيٍ معلنٍ للأجيال التاليةِ لهم زمنياً، بـ(الصبيةِ ومراهقي السياسة)، ينزعُ الفريقُ الأخرُ إلى وصفِ

هـؤلاء المتقدمـينَ عمـراً، بـ(الخَرِفينَ والمنقرضـين)، في متوازيةٍ طرديـةٍ ممجوجةٍ لاتـكادُ تفتحُ للتكامل باباً للالتقاء، أو نافذةً لضوء يتلمسُـهُ الطرفان، أو البحث عن مساحة مشتركة لتجاوز هذا الاختلاف.

وقد رشَـحَ إلى بعضِ سطوحِ مدونات(السوشيل ميديا) في شهور ومساحات زمنية مضت، عددٌ من المفاهيم التي يرادُ تجليسـها وهماً، وتكريسها بنحوٍ قسريٍ يبـدو أقـرَبَ إلى العقم منه إلى جدلِ المعرفة والاشـتباك الفكـري، ويتعلَّقُ بتوهّمِ القـدرة على الإزاحة السياسـية عبر هيمنـة الجديد (عمرياً أو تجاربيـاً أحدهما أو كلاهما)، تحت لافتة الأجيال الجديدة، لإلغاء مسـاحاتٍ قارَّةٍ لمن هم أسبق زمنياً وتجاربيـاً، مما حدا بكاتب السـطور النزوع إلى رفضِ هذه المقولاتِ في مناسـباتٍ عـدّة وتنحيتهـا جانبـاً، باتسـاقٍ كامـلٍ مـع مـا نتبنـاه بنحوٍ عـام، وتجـاهَ فضائنا السـياسي مـن رؤيـةٍ ومناهجَ وأدبيـات بنحوٍ أخـص، وهنا يطيب لي الاسـتعانة بمفهوم (التكامل) بديلاً قارّاً ونهائياً من سـواه، وهو مالانجدُهُ بعيداً عن مفهوم (التعاقب) الذي نؤكدُ عليه في هذه المناسـبة وفي غيرها، وأما التمسّكُ بمقولات (الإزاحة والاستبدال القسري وسواهما) المعادِ تدويرها(منذ مطلع الخمسينيات في كتابات القوميين وتنظيراتهم، بأثر من سـبقهم في الغرب)، فلهُ بواعثُهُ النفسيَّةُ والعمليَّةُ، ولاأشـكُّ للحظةٍ في أَنَّ سـلوكاً سلبياً من قبيلِ الاستعلاء والاستعداء والفوقيَّـةِ والهيمنـةِ الكليَّةِ من قبل طبقةٍ تتخيلُ نفسَـها من (أبنـاء الله) فلا يأتيها الباطـلُ مـن جهاتهـا جميعـاً، ولايناالهـا الصـدأُ والتآكلُ حتـى الموت، هـو مادفعَ الملتحقينَ الجدد بقافلةِ السياسَـةِ وتضاريسـها الوعرة، إلى اجتراح رؤىً يشـوبُها القلقُ والتوتّرُ والاستعجالُ، من قبيل دعواتٍ هنا أو هناك، تشرعنُ مايروقها أو تُمأسسُ لنفسها نسفَ الآخَرِ أو إنهاء دورهِ تحت عنوان الإزاحة العمرية/ الجيلية، (مهـما تعددت التفسـيراتُ أو التأكيداتُ أو التأويـلات) باختلافِ من يتعاطونَ هذا الهوَس، لتقعَ من حيثُ لاتعي، في أخطاء الفريق الأشيب نفسها.

وهنا يكمن الخلل في الرؤيتينِ كليهما، ففي السياسة تحديداً لاغنىً عن تراكم الأنساقِ الفكريَّةِ وتجاربِها التاريخانية (بغثِّها وسمينها) بوصفها عاملاً لترشيد الرؤى وتنضيجها، في قبالةِ حاجةٍ منطقيةٍ تتزايدُ باطراد إلى الطبقةِ الجديدَةِ من أجيال اللاحقين، ليصبح (التكامل) وصفةً ناجعةً لتفتيت التطرّف الذي يتمسك به الطرفانِ، فضلاً عما نذهبُ إليه باعتقادٍ راسخٍ وهو مفهوم (التعاقب) الطبيعي غير المبتوت الذي تفرضهُ سننُ الحيواتِ ودوراتها، والحياة السياسية منها بنحو مخصوص.

ودوماً ماتعنُّ على الذاكرةِ مقولةٌ تعلَّمناها من درس النقدِ الأكاديمي تذهبُ إلى أن واحداً من تعاريف الحداثةِ هو (ربط الحاضر بالتراث)، وتأسيساً عليها.

فلا جدوى من توهّمِ اللاحقين قدرتَهم على إلغاءِ التجارب الأسبق وإزاحتها بعامل القِدَم والشيخوخةِ، تماماً مثلما لا جدوى من أن يَتوَهَّمَ الأسبقون عبثاً بأنهم قادرونَ على البقاءِ المطلقِ في سدَّةِ الأداءِ السياسي وتمظهراتهِ المأهولةِ بالتغيير والتجديد والابتكار، من دون إفساح الأفق للمارَّة أو مايصفونه بالجيل.

إنهُ التعاقُبُ الطبيعي لأجيال بني البشر الذي يفضي حتماً إلى تكاملٍ جيلي يقومُ على التعاقبِ الذي يفرضه المنطق، ولامناصَ من الإقرار بهِ والاحتكامِ إلى مخرجاته المنطقيَّةِ، من دونِ حاجةٍ إلى قسرِ المقولاتِ واستعداءِ من هم أكثرُ تجربةً ورسوخاً، في سجالاتٍ عرجاء. والأمرُ نفسُهُ منطبقٌ على من يعتقدونَ بأنفسهم الأكفأ والأقدَرَ إلى يَوْمِ يبعثون..

• استثمرُ هذا المقام لأُعربَ عن احترامي وتقديري للجميع بمن فيهم الذين أختلف معهم من الفريقين، وإنما هوَ اختلافُ القناعاتِ والتصوّراتِ والرؤى التي نطمح أن تكون موضوعية، قريبةً من الوقائع التي نتقاسمها جميعاً.

* جريدة العالم/ العدد (١٧٥٢)

تصحيح العلاقة واستعادة الثقة بين الدولة، والفرد، والمؤسسات

راهنيّة الواقع العراقي (الملامح والسمات)[1]

لن نجترح توصيفاً جديداً حين نتحدث عن مشهدٍ ملتبس يعيشهُ العراقيون اليوم في أكثر مفاصله تمظهراً ووضوحاً، بعد عقد ونصف العقد من التغيير الذي بسط ملامحه على واقع البلاد في لحظة حتمية تأجّلت طويلاً فأنتجت هذا الواقع الشائك، ولعل توصيف (الالتباس) كما يرى كاتب السطور متأتٍ من عدم القدرة على الجزم بسلبية المشهد أو بإيجابيته، على نحو محسوم، إذ لايمكن صرف النظر عن المساحات الإيجابية التي أنتجها التحول الديمقراطي في مفاصل عديدة من قبيل، تحقق الهاجس الأساسي لدى الشعوب التي تجنح نحو الحرية والعيش الكريم متمثلاً بـ(حرية الرأي)

(١) تتكيء هذه القراءة على الواقع الميداني والعملي اليومي، أي أنها تتأسس على التجربة العملية في ضوء القراءات النقدية والعلمية.

وحق (الاختلاف) وحصانة حرية التعبير عن الرأي الذي يعكسُ القناعات الفكرية والسياسية والاجتماعية، إلى جانب هامش واضح في اختيار الانساق الثقافية التي تلائم مزاج الفرد والبيئة التي ينتمي إليها، على نحو غير مسبوق على امتداد أربعة عقود ونيّف سبقت التغيير، وزيادةً على ذلك يقف بجوار هذه الحقوق التي يصفها بعضهم - تجوزاً- بالامتيازات ومنها ترجمة عملية لمبدأي (التداول السلمي للسلطة) و(الفصل بين السلطات) مهما كانت نسبة الصحيح منهما، فضلاً عن جوانب ومثابات أُخر يمكن أن نضّوي عليها لاحقاً في مقام آخر.

بيدَ أن الحديث عن الجنبة الإيجابية يستلزم حديثاً متقابلاً عن الجنبات السلبية في السياق نفسه.

وهنا لا يجدر بأي شكل كان، أن يتجاوزَ البعد التقابلي في هذا السياق، مشاكل الحياة العراقية ويومياتها التي باتت تشكل جزءاً دائماً من الهوية العامة للدولة.

وتبقى إشكالية (التقديس والتدنيس) قائمةً بامتياز، لتشكّل أحد أهم أسباب سوء العلاقة، وهو بالطبع، أمرٌ تقف خلفه وتفيد منه بشكل أساسي.

إشكالية العلاقة بين الفرد والدولة

• تَعيش الدولةُ أكثر إشكالياتها جلاءً من جهة العلاقة بين الأفراد وبين الدولة التي تمثل هويتهم القارّة سواء أكان ذلك في الداخل أم في الخارج، وهو أمر مرتبط ارتباطاً وثيقاً بفرض هيبة الدولة وأنساقها التاريخية التي ظلّت تمثل إنعكاساً لشكل العلاقة بينها وبين الفرد العراقي، وهي إشكالية مزمنة لازمت هذين الطرفين منذ نشوء الدولة الحديثة مطلع عشرينيات

القـرن المـاضي إلى يومنـا هذا، فلـم تكد تخلو حقبـة من هذه الإشـكالية على امتداد التاريخ منذ نشـأتها، واسـتمرت حتى اللحظة عـلى الرغم من تفاوت الحجوم والمساحات فكرياً وعقائدياً ودينياً، وقد كانت حاضنةً شاخصةً لها.

ومهما جرى الإيغال في تفكيك عرى هذه الإشكالية وفك حلقاتها إلاّ أنها في نهايـة المطاف تدور بين قطبي (المعرفة)[1]* بما تشـتمل عليه من (تضاريس وتفاصيـل وامتدادات) وبين (السياسـة بما تحملهُ مـن زخم وصدارة وإنجاز ونكـوص)، فمدار الأمر في النهاية يقوم على اختزال الإشـكاليات الكبرى، ومـن بينها (إشـكالية العلاقـة بين الفرد والدولـة) بالعنـوان الرئيس الجامع وهو(إشـكالية السياسي والمعرفي)، ويمكنُ على نحو الإجمال عَرضُ ملامحها على وفق الآتي:-

أ- الأسباب:

تتسـع منظومة الأسـباب المفضية إلى تأزيم العلاقة بين الفرد وبين الدولة لتشـتمل على مسـاحات خـارج المتـداول في الفضـاء العام، فتـارةً يتركز الحديـث حـول أكثرهـا وضوحاً وتمتـد لتشـمل أدقّ التفاصيـل وأكثرها حساسـية تارةً أخرى، ويمكن على وجه الإيجاز تحديد تلك الأسـباب بما يبدو جوهرياً منها على النحو الآتي:

١ – الهوّة بين النظرية التي تتبناها الدولة وبين البعد العملي/ الإجرائي الذي يقابلها، مما يعكس شعور الفرد بازدواجية سلوك الدولة وبذلك تزعزع ثقة الجمهور وتدفعهم باتجاه علاقة غير راسـخة وغير قارّة، بل

(١) ونعني هنا بالمعرفة مفهومها العام للعلم بالأشياء والإحاطة بها في حقلها، لا بمعناها الاصطلاحي القائم على المعرفة بالأشياء وإنما القائم على التجربة واستحصال النتائج المترتبة على ذلك.

رجراجة قلقةٍ، وتماسك شكلي هش، ولعل أبرز مصاديق ذلك هو استفحال وتنامي مايمكن تسميته بظاهرة (الرجل غير المناسب في المكان الخطأ)؟.

٢- الضعف الواضح في منظومة إدارة الدولة بمختلف مفاصلها لدرجة تصل إلى ٩٠٪ أحياناً، من مجمل مفاصلها، بموازاة قناعة جماهيرية تزداد مساحةً، بسوء الإدارة، فالأزمة الكبرى في العراق هي أزمة (إدارة) وهذا لايعني انعدام الطاقات الإدارية بل يعني قصدية الطبقة السياسية في إزاحة الطاقات والكفاءات لصالح التبعية المفرطة والولاء الأحادي القائم على الطاعة العمياء مرةً، والمسايرة مرة ثانية، والانضواء تحت الواقع القسري من دون انتماء إليه مرة ثالثة.

٣- مطاطية النصوص القانونية وبعبارة أدق (مطاطية الأداء القانوني/ القضائي) الذي لاتُمارَسُ عليه رقابةٌ ومصداتٌ حقيقية تقف بالضد منه في حالة انزياحه عن جادة الحق وانحرافه عنها محاباةً أو خوفاً أو تملقاً منه لجهات تؤثر في قراراته.

٤- عدم وضوح الرؤية القائمة على التخطيط المسبق أو المدروس، ولاحتى المعلن في الحملات الانتخابية في أحايين كثيرة، فغياب التخطيط على المديين القريب والبعيد يفضي إلى التخبط في القرارات، أو تقديم رؤية مشوشة أو مضطربة غير واضحة لما سيؤول إليه وضع الدولة ومن ثم ما يستتبعُ ذلك من انعكاسات على أوضاع الأفراد.

ب- المعوقات:

وأما المعوقات التي لاتزال حائلاً دون ردم الهوّة التي أشرنا إليها، فإنها

تتمثل بـشكل أساسي في:

١- أتسـاع الإحساس السـلبي من قبل الجمهور بإزاء الطبقة السياسية التي تقود مفاصل الدولة وتفرض وتبسـط سـلطتها على المشهد العام، وامتداد ذلك بنحوٍ سريع على الرغم من الإجحاف الذي ينطوي عليه هـذا الإحسـاس لكونه يخلـط بين (الصالـح والطالـح)، ولكنه إجمالاً يسـتند إلى مسـوغات مقبولـة وحقيقيـة بعـد أن اختلط عـلى الجمهور التمييز بين ماهو غث عن غيره.

٢- رداءة خطـاب الطبقـة السياسـية التي يتـم إنتاجها بشـكل دوري في ظل الظـرف الحالي، وهيمنـة الأنموذج، المعوّق (السـلبي) وإزاحة الطبقة التي تتسمُ بالنضج السياسي لإتاحة المجال كاملاً لطاعة عمياء.

٣- طبيعة القوانين والتشريعات التي تسمح بوصول كوادر غير مؤهلة للإدارة والتصدي للشـأن العام وغير قادرة على المعالجة، مما يسـتدعي تحليلاً قائماً على معرفة الحقائق التي تحيط بهذه الظاهرة.

٤- التفـاوت الكبير بـين ماهو موجود من قـدرات الدولة وبين ماهو متحقق فعلياً أو ما وعدت بتحقيقه على أرض الواقع، وهو الأمر الذي يخلـق أزمة ثقة مضاعَفـةٍ لإنعـدام المصداقية من جهة، وتنامي شـعور التخوين لدى الفرد، مما يعني ظهور الشرخ واضحاً في هذه العلاقة.

ج - ظروف العلاقة بين الفرد والدولة:

ينفتـح الحديث عن هـذه الموضوعةِ حداً قد يصـل إلى الترهل، لما يكتنفها من تداخل وتشـعّبات، فلاتزال منظومة البرامج والمناهج والآليـات التي

تؤطر الدولة، تعاني من المشاكل نفسها والاضطرابات التي نشأت منذ بداية التحول وتنامت في ظل البيئة السياسية التي وفرت مناخاً خصباً لهذا التنامي سلباً، وفاقمت من تداعيات هذا المناخ حتى باتت هذه العلاقة التي توصف بالسلبية، ظاهرةً عامةً، وما يعزز هذه السلبية هو عدم المحاولة الجدية مؤسسياً، من الطرفين – أي الفرد والدولة – لإيجاد مساحة تقارب في وجهات النظر، إذْ يسعى بعض الأفراد سواء بتمثيلهم الفردي أو عبر مؤسسات وأحزاب ينتمون إليها إلى البحث عن كل مايمكن أن يُضعِفَ الدولةَ عبر الانتقاد لا النقد، وكذا الحال بالنسبة للدولة التي لاتبذل غالباً جهداً مناسباً للإصغاء لهذه الأصوات ومحاولة احتوائها.

في ضوء ماتقدم يتمحور سؤال جوهري مفادُهُ: ماهي المسارات التي يمكن عن طريقها تصحيح العلاقة بين الفرد والدولة؟ وقبل ذلك ماهي الآليات التي يجب علينا إتباعها لصناعة الثقة بينهما؟ وسنحاول إيجاز خطوات موضوعية لكل منهما على النحو التالي، من أجل رأب صدع هذه العلاقة ورتق ماتَسَرَّدَ منها وصولاً لتوازن حقيقي يحكم هذه الصلة من دون أن يكون ثمة شعور بأن هناك غالباً أو مغلوباً من كلا الطرفين.

أولاً: (آليات صناعة الثقة)

١- تعميق فكرة التجاور في الخطاب السياسي المتداول

يقتضي تصحيح العلاقة بين الدولة والفرد من جهة، وبين السياسي والمعرفي من جهة أخرى، الإمعان في توظيف وسائل صناعة الرأي العام وأدواته المعهودة، باتجاه تكريس التوازن المجتمعي في ظل البنية المزيجة، وفي مقدمة مكوناتها تأتي القيم والتصورات والعقائد المختلفة، وقد تبلغ حدّ التناقض

في بعض وجوهها وتمثلاتها، فلم تعد آليات تسويق الخطاب السياسي المتوازن تفي بحجم الحاجة الواقعية للفرد العراقي، ولم يعد بوسعها الصمود أمام المد العارم لتقانات (السوشيل ميديا) وانثيالاتها وتداعياتها، وآثارها الشاخصة، إذ باتت تفضح الوجه الآخر لمدّعي التجاور وقبول الآخر مطلقاً، بكشف المتواري وإماطة اللثام عن الازدواجية في المواقف بفعل التوثيق والانتشار وعرض المواقف بمواجهة الجمهور مباشرة، وإن كان القصد منها في بعض الأحيان التضليل وحشد الشعور الناقم لدى الجمهور على الحكومة أو على طبقة سياسية بعينها.

وقد اتسع ذلك بعد تنامي ازدواجية الرؤية في سلوك فئة غير قليلة من الطبقة السياسية التي تصدرت المشهد في حقبة مابعد ٢٠٠٣.

٢- تأصيل المناخ القانوني بوصفه سقفاً لـ(السياسي والاجتماعي)

يتردّد خطأً فهمٌ عابرٌ متداول بشكل واسعٍ، مفاده بأنَ هناك شعوباً أكثرَ وطنيةً أو أكثر إنسانيةً أو أكثر تحضراً أو ديمقراطية من غيرها، وهو ما نتحفّظ عليه هنا، لاعتقادنا الراسخ بأن الأمر متعلق برمته بالمناخ القانوني الذي يسود الدول بشكل عام من دون النظر إلى حجومها وأدوارها وتأثيراتها، وأن قوة حضور المجتمع في الصدارة وقدرته على الفاعلية تتعلق بمدى قوة الضابطة القانونية والقدرة على تنفيذها من قبل أجهزة الدولة التي تعزّزُ (المنظومة القانونية) من مشرع ومنفذ ومراقبٍ على حد سواء، مما يؤكد أهمية ترسيخ القناعة الجمعية بعلوية القانون وسيادته.

ولا يمكن التوقعّ بأن هذا الفهم قابل للتحقق مالم تكن عملية التأصيل حاضرةً في البيت والشارع قبل حضورها في مفاصل الدولة وتشكيلاتها،

بـدءاً مـن الحضانـات ورياض الأطفـال وصـولاً إلى الدراسـة الجامعية وأنساق الحياة المختلفة، وهنا تتعاظم مسؤولية الإعلام ويتضاعف حجم المتوقع منه في المشـهد العام فضلاً عن الدور الذي يجب أن تمارسه النخب الثقافية في تكريس ذلك.

٣- نبذ العنف وإدانة استعمال القوة المفرطة

يُعـادل (نبـذ العنف) مشـتركاً دلالياً مـع (نبذ التطـرف)، ويعادل كلاهما طرفـاً نقيضاً مـع مفهوم الديمقراطية، وهو ما اشـتمل عليـه ضمناً البيان العالمي لحقوق الإنسـان.. فلا يمكـن ترميم الثقة المُفْتَقَدَة بين مؤسسـات الدولـة وبـين فواعلها البشرية مـالم ينته هذا التناقـض الواضح بين الفهم النظري والسلوك العملي. مما يتطلب إدانةً صريحةً لاستعمال القوة المفرطة التـي لا تقتصر على الانطباع السـائد عنها ببعدها المـادي، وإنما تتمدد إلى مسـتويات الخطـاب والتلقـي والترويج بـل وحتى التخويف واسـتعمال السـلطة لإحداثهِ، كشـكل من أشـكال العنف الرمزي للدولة بإزاء أفراد المجتمع ومكوناته.

فيتحتم على الدولة ومنابرها الرسـمية والمدنية إدانة ذلك ورفضه والعمل على تكريس الحوار وقبول الآخر بديلاً قارّاً وصريحاً عن العنف والخشونة والإقصـاء والنبذ ومحو الآخر، وهو للأسـف ماتفتقر إليـه الدولة في ظل انتشـار حواضـن العنـف بأغطيـة مختلفة لتـزداد بذلك الهـوة التي تفصل مابينهما.

٤- تحديث الدولة و نبذ سياسة الإقصاء

لايمكـن مواكبـة البلـدان والأنظمـة ذات العلاقـة المسـتقرة والمثمرة بين

المؤسسة الرسمية وبين الأفراد، مالم تكن هناك عملية تحديث مستمر لعناصر العلاقة بين الطرفين على الصُعد كلها، تضمن ارتباط الفرد بالدولة عبر قناعةٍ وثبات يقومان على الشعور الحقيقي بالمواكبة والتواصل مع العالم وترميم العلاقة مابين الدولة بوصفها وعاءً جامعاً وبين الفرد/ الأفراد، بوصفهم مضموناً لهذا الوعاء.

ولعل في مقدمة مهمة الدولة هو تجاوز مسألة الروتين المتزايد والبيروقراطية الفاقعة اللذين باتا سبباً دائماً لإحساس الفرد بالسأم والاستفزاز والمسافة القسرية الشاسعة التي تفصل بينه وبين تحصيل حقوقه من الدولة ولعل الأهم في ذلك هو أن التحديث أو التجديد اللذين تحاول الدولة تبنيهما، يفضيان في بعض الأحيان بل وفي أغلبها إلى التهميش أو الإقصاء، إذْ يمكن أن يُستبعد كثيرون من دون اعتماد التدقيق أو التمحيص في تاريخ الأفراد وما قدموه أو مايمكن أن يقدموه تجاه دولتهم.

ولا يقتصر الأمر على ذلك، إذْ لايعد التحديث هو العامل الوحيد للإقصاء والتهميش، ففي أحيان كثيرة وبسبب من انغلاق الفكر و(الدوغمائية) التي سادت في أوساط عديدة، وعدم الانفتاح وقبول الآخر، تنمو سياسة النبذ والإقصاء، على أسس غير سليمة أو منطقية، لاتفضي سوى إلى الاقصاء والتهميش مرةً اخرى.

من هنا فإن من أولى مهام الدولة وواجباتها هو تبني سياسة التحديث والتجديد القائمة على عدم نبذ الآخر أو إقصائهِ أو تهميشه، والتخلي عن التوقع أو الانغلاق وإيجاد سبل التواصل لاحتواء الآخر مهما كان اختلافه واتجاهُهُ.

ثانياً: (مسار تصحيح العلاقة بين الفرد والدولة)

يبدأ مشوار تصحيح المسار وترميم الخراب ورأب الصدع الذي لحق بالعلاقة بين الفرد والدولة، من مفاصل عدّة يمكن تحديد أبرزها إجمالاً على وفق الآتي:

١- إعادة إنتاج مفهوم المواطنة:

وهي مسألة تتعلق بمدى القدرة على الاعتراف الكامل بعجز المنظومة السياسية التي نتجت عن التحول الشامل في العراق بعد ٢٠٠٣ وعدم قدرتها على تأسيس ثقافة المواطنة القائمة على الولاء للوطن بوصفه أعلى قيمة من قيم انتماء الفرد، وعندما يتم الإقرار بتشوّه مفهوم المواطنة وعدم وجود إمكانية لدى جهاز الدولة للتأثير في مواطنيه بترسيخ الفهم الصحيح لـ(المواطنة)، فإننا ننتقل في السياق المنطقي إلى مرحلة إعادة إنتاج المفهوم بمقاسات وفهم وسياقات تلائم البواعث التي أدت إلى هذه الإعادة، إن إعادة إنتاج مفهوم المواطنة تتعاضد فيه أطراف عدّة دينية واجتماعية وثقافية وسياسية وتربوية وتعليمية، إذْ يمكن لجميع هذه الأطراف أن تسهم في بناء هذا المفهوم وتعزيزه، ولا يمكن لأي طرف من هذه الأطراف أن ينأى بإسهامه في ذلك، كما لايمكن لهذه الأطراف أن تعمل بمعزل عن الأخرى إذْ أن المسؤولية مشتركة في ذلك والغاية هي ((بناء المواطن)).

٢- تجسيد الثقافة الوطنية وحقوق الفرد:

فثمة مسافة أخذت بالاتساع على امتداد التجربة الديمقراطية في العراق بين الدولة وأنساقها من جهة، في قبالة الجمهور بمستوياته المختلفة من

جهة أخرى، حيث تتمثل هذه المساحة بعدم الانشغال بتجسيد مفاهيم الثقافة الوطنية التي تمثل جزءاً من هوية الفرد وانتمائه، ومن ثم حقه في تجسيد تلك الهوية سواء أكانت لغةً أم اعتقاداً فكرياً أم دينياً أم أياً مما يشكل أو يضيف ملمحاً من ملامح الثقافة الوطنية للفرد.

٣- تجسير الهوة بين الفرد والدولة:

ويعدّ هذا المسار قطب الرحى في مسارات تصحيح العلاقة المنشودة بين الدولة، والفرد، ولايمكن لهذه الهوة أن تُردم مالم يتحقق تقارب حقيقي بين الدولة والفرد، ويتمثل هذا التقارب بعدة خطوات تبدأ باحترام الهوية الفردية وحرية التعبير وإعطاء حقوق الأفراد التي تنص عليها القوانين والتشريعات العالمية جميعها، فضلاً عن السعي الحثيث للموازنة المنشودة مابين الحقوق والواجبات.

التكنوقراط وصفة جاهزة عند الحاجة

لاتـزال موضوعة (التكنوقراط/ حكومة الكفاءات أو حكومة التقانات) على تعدد أنسـاق الفهم لها، تشـكل مسـاحةً خصبة لجدل عريض يتـوارى ثم يعاود بـين آونة وأُخرى، منذ مطلع (التحول الديمقراطي/ الاحتلال) في عراق مابعد الديكتاتـور ٢٠٠٣، وهي ممتدةٌ حتى اللحظة، وتبلغ ذروتها كلما أطلت برأسـها أزمـاتُ البـلاد، وكأنها وصفةٌ ترقيعية عند الحاجة أو حـل لايبدو ناجزاً، ولعلها باتت أحدى المسـتلزمات التي تتجه إليها النخب وأدوات الإعلام والتجاذبات في سـعيها إلى إعادة تدويرها وإنتاجها من دون استعادة لما يكتنفها من ملابسات ومطبات تبدو في كثير من الأحيان تلفيقية طيلة سـنوات التداول السلمي لإدارة الدولـة، ومـع الاتفاق قطعا على أهمية هذا المفهوم وأثـره البالغ إيجابا في الأنظمة الراقيـة والتجارب الناهضة وفي تطوير الأداءات العامة التي تعزز حداثة الدولة وعصرنتهـا عـلى وفق رؤية عادلة توازي بثقة، مقولـة (الدولة العصرية العادلة/

يمكـن العـودة لذلـك في مقام آخـر) وتتأرجح حكومـة (التكنوقـراط) مفهوما واصطلاحا، في نسـق متبـادل بين الترويج والانكفاء بحسـب معطيـات الواقع الـذي يخيـم على المشـهد الوطني طيلة خمسـة عشرَ عامـا بما تحمل مـن تداعيات ومتناقضات واحتمالات مفتوحة.

مع أهمية الإلفات إلى انعدام فهم كامل قد يجتمع عنده من يتعاطون المصطلح أو يروّجون له، ولنقل إنه انحسار في المساحة التي يمكن عندها أن تتلاقى طرائق فهم التوظيف الدقيق أو التكريس المناسب للمصطلح، لتوفير نقطة ارتكاز قارّة من أجل تأصيل مفهوم وفد إلى البلاد مع بزوغ ما نميلُ إلى تسـميته بـ(التحول الأعشى أو التحول المربك) وبقي المصطلح والمفهوم معاً يشكلان مادة للحديث تحولت لاحقا إلى مفردة ومعنىً للتندر والسـخرية في أوسـاط أكاديمية ونخبوية مرموقة فضلا عن أوساط معلومة أخرى.

ما يعنينا في هذا المقام هو الوقوف بإزاء هذا (المفهوم/ الموضوعة)، بعين تحاول توصيـف الرؤية بصرف النظر عن الخوض في تفكيكهـا وتحليلها والاحتكام إلى فهم نهائي قد يجعلها في سياق مركب، وإنما نناقشها هنا على أساس البعد التداولي للمفهوم، على وفق الآتي:

١. لقد أثبتت التجربة العملية من عمر العراق الديمقراطي التعددي أن إشكالية الأداء الحكومي وأزمة بناء الدولة لم تكونا نتيجةً لغياب مـن ينطبق عليهـم مصطلح (التكنوقراط) أو لغياب تنفيذه بشـكل كامل، فغيابه كان نسـبيا/ جزئيا، ولعل النسبة العددية سترجّحُ كفة من يشـملهم توصيفهـا، مما يؤشر ارتبـاط هذه الإشـكالية والأزمة بسبب آخر.

٢. إن وجود شخصيات مختصة أكاديميا ومهنيا وتجاربيا على رأس وزارات

عـدّة لم يحل من دون أن تكون هذه الوزارات في مقدمة الإخفاق والفشـل والنكـوص، ممـا يعزز القناعـة بأن الأزمـة لاتتعلق بسـبب (التكنوقراط) فحسـب، ويمكن التأمـل في ذلك عبر مراجعـة وزراء (الكهرباء والدفاع والثقافة، وغيرها) ممن ينطبق عليهم ظاهرا توصيف المصطلح، فهل سقط أنموذج التكنوقراط بهذا اللحاظ؟ في هذه المؤسسات والمواقع؟

٣. إن ماتقدم لايعني بأي شـكل من الأشـكال أن يتم تسـليم مؤسسـات الدولة على أسـاس سـياسي صرف قائـم على التحاصص أو الاسـتحقاق الانتخابي، يقفز على منطق الإدارة ويتيح لسدنة القرار السياسي أن يخيطوا بزة الدولة على مقاسـات نشـاز من دون اكتراث او احترام لمفهوم الإدارة الرشـيدة وهوية الدولة العصرية إذ يعني ذلك اسـتعداءً صارخاً للمفهوم واسـتخفافا صريحـا بمواكبة العالم الـذي نعيش فيه، ويمكـن ان نتأمل في نماذج هذين (الاسـتخفاف والاسـتعداء) عبر مراجعة بعـض الوزارات، فمثـلا حـين يديـر وزارة التعليم العالي من لايمتلك شـهادة عليـا تتطابق في الأقـل مع عنوانه الرسـمي في الدولة، أو حين يديرهـا من لم ينخرط في أوسـاطها عمليا ولم يَخبر مراحلها، او حين توكل وزارة الثقافة إلى مدرس فيزيـاء، أو وزارات أُخر مثل الصناعة وحقوق الإنسـان والمالية، والقائمة تطول بحسـب الحصص السياسية أو الحزبية، في إجراء (سلوك) يحاول لي أعناق المفاهيم وإنتاج ماينـاسـب المواقع بمقولات سـطحية لا تسـمن من جوع، في قبالة وزراء يصلحون (قسرا !!) لإدارة جميع الملفات والوزارات والمؤسسـات، كأن يدير احدهم (النفط والكهرباء والتعليم العالي) ويدير الآخـر (الإسـكان والداخليـة والمالية) وهكـذا دواليك، عـلى إننا لاننفي قدرة البعض على النجاح في ملف ما، من دون إعمام الأنموذج نفسـه على جميع التخصصات والمؤسسات.

٤. إن ماتقدم آنفا لايمكن أن يكون سببا في إقصاء (التكنوقراط السياسي[١] أو الحزبي) بناء على أمزجة لاتراه مناسبا لقناعاتها وطرائق تفكيرها، بل قد يصح العكس تماما حين يذهب منظروا الغرب إلى القول بأحقية هذا النوع في الإدارة، (انظر مثلا هنتغتون ودعوته إلى التكنوقراط السياسي) مما يتيح القـول بأن الاتجاهات الفكرية والتوجهات السياسـية والثقافية أيا كانت، لا يحـق لها إقصاء أية طبقـة عن تمثل هذا المفهوم وإنتاجه عمليا، بمعنى أنه لايمكن استلاب هوية التكنوقراط لمجرد ارتباطه بوعي سياسي معين.

٥. لايصـح إنكار وجود شـخصيات من (التكنوقراط السـياسي) الناجح يـراد الـزج بها في معمعة الإخفـاق العام للدولة وسـجالات التزاحم على تحصيـل مقعـد في منصة الرأي العـام، عبر صرف الأنظار عـما يمكن عدُّهُ نجاحـا بالمقياس العام (كما في بعض الدورات الحكومية على نحو نوعي)، مـع اتسـاع المسـافة في التقييم لما قدمـه كل منهم سـواء أكان بنجاح الأول أم بإخفـاق الآخر) ممـا يعزز القناعة بأن التفاعل مـع هذا الموضوع يخضع لامزجة وسـياقات خاصة لاتسـتند إلى الوضوح أو الثبات، مثلما لاتستند إلى العلمية.

أخـيراً فإن إعادة طرح المفهوم في زحمة الصخب السـياسي ومعادلات التغيير ومقولات الإصلاح يسـتدعي شجاعة وثقة وحاجةً جادة للمكوث عند ضفافه القـارّة، بعيـداً عن الإربـاك الذي يجد الجالسـون على التل فرصتهم في إشـاعته، لغايات مشروعة تارةً ومشـخصنة تارة أخرى، وإنما تزداد الحاجة إلى الاسـتعانة بمصطلـح (رجـال الدولة/ ويشـمل الجنسـين) وتعضيـد قدرته عـلى الإحاطة

(١) التكنوقراط السياسي: ونعني به التكنوقراط القائم على البعد المعرفي والعلمي وفي الوقت نفسه يمتلك المؤهلات الأخرى كالإدارة للمؤسسـة التي يقع على رأسـها، ويمكن له أن يمثل كتلة سياسـية أو حزباً ما وهكذا في الوقت نفسه.

بمفهوم (التكنوقراط) وترجمته في واقع عملي يتناسب مع طبيعة المجتمعات وحاجاتها، ولاسيما في ظل الاحتكام إلى أدبيات (الديمقراطية التوافقية) وخصائصها، وليس على أساس الإقصاء والإبعاد أو الانتقاء، ولاسيما إذا كان ذلك غير خاضع إلى الدراسة والتمحيص بل على أساس الإبعاد العشوائي أو الانتفاء القائم على الاختيار المنحاز، ولكن إذا ما حُيِّدَ كل منهما واختير على وفق معايير موضوعية، فإننا حين ذلك نبني الدولة على وفق المعايير العصرية التي نود أن تكون في العراق.

غرائبية المواقف وهجين الرؤى
شيزوفرينيا الموقف السياسي

خمسة عشر عاماً منذ التغيير، بشهورها المضنية واسابيعها القلقة وساعاتها المحملة بالهواجس والأنتظارات، كانت جزءاً من ثمن باهض دفعه العراق في طريق استعادة هوية تاريخية يذهب مدّعوها إلى كونها نابعةً من سياقه الحضاري وجذوته الممتدة التي لاتخبو.

بيد أن الرهان، والصبر على مايحب ومالايحب العراقيون، سرعان مايصبحُ جزءاً من أرشيف الحياة العراقية ومذكراتها التي وسمتها الحروب، وسرعان مايصبح الضجر الذي يغلفها إلى حين وليس الأمدِ نحسب أنه لن يمتد طويلاً، سيصبح بالتأكيد هامشاً عابراً وجزءاً من أمس قريب بمجرد أن يتخذ الاستقرار موقعاً متقدماً في القائمة، حتى إذا كان موقع الصدارة مستعاراً لهذا الفرح الذي دخل في هدنةٍ مفتوحة مع هذهِ البلاد..

المهم في ذلك أننا قطعنا شوطاً عمرُهُ عقدٌ ونصف العقد من زمن جديد

أصبحنا بسببه في صدارة القائمة العربية (على مستوى النظام السياسي) التي تريد من طرفٍ خفي تقليد تجربتنا في ذلك، من دون الاعتراف بهذا السلوك، بدءاً من موسوعة المصطلحات السياسية والمفردات اليومية والمدنية، وليس انتهاءً بالتعددية التي تصل في احيان كثيرة حد التشظي، الذي لايشي بالتنوع بقدر مايشي بالانفراط والتفكك الذي يؤدي الى الضعف، بدلاً من أن يكون التعدد معياراً للقوة واستيعاب الآخر، في هذه التعددية التي يندر مثلها في غير بلادنا، بهذه الصيغة وعلى هذا النحو المعقد المختلط بنسيج متشابك عجيب.

الأهم فيما نريد تسجيله في هذا المقام يكمن في حزمة اسئلةٍ أنتجها عقدٌ ونصف العقد من عمر التغيير المنشود، بصرف النظر عن أية إجابةٍ يمكن أن تشكل في قبالة تلك الأسئلة المشروعة، واليوم حيث يحق الحديث عن تجربة العراق الديمقراطية فإنه يجدر أن يبدأ أولاً عن تداول الإدارة ومفهوم السلطة، وما ينبغي أن تستند اليه برامج الحياة العامة ومناهجها؟ مشفوعاً بأسئلةٍ دائمة من قبيل التي سنقدمها لاحقاً في هذا السياق.

هل بات الفرق واضحاً لدى أجيال التغيير بين لغة (الشتائم) الجاهزة التي تُخصب في ظل الدولة الهشّة وبين ثقافة الاختلاف؟!

هل نضجت القناعة اللازمة بأن تكون الأغلبية الواعية هي صانعة القرار والممسكة بزمام الرحلة؟ على وفق ما تقرره الديمقراطية التعددية أو التوافقية؟

وان افترضنا ثمة تعارضاً حاداً بين الإقرار التعددية كمبدأ للإشتغال وجعله أساساً لبناء المجتمعات التي تتسم بها، وبين التوافقية التي تقوم في شكل منها على إيجاد صيغة أبعد الى حد كبير عن الديمقراطية بأبهى صورها، فهي شكل منها لكنه شكل منقوص غير مكتمل قد يعرضها في أية مواجهة لعقبة من العقبات إلى الانهيار (انهيار التوافقية) وانفراط ماتواضع عليه أصحاب العلاقة بالاتفاق

اذا ماتضاربت بعض المصالح أو شابها الاستبداد بالرأي والإصرار عليه من دون مراعاة حق الآخر فيه توهماً من أحد الأطراف بأحقيته أو كماله أو رغبته بمصادرة حق غيره.

وهل تبلورت قناعةٌ حقيقيةٌ لدى الطبقة التي تتصدى لمسؤولية البلاد بمفاصلها المختلفة، بأن الأقل مساحةً على الخارطة الديمقراطية يجب أن يتساوى مع صاحب المساحة الأكبر في الواجبات والحقوق؟، أي استبعاد مايشغله هذا الطرف أو ذاك من هذه المساحة في هذه الخارطة.

ومغزى تساؤلاتنا في هذا المقام، يتمثل في: (هل غدت العقول العراقية الموجودة والمتواجدة في المشهد قادرةً على الفصل بين لوازم الإدارة وبين أدوات المعارضة؟) ومن ذا الذي سيقدم إجابةً تتسم بالقدرة على الحياة؟

إن مانشاهده ونستمع إليه عبر وسائل الإعلام ومنصات التواصل التي باتت تفوق البرلمانيين والناشطين أضعافاً، لايقدم قطعاً، أية إجاباتٍ إيجابيةٍ عن الأسئلة التي عرضنا لها آنفاً..

وما نشهده في سياق النسق المتسارع لمسيرة التحولات في البلاد لايشير إلى معّدل متوازن في الوعي السياسي الذي يفترض أن يتوافر عليه مواطنوه.. فبماذا يمكن تفسير الازدواجية المزمنة التي يصرّ عليها عديدون من الذين يحاولون واهمين الجلوس على مقاعد المتفرجين؟ وهل يمت هذا السلوك إلى المنظومة الديمقراطية، بصلة؟

إزدواجية القراءات في ظل المناخ الديمقراطي..

إن بعضاً ممن يعملون في المؤسسات الرسمية، ويأكلون من أكتافها وتمنحهم بركاتها، يشتمونها ويبصقون في أوانيهم متساوقين مع أصوات تصرّ على مواقفها المؤدجلة الأُحادية وتشطب غيرها وتصادر حقهم في وجودهم أو حتى المشاركة، وتمارس حق الاستبعاد والإقصاء، في سياق هش قد لايجمعهم به أكثر من جلسة سمرٍ أو لحظة مزاج، في مساحة تختلط فيها مفاهيم الازواجية مابين الديمقراطية والانتهازية.

ولعل في الأمر فسحةً لمن يريد أن يجد مسوغاً لذلك بدعوى الاستجابة إلى مايمليه واجب الانتماء إلى مؤسسة السلطة الرابعة أو إلى طبقة معنية تمثلها هذه المجموعة أو تلك، بصرف النظر عن الحيثيات التي تكتنف هذه المسوغات، وعلى فرض قبول الفكرة تجوزاً، ماذا يمكن أن نفسر في منطقة أخرى من هذه الازدواجية الواضحة عندما يكون المنتقد جزءاً من الدولة ومثقلاً بامتيازاتها وبريقها؟!

فهل يبدو مقبولاً تسويقُ حديثٍ يَنزعُ نحو التصالح مع هموم الشارع في العلن، بينما يؤمن المعنيون بالعكس من ذلك في الخفاء!؟

لسنا بالضد من أية قراءة منصفةٍ هاجسها التصحيح وحراسة المسار المنشود لئلا تنحرف بوصلة المشهد بإتجاه سلبي، ولسنا بالضد من مواقف مشروعةٍ في التعبير عن الانحياز إلى فكرة معينة أو اتجاه بعينه على أساس من التفاعل الإنساني والشراكة في الهواجس الإنسانية والهموم النبيلة، أياً كان إتجاهها، فلم يعد بوسع المشهد أن يقتصر على أحد أو يغلق الباب أمام أحد.

إننا في معرض التساؤل الدائم عن هذا التداخل في المواقع والمواقف، وعن ثقافة الخطاب الملتبس والتحولات القائمة على المصلحة الشخصية وتغيب المصلحة العامة في لغة تداولية باتت مألوفةً في ضلّ ماشهده شعب العراق على اختلاف الطبقات، ولكنها لم تتمكن حتى اللحظة من إحراز موافقة الجمهور أو كسب تأييده أو تعاطفه في أضعف الأحوال، بل على العكس من ذلك، فقد باتت مشيتها الغرائبية مابين المنتقد/ والمنضوي تحت السلطة ومكتسباتها تثير ردة فعل عكسية إن لم نقل إنها تتخذ طابع العنف والمهاجمة من قبل هذا الجمهور.

إن تلك الأسئلة التي تنسحب بوضوح إلى منطقة الاستفهام الاستنكاري، لاتعني قطعاً أن الأمور ماضية في مسارها الصحيح أو أن المشهد الذي نحاول إنصافه هو مشهد يصطبغُ بلون وردي يوشك على الإكتمال، إنما هي نظرةٌ تحاول التجردَ من عوالق النفعيات الفردية والأهواء المنقادة إلى دوافعها أياً كانت، في تفاؤل يحق مزاولته بعد خمس حكومات منتخبةٍ سبقها مانعرفه جميعاً من فصول ومراحل تراتبية يقتضيها التحول وتفاصيل مشوبة بأقسى مايمكن أن تشهده بلادٌ تصافح هذا الحجم الكبير والفادح من التحولات، وتشرع في إعادة رسم الخرائط والاتجاهات، وسيبدو هذا التفاؤل أكثر تماساً مع أفقنا الملبد بالهواجس

وانعدام الثقة، حين نتحسس ماحولنا بشيء من الموضوعية وقليل من الإنصاف، أفلا يستحق مانشهده من بداية عقد التحول الذي نقف على أعتابه، أن نعترف به في أقل مايمكن، حتى مع المصادقة على أنه لايساوي قدراً كافياً من أحلامنا ولايوازي حجم الثمن الباهض الذي أنفقته وتنفقُه الدولة من أجل ذلك.

إن مقارنة التحول الهائل بحجم الخراب الناتج والتراجع القسري ستبدو تحاملاً منكفئاً على ذاته وإصراراً باهتاً على العوم بالضد من مسيرة حياةٍ، وليس أمامها إلا أن تكمل المشوار باتجاه الإصلاح.

ويبخسون المؤسسة حقها..

لما كان بَعضٌ من غير المستفيدين من المواقع ونفوذها ممن أُصيبوا بالإحباط بأثر خسارات متلاحقة، يتحدثون بانفعال مفرط ويؤسسون لفقهٍ جديدٍ دعامته لغة الشتائم والانفلات، منطلقين من عقدة تلك الخيبات وليس من هاجس حقيقي يقومُ على الشعور بالمسؤولية من أجل التصحيح والمصلحة العامة إلا إذا أحسّنا الظنَّ انطلاقاً من سلامة النوايا لهذا الدافع أو ذاك، فقد يبدو ذلك مسوغاً بلحاظ تلك المسببات، ولكن التصالح مع مقولات أولئك المنفعلين أو الحريصين (ماشئنا من التسميات) سيبدو ضرباً من التهريج والبهلوانية التي لن تفضي إلى أفق الموضوعية والمنطق السليم، ولاسيما حين يكون هذا التصالح عبر الركون إلى تلك المقولة سواءٌ أكان ذلك بتأييدها أم بالسكوت عن دعواتها التلفيقية في أكثر الأحيان، أو تلك الدعوات الواقعية على نحو نادر.

ولعل الأغربَ من ذلك هو التصالح الباهت بين مواقف الذات ونزواتها،

حين يكون الازدواج في الموقف وفي الخطاب واضحاً لايحتمل التأويل على وجهةٍ إيجابيةٍ حين يكونُ النَظرُ مقتصراً على رؤية الربع الفارغ من القدح، مع إصرار قصدي على الإشاحة عن ثلاثة أرباعه الممتلئة، بقصديةٍ قاصرة، أو من دون قصدٍ في أحيان كثيرة أو حين يكون المتحدث شريكاً بين خصمين ومنقسماً على نفسه في النيل من منظومة ينتمي إليها ومن جهة أخرى يجني من حقلها وينال منها كل ما تمنحه من هبات بحكم انتمائه لها، فكيفَ يمكن لمؤسسات الدولة أن تزاول حياتها في ظل واقع ملتبس كهذا؟

لابد في النهاية من اتخاذ مواقف توازي مقتضى الحال وتنسجم مع المواقع والمواقف والجهات التي تصدر عنها، فلا يمكن للمحافظ او الوزير وامثالهما أن، يدّعي أمام جمهوره على أَنهُ بمعزلٍ عن الفريق الحكومي الذي تشكلت معالمه تحت سقف البرلمان، وأنها تقفُ حائلاً من دون تحقيق طموحاتها الكبرى، مما يعكس تناقضاً حاداً وكشفاً للازدواجية التي تحيط بهؤلاء، كما ظهر جلياً في مناسبات سابقة عامة، فهل يكون ذلك كافياً لكي يستأثر بمغانم الموقع ومباهجه ويشتم حاضنته الأُم كلما دنت مواسم الهجرة إلى الانتخابات؟ في مسرحية تتوسل الضحك على ذقون البسطاء والسذج، كسراً للقاعدة المعروفة التي تقول (من له الغُنم فعليه الغُرم).

لقد قدمت مؤسسات الدولة ماهو مجاور لمشهد التراجع والإخفاق الذي يتم تصديره والترويج له بالضد منها في منصات تطلق يومياً هذا التنكيل المحموم، مع مايَجدُرُ تأشيره من تقصيرٍ مزمنٍ في وسائل الدولة وأدواتها للكشف عن دورها وما تؤديه من وظيفة يحاصرها الحيف والتقسيط والمواقف المسبقة سلبياً.

المحور الثالث

الإنهمام الثقافي
نحو بناءٍ واعٍ للثقافة

- تقديم.
- أسئلة العلاقة في جدلية المثقف والسلطة.
- ملامح الثقافة العراقية بين الحضور والغياب (قراءة في ثنائيات الهدر الثقافي بعد التحول الديمقراطي).
- ملامح التحول الثقافي.
- إعادة إنتاج المشهد الثقافي.
- إسلام الحداثة والتنوير.
- ثقافة الاحتفاء بالحسين ﴿عليه السلام﴾.

«كلما اتسعت الرؤيةُ... ضاقت العِبارة».

– النفري

«إن الطبقـة المثقفـة لاتقتصر فـي المجتمعات الحديثـة على إنتاج الثقافة، بل إنها تنتج وتقود وتحدد.. بمعنىً آخر هي تؤسـس لعالَمٍ جَديد».

– انطونيو غرامشي

تقديم:

تثير العلاقة بين المثقف والسلطة جدلاً كبيراً على مستوى الخطاب الفلسفي والاجتماعي فضلاً عن الخطاب السياسي ولعل الأخير هو الأهم لعلاقتهِ الدائمة بمفهوم السلطة، وتشكل هذه العلاقة حقلاً خصباً للدراسات سواء أكانت تلك الدراسات في المساحات الفلسفية أم السياسية أم الاجتماعية التي لاتعنى بحدود إشكالية العلاقة، بل تتعداها إلى تحديد مفهوم المثقف ومفهوم السلطة وحدودهما، ولعل هذين المفهومين من أعقد المفاهيم وأشدها امتداداً للدلالة التي يحملها كل منهما، فهل المثقف هو المتحصل على الثقافة (الكم المعرفي)؟ أم هو المثقف العضوي (الفاعل) بحسب تعبير انطونيو غرامشي؟ وهل أن السلطة تعني بالضرورة السلطة السياسية فحسب؟ أم أنها سلطة المجتمع وسلطة المؤسسات على فكر المثقف ورأيه بحسب إدوارد سعيد؟

يؤكد كثير من الفلاسفة ومنهم انطونيو غرامشي ان إسهام المثقف الفاعل

والمفكر، في الخارطة السياسية هو الموجه الحقيقي لإتجاهات السياسة، ولكن في الوقت نفسه هل يمكن لكل مثقف أن يقوم بهذه المهمة؟ أم أن هذا الدور منوط بالمثقف الفاعل (المؤثر) لا بالمثقف المنفعل (التقليدي)، فالأول يتعامل مع راهنية الحدث الذي يعيشه مجتمعه. وهو بهذا المعنى مُلزَمٌ بأَن لايتعامل بتصورٍ طوباوي لراهن مجتمعه، كما ليس عليه أن يوجِدَ من العدم أشياءَ جديدةً خارجَ مجتمعه (لابمعنى رفض التحديث أو التجديد بل بمعنى التعامل مع الواقع)، بقدر مايقدمهُ من حلولٍ ومقترحات لأزمات ومشاكل مجتمعية حالية، ويعمل على نقدها وتقويضها من أجل إعادة بنائها، وزيادة على ذلك يقوم بفضح الممارسات الخاطئة التي تصدر عن أية جهة كانت مهما كانت سلطتها، ليس هذا فحسب، بل أن على المثقف وبحسب ادوارد. سعيد إعادة طرح الأسئلةِ الحرجَةِ مع كشف التناقضات الاجتماعية والحديث عن المسكوت عنه أو ماهو طي الكتمان.

ولكن إلى أيِ حد تتناسب هذه الطروحاتُ مع راهنية واقعنا السياسي والاجتماعي في عراق مابعد التغيير؟

هذا ماسنحاولُ أن نبيّنَهُ ونحن نتحدث عن العلاقة الشائكة مابين المثقف والسلطة في ظل وضع سياسي واجتماعي يبدو عليه إلى الآن عدم الاستقرار والارتباك والتلكؤ مع إيماننا المتجدد بالرغبة الجادة لبعض من مثقفينا بإِحداث التغيير الذي ينشدونه.

أسئلة العلاقة
في جدلية المثقف والسلطة

بين المثقف والسلطة ثمة شعرية تشي بها علاقة المفارقة في سؤال يكاد يكون مزمناً مفادهُ: أيهما يستدعي موقفاً تأويلياً وتلقياً تأملياً بإزاء الآخر؟ مثقف السلطة؟ أم سلطة المثقف؟ وقد يكون هذا السؤال أكثر الأسئلة المطروحة إلحاحاً في بلادٍ أزيلت عنها أغلال هيمنة الحزب الواحد وظلال قمع ثقافيٍ طويلٍ وسيطرة رمزٍ أوحد لكي تتحول لاحقاً الى مشهد لايبدو أنه يشير الى مدينة بوسع المثقفين العيش فيها بأمان على الأقل في الموعد القريب

فبعد اندحار السلطة على مشارف الحرب التي لاتأتي بغير الموت والخراب والفجيعة، وتخلّف قليلاً من الديمقراطية التي يأمل كثيرون أن لاتكون سبباً لمزيد من الفوضى، تصور المنتمون إلى قناعاتهم الثقافية بأن مناخاً جديداً لم يكونوا بانتظاره يوماً، سيوفر لهم قدراً كافياً من الزمان والمكان للشعور بأن من حقهم أن يحلموا بالمدن الفواضل مادامت الحروب محمّلةً في بدايتها بالمزيد من

وعود الحرية والانفتاح الثقافي والسعي إلى تأسيس حوار الحضارات، بيد أنه يجب الاعتراف بأن الانعطافة التي أنتجت مشهداً معقداً لايدعو للشعور بتحقق إنتصارٍ كاملٍ، هي التي سمحت بتداول سؤال كهذا.

ولكن هل هناك سلطة للمثقف فعلاً؟ وما نوع تلك السلطة وحدودها؟ وإلى أية درجة يمكن القول بذلك؟ وكم ستكون الإجابة مقنعةً؟ ولاسيما في ظل رؤيةٍ لم تغادر بعدُ أُفقَها الذي يحتفي بقضاياها الكبرى من قبيل القومية والمذهبية والإقليمية والأكثرية والأقلية!؟

وهل يلوح في المدى مايدعو لاستشراف زمنٍ يمكن أن يتحقق في ظله شيء من ممارسة السلطة الثقافية استناداً إلى واقع شامل طالما كانت انطلاقته تزخر بالفشل السياسي المتفاقم الذي تراكم عبر عقود متتالية؟

علينا أن نراجع أولاً تقييم القسم الأول من السؤال المتعلق بمثقف السُلطة (إنتماء)، وهل ينبغي الحكم عليه بالسلبية لمجرد أنه يتحرك في دائرة السلطة وينتجُ نفسهُ من خلالها؟ بصرف النظر عن القيمة المعنوية لهذا الحراك أو الدرجة الإبداعية لذلك المنجز. وكيف يتسنى الحكم على مايوصف بثقافة السلطة بأنه الأسوأ جزما، طالما لم تتبلور حاضنة ثقافية تمتلك سمة القدرة على تنشئة ثقافة مؤهلة لأن تصبح سلطةً وتكون قادرة على مزاولة نفسها فيما بعد بالمعنى الأسمى لهذه السلطة؟ أو تشي بإمكانية القول بأن الحالي الشاخص أفضل من السابق المضمحل..؟

ربما لكل هذا علاقة باستياء مفاصل الدولة عموماً والثقافة الرصينة في المقدمة منها، وتبقى جدلية الثقافة والسلطة قائمةً مادام كل منهما يمتلك أنصاراً ومدافعين لهم مبرراتهم وحججهم، إلا أن الصورة الكلية لواقع الثقافة بحاجة لأن نقدم إعترافاً ثقافياً بالفتور واللاجدوى بعد انتهاء عصرِ ثقافةٍ كنا نعيب على

تبعيتها الواضحة وعلاقتها الدونية بالمؤسسة الحكومية وما تنتجه من خطاب مؤدلج وبثٍ موجّه حكم به النظام السابق مثلما حكم بعض المثقفين على أنفسهم بذلك أيضاً.

ثمة قلق بإزاء مستقبل المشهد الثقافي في دولٍ تعرضت أو ستتعرض الى إنقلابات إستراتيجية تخلخل منظوماتها الفكرية والثقافية، ومن هنا، يولد سؤال آخر مفاده: هل كانت الثقافة في ظل الدولة الراعية للثقافة أكثرَ فاعليةً وعافيةً؟

إن الإجابة لابد من أن تحتكم إلى مزيد من التأمل والإقناع لتبدو أكثر موضوعية.

إن انعتاق مجتمعٍ ما، على وفق ماحدث في تجربة عراق مابعد التحول الديمقراطي وفسح الطريق من دون مقدماتٍ أمام أعداد كبيرة من عامة الناس لولوج عالم الثقافة أو إدعائهِ، من شأنه أن يضعف من أهمية حضورها على مستوى النوع، ويقلل جدارتها في ممارسة دورها كسلطة ثقافية لكون العناصر التي يتألف منها المكون الثقافي، لاتمثل نخبةً حقيقية جديرةً بهذا الدور، ولا تتجاوز كونها خليطاً من أنصاف وأرباع مبدعين أو متثاقفين في أعلى التوصيفات، انتهزوا فرصة الشتات العام لينخرطوا في منظومة الفوضى الثقافية متسللين إلى أروقة الأحاديث الثقافية تحت لافتات متعددة سرعان ما تفضَحُ قيمةَ من يستظل بها وهو ما يدعونا إلى القول بالتميز الذي قَسَّمَ فيه غرامشي الثقافة إلى ثقافة شعبية جماهيرية وثقافة نخبويةٍ تمثلها الانتلجنيسيا، فالأولى منفعلة، وأما الثانية فيؤَملُ منها أن تكون فاعلة.

إن خطأً فادحاً ترتكبه أوساط عديدة في الشرق الأوسط، ومنها العراق يكاد يصبح ظاهرة مألوفة ليس لها هدفٌ معرفي نبيل، مفاده تكريس الهوية الثقافية/ الانتماء الثقافي لفرعٍ أو فروع من الأدب على نطاق محدود يتمثل بشكل أساسي

فيما يجعل الثقافة والمثقف منحصرين في إطار ماله صلة بالأدب وأجناسه وتفرعاته حصراً، ثم ماله صلة بالفكر وحوار الحضارات بالدرجة الأقل، وهو السبب الأكبر الذي أسهم في عزلة الثقافة ضمن نطاقٍ أضيقَ مما تستحق في الشرق عموماً والعراق على وجه الخصوص، فضلاً عن انخفاض مستويات من يتمتعون بمواهبَ أو هوايات؟ مختلفة يكتفون بترميمها قليلاً من دون انشغال بالبحث عن أسباب بقائها وعن كيفية جعلها تحتفظ بالموقع المناسب كنَسقٍ بارزٍ ضمن مجموعة الانساق، فليس خللا أن تتبنى سلطةٌ ما، فكرة احتضان الثقافة أو دعمها وبوسع ذلك أن ينعكس إيجابياً على الدولة بوصفها راعيةً لها غير وصيّةٍ عليها وغيرَ منحازةٍ إلى أي من التوجهات الايديولوجية التي تنوي الهيمنة عليها تحت أية ذريعة كانت، وليس خطيراً أن نقرّ بأن المؤسسة الثقافية في عصر السلطة الحديدية ليست أكثر سوءاً منها في زمن ملتبس يقتضيه أُفُق التحول كما هو في بلدنا اليوم، الذي نأمُلُ أن يدوم طويلاً.

لا أودُّ الخلط بين الثقافة وبين مؤسساتها بيد أن ارتباطهما بات جدليةً أخرى لاتقل حضوراً عن جدلية السلطة والمثقف في أوساطنا وإشكاليةً أخرى لاتقل شأناً في الالتباس والغموض.

نعم، من الممكن إعادة قراءة هذه العلاقة ووضع مايمكن أن يقلل من سطوة السلطة، ويؤثر في زيادة فعالية السلطة الثقافية وترسيخ القيم ووضع الآليات التي تسعى دائماً لخلق موازنة منطقية بين السلطتين شريطة عدم محاولة السلطة السياسية استقطاب المتزلفين من المثقفين، مثلما يقع على السلطة الثقافية واجب عدم ممارسة الابتزاز بذريعة النقد الذي يأخذ طابع الانتقاد الحاد.

أما عمّا ينبغي أن تمتلكه مؤسسات السلطة ومثاباتها ورموزها من رصيد يساعدها على تمرير خطاب الدولةالمعنية بالثقافة، فذلك ما تتوقف الجدلية

المقترحة على مدى المتحقق منه في هذا المضمار، مايستدعي أن تراجع الجهات الحزبية والتيارات السياسية التى تسعى للسلطة أو من هي على سدتها، برامجها المتعلقة بهذا الصدد، وهل تمتلك هذه العنوانات كوادر ونخباً ثقافية مؤهلة لأن تمسك بأزمة الثقافة وهي على طاولة صناعة القرار؟

وبمناسبة الحديث عن الرمزية والمثابة والسلطة ومن باب الإشارة فإن ألمع الأسماء التي تصدرت مشهد الدولة والمشهد السياسي الراهن هي التي ترعرع أصحابها في بيئة تشتهر بأنها تزخر بالثقافة الحرة وتمدداتها، وتحتفل بتاريخها إذ كانت بداياتهم مشاريع ضخمة في إطار إنتاج الفكر والنظرية والثقافة الخلاّقة بيد إنها غيرت وجهتها فيما بعد، نحو خطابٍ لاتشكل منه الثقافة اكثر من (٢٥٪) بسببٍ من دواعي العمل السياسي المباشر وشواغله وزخم المسؤولية العامة، وربما لايبدو يسيراً تشخيص البواعث الحقيقية على تغيير كهذا، فهل إن هذا يعني إنفراط العلاقة مابين السياسة والثقافة لدى من تشكلت شخصياتهم الفكرية والسياسية إنطلاقاً من رحم الثقافة أصلا؟!!

وبصرف النظر عن الإشكالية القائمة بين (الثقافة/ والمثقف) من جهة وبين (السلطة/ والمؤسسة الثقافية) من جهة ثانية، فإننا بإزاء إشكالية جديدة أفصحت عن نفسها عندما تشكلت ملامح ثقافة جديدة بعد سنتين من الألفية الثالثة حين تجلت ملامح الأوساط الثقافية موزعةً بين تجمعاتٍ وأنديةٍ وأنشطةٍ ومؤسساتٍ لاتمتلك شخصيةً معنويةً مؤثرةً، مضافاً إليها صفحات ثقافية متكررة أو خاوية على مضامينها بسبب من المؤسسة تارةً وبسبب من المحرر الثقافي تارةً أخرى، الأمر الذي عَطَّلَ سلطتها الثقافية بوصفها عاملاً مؤثراً في إرجاع الإنزياحات السياسية والمساهمة في تقويم العملية السياسية.

إن الجزء الأكبر من مثقفي الزمن الجديد (مابعد ٢٠٠٣) لايجدون

مايدفعهم تجاه ترصين ذواتهم ولاتشحذهم روح المنافسة من أجل تحصيل المعرفة التي تُعينهم على مواصلة الانتماء إلى ما اختاروا.

ربما آن الأوان أن نصارحَ منصة الثقافة بأنها لاتمتلك رجالاً ميدانيين يستوعبون النظرية على أساس التطبيق الواقعي المعقول، وأنها لاتقدم زعماء تغيير يتصدرون الأمة ويصنعون واقعها، وهو التغيير الذي وصفه ادوارد سعيد بالتغيير المجتمعي الذي يمارسه المثقف كأحدى الخطوات التي ينتهجها لممارسة سلطته، فعلى مايبدو راهنا على الأقل بأَنَّ في الأفق مزيداً من العقود لانتظار ذلك.

مافائدة أن يعرف مثقفون أياً كانوا كل هذا الكم الهائل من المعارف والأسماء والعنوانات والأساطير وتواريخ الشعوب والأبجديات واللهجات؟؟.. من دون أن يسهم ذلك في بلورة شخصيات فاعلة تمسك بزمام التغيير الناجز.

وهل يكفي في هذا النشاط الثقافي وذاك، أن يكون حكراً عليهم وسلاحاً في مباريات موسمية يحضرها أقل من القائمين عليها؟

يبقى القول الأخير في من سيهيمن من طرفي هذه الجدلية أو في مايمكن أن تؤول إليه من موازنةٍ في كليهما، مرهوناً بمغادرة المثقف مساحة الجمود واستبدال الروح الانهزامية والنقد اللاذع بإصرار جديدٍ ووعي غير مأزوم أو موهوم عبر مراجعة السلوك الثقافي المتراجع.

ليس على المثقف أبداً أن يصبح مجرد مقربٍ أو صديق في دائرة المسؤول أو يتقبل تعاطف الطبقة الأولى من رجال الدولة أو مجاملاتهم بمنحه هامشاً للحديث، طالما لم يكونوا معنيين بذلك بوصفه همّاً وطنياً وشرطاً في بناء الدولة،

وبوصفه شخصاً غيرَ منتمٍ وعصياً على الاستقطاب مثلما أراد له ادوارد سعيد، كما لايجب على المثقف أو المنتمي لحاضنة الثقافة أن يغرق في اللوم والتثريب وتقصير الآخر وإلقاء التهم من دون تدبّر أو مراجعة يتم الاستناد إليها.

وهنا يطالعنا سؤالٌ جوهري آخر، مفادَهُ إلى أي مدى يمكن تبرئة أوساطنا من هذين السلوكين؟!.

ويمكنني القول تأسيساً على ماتقدم أنه ليس بالضرورة أن يكون المثقف سلطوياً أو لاعناً شاتماً للسياسيين، بل أن يمارس دوره كذات فاعلة في الحراك السياسي مثلما هي الحال في الحراك الثقافي، مفضياً إلى البناء المؤسس على أسس واعية بعيدة عن التعالي تارة والانزواء تارة أخرى، والتغاضي تارة ثالثة، وربما الثرثرة غير المجدية تارةً رابعة، إذ أن على المثقف حملَ رسالةٍ يسعى الى تحقيقها أو تمثيل وجهة نظر معينة لاتحمل الضد لأجل الضد ولا القبول من أجل القبول فقط، بل تمثيلاً لموقف معين فاعل، وإنَّ على المثقف أن يواصل السؤال والبحث والنقد كما إنَّ عليه أن يواصل مزاولة السؤال الذي غالباً ما يَتبرأ منه **المثقفون**: (من هو القادر الحقيقي على صناعة ثقافة متوازنة رصينة تمتلك ميزة التأثير الواقعي في مجتمعاتنا؟ ومن هو صاحب السلطة في الواقع؟!).

هناك مزيد ممن يستحقون أن نقتفي أثرهم ماضياً وحاضراً ونستعين برؤيتهم في نقد أزماتنا وتشخيصها ومعالجتها على الصعيد الجمعي فقد نشرع قريباً بفتح قنوات وطنية لإنتاج مؤسسات نرمم من خلالها تلك الخسارات الكبرى ونعيد محاولة الصحو لنصنع المستقبل.

وأخيراً، فإنَّ الختام الأمثل لهذه الأسئلة المتواصلة يمكن أن نعثر عليه في إجابةٍ ضمنيّة، تنطوي عليها مقولة غرامشي الشهيرة: (إذا كان السياسي محركَ العصر فأن المثقف هو مغير العصر).

ملامح الثقافة العراقية بين الحضور والغياب

«قراءة في ثنائيات منظومة الهدر الثقافي بعد التحول الديمقراطي»[1]

لاتزالُ مجسّاتُ النخب العراقية قاصرةً عن ملاحقة بوصلةٍ مطمئنةٍ يمكنها تأشيرُ ملامحَ قارَّةٍ للثقافة العراقية ومخرجاتها بعد عقدٍ ونصف العقد من عمر التحول في العراق، حتى باتت مهمةُ ترسيم ملامح المشهد الثقافي وحدوده من أعسر المهام التي تنشغل بها (الانتلجنسيا) باختلاف أنساقها وتمظهراتها فاعلةً كانت أم غيرَ فاعلة، وكيفية إنتاج الخطاب الثقافي ومديات تأثيره وإنخراطه كعاملٍ مؤثرٍ لا في المشهد الثقافي فحسب، بل يتصل بالمشهد السياسي أيضاً بالشكل الذي يسهم في بنائه.[1]

لقد كان شاخص التداخلِ ملمحاً بارزاً يجاور ملمحي التناثر والارتباك، الأمر الذي أسهم في ازدياد الهاجس تعقيداً والتباساً، في مشهدٍ يضجُّ بالفوضى

(١) بغداد/ الجامعة المستنصرية/ كلية الآداب، حيث قدمت هذه القراءة في محاضرة قدمها المؤلف بتاريخ ٨/ ١/ ٢٠١٧، في جلسة احتفائية خاصة به.

وصخب الأنساق والهويات، المتناقضة حيناً والمؤتلفة حيناً آخر التي أفضت لتعكس تعدد الهويات بوصفه

تشوهاً للهويات وليس شكلاً من أشكال التنوع الخلاّق، لتنزاح هذه النخب عن دورها الذي عليها أن تمارسه في لملمة الصدع ورأبه وإنتاج الممارسات الخلاقة في ذلك.

لاتودُّ هذه القراءة تقويضَ البنية الثقافية القارَّة، أو إزاحة قيمتها التاريخية بقدر ماتسعى إلى تأشير مكامن التأخّر، وأحياناً التعطيل الذي أنتجهُ فعل التأخير عبر منظومةٍ تشكلت (عفواً أو قصداً) لإهدار الجزء الأكبر من إمكانات النخب الثقافية في تأسيس مشهدٍ ثقافي يوازي راهنية حاجة البلاد إليه وما تمر به، فضلاً عن مساهمتها في رسم ملامح مستقبلها، ويستوعب حجم المؤجل والمسكوت عنه والمتواري في مقطع تاريخي حسّاس يلاحق ذاكرة العراق الزاخرة بالتنوع والراغبة في التحديث.

ولعل المحاور الرئيسةَ في تشكيل أزمة الثقافة العراقية لخمسةَ عَشَرَ عاماً مضت، تتمثل في مايمكن أن نطلق عليه (منظومة التأخير أو الهدر الثقافي) التي يمكن تحديدها وإقرار عناصرها على النحو الآتي:-

١- الإمعان بتضييع سنوات متصلة في جدل يؤدي إلى أفقٍ مسدود لم ينتج سوى مزيدٍ من الخلاف والتأزيم، والإجهاز على القسم الأول من متن التحول في الجدل حول ثنائية (الداخل والخارج) وجعلها محوراً للدوران حوله، وسرعان ما أفضت هذه الثنائية إلى تبديل المواقع قسراً بأثر المناخ السياسي الجديد وإسقاطاته التي شكَّلَ المثقفون أولَ عوامل استجابتها، ليتحول مثقفو الخارج ما قبل ٢٠٠٣ إلى (مثقفي داخل) بعد ٢٠٠٣، والعكس صحيح.

٢- احتدام النقاش الذي لم يُفضِ إلا للنهايات السائبة حول الإشكالية القائمة على ثنائية (الثقافة والسلطة) وما يتفرع عنها من ثنائيات رديفةٍ وأنساق متقابلة من قبيل:

- مثقف السلطة وسلطة المثقف، وأيهما أكثر تأثيراً، ناسين أو متناسين الجذر الأول لعلاقة المثقف والسلطة وهو علاقة البناء لا الهدم، والفعل (من طرف المثقف) لا الانفعال، والمساعدة على النهوض وتجاوز سلبيات الراهن أملاً في بناء أُفق منشود، ثقافة السلطة وسلطة الثقافة، وما يفضي إليه كل نسق في هذه التقابلات التقليدية، من جدال نظري لم يقدم أكثر من احتدام النقاش حول هذه الإشكالية، وكان الأجدى هو إيجاد السبل نحو تفعيل (سلطة الثقافة) عبر النخب الثقافية، بدلاً من الانجرار نحو الجدال النظري الذي لايقدم حلولاً لواقع معاش سواء أكان هذا الواقع سياسياً أم اجتماعياً أم ثقافياً.

٣- تفاقم الهوّة بين السياسي وبين المثقف وهي وإن كانت موجودة على مر الحِقَبِ والعصور الا أنها برزت بحدة بعد مرحلة ما بعد التغيير أما تعبيراً، عن الحرية، أو طمعاً بالسلطة السياسية أو خوفاً، أو تزلفاً أو غيرها من الأسباب، وهي ثنائية متجددة حققت قفزةً نوعيةً في ظل ما تتمتع به الطبقة التي تشغل مساحة أكبر من السياسيين العراقيين، من حضور إعلامي في قبالة ضعف في أداء المثقفين الذين كرسوا هذه الهوَّة عن قصد أو عن غير قصد، عبر اعتناق لغة النقد الحاد للطبقة السياسية والعجز الواضح عن الاندماج مع هواجس الشارع العام، وقد جرب عدد معتد به من المثقفين حظوظهم لأكثر من دورة انتخابية فباءت محاولاتهم بالخيبة والإحباط ولعل مَردَّ ذلك عائدٌ إلى ضعف الأداء السياسي أو عدم عرض

برنامج انتخابي واضح لدى هولاء.

٤- نكوص المؤسسة الثقافية بمعناها الكلي الأشمل وهو أخطر ما تتعرض له (الثقافة) وقد جاء هذا النكوص، بمستوييه الرسمي والمدني على حد سواء، وتشمل هذه المؤسسة مفاصل (التعليم العالي، والتربية والثقافة ومنظمات المجتمع المدني) مع ملاحظة إصرار نخبوي على تعليق التراجعات والإخفاقات على مؤسسة بعينها من دون سواها، والخلط السطحي بين دوري (المؤسسة الراعية للثقافة وبين المؤسسة المنتجة لها) حتى بات هذا الخلط خطأً شائعاً يزاوله الخاصةُ والعامةُ على نحو الترديد والتكريس، مع ارتفاع سقف التوقعات لما يمكن أن تقدمه المؤسسة الثقافية في قبالة انحدار شاخص لنوعية الإدارات والكوادر التي أدارت هذه المؤسسات، مما أعطى انطباعاً عريضا للمشتغلين في هذه الأوساط بأن الحقبة التي سبقت ٢٠٠٣، كانت أقلَّ انحداراً في هذا الاتجاه، والعكس صحيح _ إن شئتم _ وهو مايدعو إلى القول بازدواجية الأحكام والمعايير التي تطلقها بعض النخب الثقافية بنحوٍ متكرر.

٥- انتقائية النقد الذي تزاوله الأصوات الناقدة لمثالب المشهد الثقافي على نحو صريح، ما يعني انتفاء الموضوعية في النقد والاتكاء على المزاجية أو اخفاء البعد الذاتي إن لم نقل (المصلحي) في مزاولة هذا النقد، ليتحول في معظم الأحيان إلى (انتقاد) أَكثرَ من كونه (نقداً) يراد له أن يكون بناءً، وهي السمة التي نفتقدها، فحين تتسلل السياقات الحزبية والأصوات الإيديولوجية الأحادية إلى وزارة ما في الحكومة، تقوم الدنيا، بينما تختفي هذه الأصوات حتى همساً، بإزاء الظواهر نفسها مع الحياة النقابية والمهنية التي باتت مؤدلجةً بنحوٍ فاقع (وهنا أفترض إمكانية حضور شواهد عدة

في هذا السياق) من دون الحاجة إلى تسميات، معتمداً على قدرة المتلقي على توافر إجابات وافية، ومرتكزاً إلى تجربة المتحدث في (اتحاد الأدباء والكُتاب، ونقابة الصحفيين، ونقابة الفنانين، واتحاد الناشرين) وسواها.

٦- تمدد المتن الإعلامي على حساب جغرافية المتن الثقافي واستحواذ الأول على أفق الوهج والانتشار والحضور المتواصل، بحكم عاملي السرعة والمساحة اللتين يمتلكهما الأول على حساب الثاني، مما خَلَقَ هجرةً طوعيةً من الثقافة إلى الإعلام، تارةً في سياق إشباع الشهرة، وتارةً في سياق الكسب والتحصيل، وهما ضالتان لاينبغي إنكارهما على الإطلاق، في ظاهرة لاتزال تتفاقم باطراد، وهو ما أكل من جرف الثقافة (أفقياً وعمودياً) وأضاف إلى ساحة الإعلام وهجاً مضاعفاً بحسب ماقد يتصور بعضهم، وإذ لاننكر هذه السمة لما للاعلام من دور فاعل ومؤثر، إلا أننا في الوقت ذاته وعلى الرغم مما يقدمه الإعلام فإنه يبقى (عرضاً غَيرَ دائم) بازاء (جوهر دائم) وهو الثقافة، وإن كان هو أحد أدواتها للانتشار.

٧- انحدار مناسيب القراءة وتراجع البحث المعرفي الجاد والرصين بشكل مخيف، بموازاة ارتفاع قصدي في مستوى التسطيح الفكري والتأملي وهيمنة السياق العولمي من (ستلايت وسوشيال ميديا واتصالات.. الخ) مع غيابٍ شبه تام لقنوات الفحص والفلترة (عدا - المتبقي - في الحّيز الجامعي) بشكل عزز ثنائية العولمة والخدر المعرفي بإزاء عدم الاهتمام بالتراث والهزال البحثي وتكرار الموضوعات البحثية وعدم أصالتها ودقتها، أو هو الانكفاء بعبارة رديفة، مما أضعف من القيمة المعرفية التي تنشدها الثقافة في جوهرها وغايتها، وأَخَّرَ ولادةَ جيلٍ صحيحٍ بملامح ثقافية قارَّةٍ من رحم الديمقراطية الخديجة.

٨- ثنائيـة (المقدس والمدنس) وما تشـكله حتى اللحظة من حيز إشـكالي في الثقافـة العراقية، وجد لنفسـه متسـعاً مضاعفاً مع بزوغ حالة الإسـلام السـياسي ونكوص الاتجاهات العلمانية أو الليبرالية على مسـتوى القواعد الشـعبية والجمهـور الانتخـابي فضـلاً عـن مسـاحة الحرية التـي تصل في بعض الأحيان (حد الانفـلات) وهو الأمر الذي أفضى الى حرية الحديث عـن موضوعات كان من غـير الممكن تناولها أو طرحهـا أو حتى عرضها ومناقشتها، وأرى شـخصياً ارتباط هذه الثنائية بالبعد المجتمعي ومحدداته التاريخية أكثر منها بالبعد الديني، ولسنا هنا بصدد تقييم أداء هذه الأنساق سياسياً.

٩- انشطار التوجه الثقافي العام بين ثنائية (الاحتلال والانعتاق) في سياق مجـاور للثنائيات آنفاً، انسـحب بالـضرورة على المثقفين ومتعاطي الشـأن الثقافي، وأسـهم في زيادة رَجرَجـةِ الفهم الثقافي لهذا المضمون ونزوع عدد غـير قليـل مـن المثقفين إلى تكريـس ازدواجيات سـلوكية وكتابيـة في هذا السياق بَدَت واضحةً في سلوك كثير منهم.

١٠- تأثيثُ القطيعة بـين المثقف الأكاديمي والمثقف التقليدي في تكريس عشـوائي لثنائيـة أخـرى عنوانهـا (الأكاديمـي والتقليـدي) أو (المنهجي والعائم) بعد تراجع الدعوات السابقة لنسفها.

وختامـاً فـإن تأشـير هـذه الثنائيات العـشرة لايعني قطعـاً اقتصـار (منظومة التأخـير) أو بتعبـير أدق (منظومة الهـدر الثقافي) عليها حسـب، وإنما هي محاولةٌ جـادةٌ لتحديـد الأبـرز بين مـا رصده كاتب السـطور عبر خمسـة عـشر عاماً من الاشـتغال الميـداني في الحقلين الإبداعي والنقـدي بمجاورة العمـل الإداري في المؤسسـة الرسـمية والمدنية معاً، كما إِنَّ هـذه القراءة لاتنفي قطعـاً كينونة الثقافة

العراقية وتجذرها وثراءها الباذخ، وقدرتها المعهودة على التناسل والإثراء والتجدد والبقاء.

بغداد/ الجامعة المستنصرية/ كلية الآداب

٨/ ١/ ٢٠١٧، في جلسة إحتفائية بالكاتب

ملامح التحول الثقافي

لن نتردد قطعاً، في تأكيد ما نذهب إليه على الدوام من أن الآوانَ ما زالَ مبكراً لمحاولة إنتاج صيغةٍ قارة أو صياغةٍ متوازنةٍ نهائية لتحديد معالم الثقافة العراقية ورسم تضاريسها، أو الحكم عليها في أعقاب ما شهدته الساحة منذ بداية التحول الديمقراطي في العراق مطلع نيسان ٢٠٠٣.

لكن القدرة ستبدو متاحةً على توصيف المشهد الثقافي في العراق يدشّنُ عقداً ونصفَ العقد على دخول قوات الاحتلال وانسحابها، مع الوقوف على أعتاب حياة جديدة لا تبدو ملامحها واضحةً حتى اللحظة على الأقل في مناخٍ يتزايُد تعدداً وًاتساعاً بل واختلافاً يفضي في كثير من الأحيان الى حد التقاطع، فيً الوقت الذي نتطلع إلى أن يكون هذا التقاطع أو الأختلاف إثراءً للمشهد الثقافي لا عاملاً محبطاً له، وهو اختلاف وتعدد نسعى لإحتوائه والإنفتاح عليه رغبةً منا في مشاركة الآخر لصنع وجه جديد للثقافة، قائمٍ على حرية التعبير والرأي والإيمان بلغة الحوار.

وبـصرف النظر عما يتبلور بين حين وآخر من كتاباتٍ ورؤى ورغباتٍ مخلصةٍ لنفسها تجاه تحديد مقاربات قرائيةٍ/ نقدية أو تحليلية أو استشرافية، لتحديد تلك المعـالم أو الحكم عليها، يبقى الخوض في هذا الحقل المشـتبك المتشـابه، ضرباً من الأسـتعجال الذي لن يفـضي إلى قراءة واقعيـة دقيقة تتطابق مع التـوازن الثقافي الـذي ينشـده كثيرون ولانعني هنا بالتـوازن إيجاد صيغة ثقافيـة واحدة بل نعني إيجاد مساحة حرة للجميع..

متجاوزين بذلك من يريد لمشروع الثقافة أفقاً ضيقاً غير منفتح ولا سيما حين يكـون المـشروع الذي يندرج ضمن هـذا الحيز خاضعاً لقناعـات خاصة جداً أو متأثـراً بلحظةٍ تمثل خصوصيةَ من يعيشـها وينسـجم مع مناخها الذي تنشـأ فيه ومن ثم فإنها تشكل حالة فردية لايمكن تعميقها احتراماً لحرية الآخرين وحقهم في المشاركة..

فالإحاطة الكلية أو إدعاؤها، في زمنٍ لم ترتسم أبعادُهُ النهائية بعد.. لن تشكلَ مغامرةً ثقافيةً بقدر ما ستشـكله من مخاطرةٍ تسـتدعي مزيداً من المراجعة والتأمل قبيل حسمها، دخولاً في أفق الأرخنة الأمينة أوالتوثيق النـزيه.

وجدير بالإلفات أن نؤشر قضيةً بتنا نهجسُها على نحوٍ يتكرر مع اكتمال عقد مـن الزمن في عراق ما بعد التغيير، ونتلمس ترددها في عددٍ من كتابات ما أتاحَهُ التحـول الديمقراطي في البلاد عبرتصورات موجهةٍ تنوي أن تُعيد إنتاج ما تناثر مـن رؤىً وأفكار، هنا أوهناك، بهذا الصدد أو في هذه المسـاحة الكتابية، أو تلك وهي اندماج الحديث عن عقدي (التسعينيات من الألفية الثانية) و(العقد الأول من الألفية الثالثة)كحالة واحدة

حتى يكاد المتلقي على نحو عام، يتعاطى معهما بوصفهما عقداً واحداً (بصرف النظـر عن تأييد مقـولات التجييل في الظواهر الإبداعيـة أو رفضها)إذ بات هذا

الخلط القصدي حاضراً في الظواهر الثقافية والفكرية والاجتماعية على نحوٍ معتاد لانجد من يتوقف عنده أو يدعو إلى مراجعته وتصحيحه بنحوٍ جدي، في الوقت الذي يستدعي فصلاً واضحاً بينهما ليتسنى تحديد معالم هذين المفصلين التاريخيين على نحوٍ أكثرَ إنتاجاً لمقولاتٍ موضوعيةٍ تشي بقدرتها على الإقناع وخلق حواضن مقبولةٍ للتفاعل معها وإعادة بثها في إطارٍ مختلفٍ وصوغٍ جديد.

وأما مايرشَحُ عن ذاكرة المشتغلين في حقل الكتابات الوثائقية أو التحليلية بلغة الصحافة المنحازة تارةً أو باللغة المتحاملة أو الرافضة لكل ماسواها، أو بلغة الإحساس باكتمالٍ ((وهميٍ)) أو امتلاك وعي كلي ((موهوم)) على نحو ما يدور في هذه الدائرةِ من كتابات تعترف باستسلامها إلى قناعات أصحابها، أو تلك التي يؤشرها من يتلقى بعينٍ متوازنةٍ ووعيٍ فاحص، فإن عقداً كاملاً من السنوات الخالية من مظاهر الاحتلال المباشر، من شأنه أن يميط اللثام عن مقولات تفاعلت بجلاء طيلةَ سنواته الخمسة عشر، بإنتظار لحظة التكامل والإختمار، وهو ما يمكن تلمّس إطلالته مع دخول العام العاشر على هذه الحدود المفترضة آنفاً، والعام الخامس عشر على الإطار الزمني الكلي للتغيير، الملتبس بين ثقافة الأجندات والتكتلات المتبدلة تباعاً، أوالوعي الوافد أو المقولات المستهلكة المُعادة في زمن الملل، والذائقة السريعة والسأم من الكتابة في مناطق العمق المعرفي والتأمل المركب.

وإذا ما تأجلت مقولة تقرير المشهد ريثما يكتمل عقده الأول بعد الانسحاب، وهو جزء من عمر التغيير، فإن ثمة خصائص وملامح لا ينبغي التردد في إستحضارها بوصفها مؤشراً على سمة التعدد والتنوع وإتساع الأُفق المقترح أوفي الرؤى الثقافية والفكرية أوفي تمدد القاعدة التي تتمرأى عندها أشكال الثقافة وأجناسها الإبداعية أوالحياتية (مع التحفظ) على مستوى الإنجاز الإبداعي

و حجـم الأداء المعـرفي ومنـاخ الحياة الثقافية الذي يُشـكل الضعـف والإرتباك والتذبـذب أبـرز ملامحـه، في الوقت الـذي كان يجب أن يؤشر غير ذلك بسـبب ماتوفّرهُ مسـاحة الحرية المتاحة مابعد مرحلة التغيير، ولعل هذه التوصيفات هي الخصائـص الأبرز في هذا الظرف القلق غير المحسـوم من عمـر الثقافة العراقية، بمجـاورة خصائص إيجابية تتمثل في تعدد القنـوات الثقافية ونضوج فكرة تقبل الآخر وحضوره وعدم إقصائه أو إلغائهِ.

و مـن بين ما يؤكـد ما ذهبنا إليه من غنىً في خصيصـة الإنفتاح وقبول الآخر من دون محددات أو أشـتراطات تَحدُّ من وجوده أو إلغاء فاعليته بالمشـاركة، هو مـا تمخضت عنـه مجلة الأقلام مثـلاً منذ تولي كاتب السـطور رئاسـةَ تحريرها في ٢٠٠٨، ولغايـة ترك المهمـة في ٢٠١٤، بهويةٍ عززت حضورها الفكري والأدبي الذي يوسم بالحداثي وبلونٍ مميَز، حيث بلورت لخطابها مناخاً لا يتسنى لسواها تحقيقه أو التوافر عليه، بأثر ما قدمته عبر ذلك الحضور أو عبر ما ناقشـته النُخبُ المعنيـة بها في أروقة الصحافة الثقافية أومـا تبنته (جماعة تغيير) الثقافية طالعةً من سجوف اللون الواحد وتجاوز المكبوت وكشف المقموع والمسكوت عنه إلى فضاء أكثر رحابةً وأتساعاً في هاجسٍ ينشغل بما يقدمه من رؤىً وموضوعاتٍ وملفاتٍ شكّلت أثراً طيباً على المشهد الثقافي لدى المثقفين بوجه عام، والأكاديميين بوجه خاص على نحو ما يمكن أن نشـهد عليه مُختـزَلاً في أنشطة الجماعة التي أسسناها منطلقـين من حاجـة فعلية، ونعني هنا (جماعـة تغيير) أو في برنامـج (اتحاد أدباء وكتـاب بغداد) الـذي اقتضت ظروف فنية ترحيل العمل بـه إلى حين، ودورهما الـذي ينـزع للرسـوخ بخطـىً ثابتة وراسـخة ومتطلعة نحو القـادم، على الرغم من ضيق المسـاحة المكانية التي باتت تتسـع وبشـكل واضـح وملموس وظاهر للعيـان، فضـلاً عـن قِصَر المـدة الزمنية منذ تشـكيلها للآن التـي حكمت هذين العنوانـين (جماعة تغيير وأُتحاد ادباء بغداد) ليطل القادم منطوياً على تنوع واضح

في مكوناته، ويظلَّ مخلصاً لوجهته الرئيسة في استيعاب التنوع الفكري والثقافي والكتابي بصنوفه المعروفة شعراً ومسرحاً ونقداً وتشكيلاً وفكراً متنوعاً وترجمةً وتوثيقاً وأرشفات، وهو يستكمل مشواره في تحرير مناطق ثقافيةً طالما كانت تشغل مساحاتٍ ضيقة وتنطوي على آفاق محدودة إبان سيادة الثقافة من وجهتها الأدبية/ البلاغية، لعقود طوال قبل الشروع بالدخول إلى منطقة الثقافة بمعناها الأوسع الذي باتَ جزءاً من فهم الحياة الديمقراطية في العراق.

إعادة إنتاج المشهد الثقافي
الإرادة و المنجز
دار الشـــؤون الثقافـــية (مسـرحاً)

يحق لهذا الكتاب بعد أعوام متلاحقة حَفَّت بها المخاطر وَشَهِدَتْ مايكفي من العسر والفوضى والتراجع والشعور باللاجدوى، فضلاً عن تراكمات سبقت وانكسارات ثقافية فردية ومجتمعية تراجعاتٍ إدارية في توزيع مسؤوليات العمل واختيار مثاباته، منذ التحول الذي شهدته البلاد في نيسان ٢٠٠٣ وصولاً الى تسنّم كاتب السطور إدارة المؤسسة الثقافية الأكبر والأعرق (دار الشؤون الثقافية/ آفاق عربية)، فيجيء الحديث عن تحوّل ملموس، مصحوباً بالتوثيق الدقيق ومعززاً بلغة الأرقام والعناوين، وحين نتوقف للحديث عند إيقاد الشمعةَ الثامنة لمسيرة إدارة جديدة لدفة هذه المؤسسة، فمن منطلق التوضيح وتوخي الموضوعية، تجدر الإشارة إلى إنهُ كانَ مشواراً مركباً حاولت إدارة هذه المؤسسة مع فريق مميز طي سنوات من الركود والعزلة، في حاضنةٍ شهدت أعلى درجات النكوص والانكفاء على ذات خاوية، وبتأثيرٍ قسريٍ مطلق لايقبل

بالمشـورة ولا يتسـع لقبول الآخر سواء أكان بسماعهِ أو باستيعابه أو الانخراط في الحوار المتكافئ معه زماناً ومكاناً.

كان مشـواراً حافلاً مركّباً.. يحق الشـعور أزاءَهُ بالرضا عن مخرجاته الأهم في داخل الأُسرة الأكبر سواءً أكان ذلك في تجربة (مجلة الأقلام) بشكل خاص أم في دار الشـؤون الثقافية العامة في وزارة الثقافة بنحوٍ أوسـع، تجلّت ملامحه في دائرة المثقفين الفاعلين بشـكل جـدي، إذ كان العمل الدؤوب هـو البوصلة في خضم مشـهد البلاد التـي تعاند أقدارها الصعبـة كي تمتد من جديـد وتصنع حاضرها باتجاه غدٍ يليق بانتظارها.. كان المشوار الذي نحتتهُ شهور وسنوات من الإصرار والعمل المتصل والسهر المضني ومصارعة الساعات ومعاندة الدقائق والأسابيع والظـروف المحيطـة، والمحبطـة في أحايين كثيرة فضلاً عـن المنغصات والمطبات التي تنشطر وتتكاثر كل يوم وكل لحظة.

لم يكـن عمـلاً، أو إنجازاً عابراً حين نتحدث عـن وئام جديد ووصل حقيقي بـين المثقفين وبين (الشـؤون الثقافية العامة) وسـعي متصل للبنـاء والترميم بعد انفصـال واضـح، وقطيعةٍ تركـت أثرها واضحاً على المشـهد العام، سـواء أكان مع هذه المؤسسـة أم مع غيرها من المؤسسـات الثقافية المختصة، ولم يكن ليتأتى هـذا الوصال أو يكون اسـتعادةً تلقائيةً لنبضٍ كاد يتوقـف، من دون أن يلتفت إليـه أحـد وأن يحـاول رأب الصـدع فيه ويرتـق ماكـان مسـرَّداً منـه، لولا ماشـهدتـه خارطـة العمـل الثقافي وتفاصيـله في هذه المؤسسـة، ومن المؤكدِ أنها ثمار لجهودٍ حثيثة ومحاولات دؤوبة (إقناع المثقفين أو جزء كبير منهم) عملياً، أن بوسـعهم إيجاد مسـاحة حقيقية لما يقدمونه، وإن ثمة متسعاً من الوقت يكفي لإعادة إنتاج معرفتهم عبر المؤسسـة التي تمثل ملاذهم الآمن، مهما كان مؤجلاً، وهـذا مـا حرصـت الإدارة الثقافية على إيصالـه إلى المثقفيـن في داخـل البلاد

وفِي خارجهـــا وحيثما تكـــون التخوم، بنحوٍ غير مسبـــوق، فكانت ردودهم وإجاباتهم تصل وتتفاعل بشكل لافت يجيب عن أسئلتنا القديمة ويمنحنا زخماً جديداً لمواصلة السير قدماً، باسطين أكف البذل والتفاعل، مخلصين في توطيد علاقة الدار بمثقفيها وأدواتها الحقيقية.

إنها شهادة مجردة، وربما هي متأخرة عن عزيمة التغيير والرغبة الجادة الجامحة لترميم ما أجهزت عليه الحروب وأتت عليه فراغات التغيير المفضي إلى فراغاتٍ أشدَّ قسوةً وأوسعَ هوّةً و أكثرَ قتامةً، لولا أن تمتد إليه يد التغيير.

كانت مسيرةً مضنيةً لمواجهة عشرات الأعوام من المراوحة والتراجع وتخطي الإشكاليات التي تعيق وتُحبِط أية علاقة مابين الدار ومثقفيها.

لم يكن المثقفون معنيين بما يدور خلف واجهات الكتب والمجلات التي تصدر عن دار الشؤون الثقافية العامة، ولعلَّ ذلك خارج أولوياتهم الذاتية.. لكننا نعتقد أنهم معنيون حتماً بمعرفة ماخلف تلك المعالم الثقافية والمعرفية من تداعيات قد تكون غير معروفة لدى الكثيرين، أو أنها غائبة أو مغيبة بسبب القطيعة بين تلك الأطراف.

في كل الأحوال، كانت الحصيلة في النهاية إيجابيةً، وقائمةً المتحقق الفعلي، تكتظ بما يجعلها حاضرة في الصوت والصدى والذاكرة والأرشيف، لتؤرخ لحقبةٍ جديدة لهذه المؤسسة المثابة، شكّلت علامةً فارقةً في الحياة الثقافية بعد التحول الديمقراطي.

لقد تمكنت الدار بهمة أصحاب الهمم، من تنفيذ الجوانب التي سنأتي إليها إجمالاً، بما تنطوي عليه من مفاصل وتعقيدات واستحقاقات إدارية وثقافية ومالية في بيئة مشحونةٍ بالقلق والتعقيد.

لقد كان لتلك التجربة قصب السبق والأثر في كل ماذكرنا، من تحقيقٍ وإنضاجٍ وبلورةٍ، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما تحقق عبر الجوانب الآتية:

١- تشكيل هيأت استشارية محترفة ومرموقة - المطبوعات توثق ذلك - لمجلات: (المورد، التراث الشعبي، الأقلام، الثقافة الأجنبية، الموسوعة الثقافية، آفاق أدبية، ومايربو على ثلاثين سلسلة معرفيةً نوعيةً متخصصة)، جاءت نتاجَ مشاورات وشهور متصلةٍ من الاستشارات والمداولات والشراكة العملية في العمل، بعيداً عن ذوتنة الأمور وشخصنة الأدوار، معتمدين بذلك، على تفعيل رؤية الفريق في مفاتحة الأسماء الأقرب من جهة التخصص والتجربة والحضور، ولاسيما الأكاديميين منهم في المجلات المذكورة تخصصاً وعملاً، ودعوتهم المخلصة لأخذ مواقعهم الطبيعية وتحقيق حضورهم في المشورة والتصويب والعمل على الارتقاء المعرفي بوصفه هاجساً بالدرجة الأولى.

٢- هيآت التحرير/ فقد أصبحت أكثر تأثيراً وقدرةً على التغيير ومواجهة السائد المألوف، وإزاحة مايمكن أن يَحولَ من دون تولي أسماءَ مرموقةٍ، وأساتذة أكاديميين لهم باعُهم الطويل في العمل الصحفي المتخصص (ثقافياً ومهنياً).

٣- لجنة التأليف والترجمة والنشر/ فصارت حركة النشر تشهدُ من خلالها أبرز ما تم تحقيقُهُ في سياسة التحوّل بالدار وتخليصها مما كان يخيم عليها من ركود وصيغ قديمة ومتهالكة، لتتحول إلى دفق متجدد، عبر تحديث لجنة (التأليف والترجمة والنشر) على وفق ما يُترجم مقولة (الرجل والمكان المناسبين) بالعمل على تسنّم مقاعد هذه اللجنة من قبل أسماء جادة، تتمتع بتجارب شاخصة وسيرة زاخرة، فضلاً عن كونها كرست

حضورها وتجربتها الماثلة ووعيها المتراكم في الحرص والمنجز والإبتعاد عن المجاملات التي تفضي إلى الترهل، بعد أن تغلغل إلى هذا المفصل الاستراتيجي الدقيق على مدى سنوات.

٤- إصدار سلاسل جديدة/ حملت روحاً وتأثيراً مختلفين، كانت من جملتها العناوين الآتية: سلسلة (بصمات) التي تعنى بالإصدار الأول حصراً وسلسلة (منابع) المعنية بنشر ماله صلة بالسيرة والتراث على اتساع المفهوم و سلسلة (وفاء) التي خصصت للراحلين الكبار ممن تركوا بصمتهم في المشهد من رموز الثقافة والفكر والإبداع في العراق. وسلاسل (دراسات) و(ترجمات) و(فلسفات) و(نقد) و(سرد) و(شعراء) و(أثر) وغيرها مما أغتنت به المكتبة العراقية والعربية على مدى عقد حافل من السنوات والانجازات ومعارض الكتاب المحلية والدولية والعالمية.

ومع إبقاء الأبواب مشرعةً لمزيد من الرؤى والمشروعات والأدوار، لرفد الدار برأسمالٍ معرفي وموارد بشرية فكرية وإدارية، تواصلت رحلة الإبداع والبحث بعد انتعاشها في عام ٢٠٠٨، من دون منَّة أو اشتراطات سوى إحراز صفة الاستحقاق المعنوي الحقيقي للانتماء إلى أسرة الثقافة وإلى الأسرة الإبداعية الصحفية والثقافية في دار الشؤون الثقافية العامة.

لقد كان مشواراً طويلاً ومختلفاً في أدق التفاصيل، وكان هاجسه الدائم هو التعلل بالإرادة والطموح لتحقيق المنجز، فكانت تلك التجربة شاهداً آخر على علاقة السياسي بالمعرفي في نسقٍ عملي شاخص.

إسلام الحداثة والتنوير..

في فضاء آخر من فضاءات البحث عما هو مختلف وشاخص في جغرافيا المعرفة الممتدة بامتداد الوجوم الذي خيَّم على نهارات بغداد طيلة سنوات القلق والموت والترقّب، نسعى في هذه المساحة بشغف لنؤثث لحظةً مميزةً أخرى للتأمل وإعمال الفكر وتأسيس الاختلاف النبيل... لا نريد لها أن تصبحَ رؤيةً قاصرة أو رؤيةً مؤسَّسةً على وفق أفق ضيق، بل رؤية تنتمي إلى أنساق الحياة الثقافية المنفتحة غير محددة الأبعاد، كما لم نُرِد للإضمامة التي ينطوي عليها هذا الكتاب أن تتحول إلى لحظةٍ للتأبين أو الوداع المحتشد بالثناء أو الحزن الذي سرعان ما سيخبو لاحقاً ليكون جزءاً من متحف الرموز ويتحول إلى صنمية تذكارية.

إننا نحاول أن نبتكر سبباً للتوقف عند مثاباتٍ طالما حركت الراكد في أفقنا الفكري (عربياً وإسلامياً) عبر ما أوجدته من حِراكٍ وخلخلةٍ لأساليب

العقـل الجامـد وأدواتـه في التفكير على نحـو مغاير في تأمل الحيـاة ومواقفها، وفيما أنتجه من آليات حداثيةٍ في صناعة الوعي المسـتند إلى البحث عن عشـبة الخلود في فضاء النجاة والسلم والسعادة.

لقـد خسرت الأمة والمنظومة الفكرية والعلمية الرصينة أربعةً من أسـباب بقائهـا ونموّهـا.. وقـد كانـوا أبرز أعمـدة خيمـة التنويـر والحداثة تأسيسـاً وتأصيـلاً وتأويلاً واسـتشرافاً... وبقي عليهـا أن تجد ما تُعّـلُ به قصورها في عـدم الانتصاف لهذه الثلة لهـولاء الذين امتلأت حياتنا المعـاصرة ومن قبلها حياة من عاصرهـم بأصواتهم المجلجلة بالاتزان والاعتدال، صخباً وأسـئلةً كبرى وحضوراً على مسرح الأحداث.

ولعل بلدنا العراق معني أكثر من سواه بالبحث عن هذا التعليل بحكم ما قدمته نخبة من رجاله في السياسـة والاجتماع وفي مسـار الثورة والتغيير، على امتداد تاريخ المعرفة لدى الشعوب.

وليـس أدلَّ عـلى جذوة هذا الاشـتعال المضيء، من تلـك الإنجازات التي أثثـت الذاكـرة والتاريخ بأسـماء من رسـمو خارطـة الوعي في تاريـخ الفكر الإنسـاني الطويـل مع خصوصية شـكلت علامة مضيئة لا في الحيـاة الفكرية الإسـلامية فحسـب بـل شـكلوا علامـات فارقـة فيهـا، فكانـت إشراقـات الفيلسـوف الكبـير محمد باقر الصـدر التي أحدثت تحولاً فكريـاً وثقافياً يندر أن يتكـرر، وعلى مقربةٍ مـن ذلك التحول وليس ببعيد عنـه تجلت آراء المفكر الكبير محمد تقي الحكيم عن مدرسـة النجف الكبرى وما سـبقها من جهود بذلت على نحو سـيحفظ لها عمقها الراسـخ ويشـكل ملامِحَ هويتها الفكرية والإسلامية على حد سواء.

كما بدا ذلك متصلاً في أفكار النائيني والشيرازي ومحمد عبده وجمال الدين الأفغاني أو من تلاهم من قبيل كتابات عبد الكريم سروش ومقتفي أثره، وكمال الحيدري وعمار أبو رغيف وغيرهم بصرف النظر عن مناقشة ما قدموه، وكذلك كتابات من ناظروا أُطروحة صادق جلال العظم وفندوها، ضمن حراك ليس خارجاً عن الرؤية الجديدة في الطرح والمناقشة، بوعيٍ مائز في إطار منظومة تتسم الى حد واضحٍ وكبير بالثبات والمراوحة، وكانت تلك الجهود الحثيثة مخلصةً لمشروعها من دون إعادةٍ وتكرار مستهلكين بل عبر النقد والتحليل والوقوف عند تخومها الكبرى وحدودها المقدسة، والحال كذلك فيما أسّسهُ سيد قطب وأبو الأعلى المودودي في مناخ أسبق وبيئات معروفةٍ بما انطوت عليه، وهم يعرضون لخطاب الإسلام خالياً من العُقد والاسقاطات والتكفير، وقد بات يُعَدُّ خطاباً مجايلاً شكّل نقطة الانطلاق فيما بعد لحركات وأحزاب وتيارات وجماعات إسلاميةٍ مازال أوارُها مشتداً فاعلاً حتى اللحظة، ويثير الجدل لفاعليته وأهميته وبعده الفكري العميق.

ومهما كان... مهما اتسعت الرؤى واختلفت القناعات بتعدد الهويات فإننا بصدد البحث لافي ضفاف المعرفة وحسب، بل في عمقها ونواصل محاولةَ القطاف لنعثر على مايشكل إجابةً عن أسئلتنا الملحَّةِ وهواجسنا المتنامية في عالم يتقاسمه الفكر الحر تارةً ويقف بإزائه الفكر الذي يتسم بالقمع تارة أخرى، وفي محطتنا هذه لن نختلف على أهمية ما أثارته جرأة المفكر الجزائري الكبير محمد أركون فيما رسمه من معالم جديدة لأسس قراءة النص الديني، وأدوات إنتاج الخطاب الإسلامي الذي كان قائماً على رؤية أُحادية الفكرة طوال قرون، فوازن بين الراكد والمتجدد وفاضل بين المسكوت عنه وبين المعلن، وانتصر لماهو مقموع خلف ماهو مكرّس على نحو كَلَّفَهُ ثمناً باهظاً ونال من تراثه

الثر حتى بعد غياب جسده عن عالمنا، فضلاً عن قسوة الانتقادات وتناقض النقودات التي تعرض لها إجحافاً ونيلاً من جهة غير المتفقين مع أُفقها الطامح إلى فضاء رؤيوي مغاير في دعوته لاكتشاف مناطق جديدة في قراءة تضاريس الدين وتأسيسها على غرار يشي بالحداثة التي تلقاها من مصادرها الغربية الرئيسة وناقشها بوعي إسلامي فريد يحمل سمة التجديد القائم على وعي راسخ، وفكرٍ يَحملُ السمةَ ذاتها.

ولم يكن هذا العقل ببعيد عن سورة النقاش المفتوح والقدرة على تخيّل ملامح توازي تجليات الحداثة وتشير إلى تمدداتها في الاعتدال اللافت في المنهج وفي التجربة الإسلامية على نحوٍ شاخصٍ تسيّده الراحل الخالد (آية الله محمد حسين فضل الله) في أفقٍ خاص ميَّزهُ التحاور مع الجوانب العقيدية والتاريخية عبر منهج ينتصر للعقلانية من دون انقياد أبكم للغث والسمين على حد سواء، فضلاً عن المرونة التي بثها لصناعة فضاء تنويري جديد من قبيل مراجعة مفهوم (المظلومية) و(الحيف المزمن) و (الفرقة الناجية)، وكلا السمتين العقلانية والمرونة قد مَيزّت فكره بسمة الانفتاح لا الانغلاق، من دون الإصرار على مسلمات يرى البعض بأنها قارة وغير قابلة للنقاش، وهذا ما يمثل الأُفقَ المنفتح والفكر التنويري والحر لهذا الراحل الكبير.

ليس هذا فحسب بل إنهُ عمد إلى مراجعة النصوص التي باتت مسلَّمات عند البعض، وإعادة قراءة مايوصف بالمظلوميات التاريخية وإماطة اللثام عن أسئلة محذورة. بعد أن عرض حياته ووجوده إلى خطر التسقيط والانتقاد اللاذع والهجوم بل أبعد من ذلك بكثير... ليترك الباب مشرعاً خلفهُ لمن يمتلك المقدرة على الخوض والتحديث والانفتاح والتجديد في عالمنا

الإسلامي الذي يندر أن يفي الآخرون ظواهره الإنسانية الفذة حقها...

ولا يمكن _إلا على سبيل الإشارة_ أن نضيء قدرا كافياً من مساحة كتابات المصري الناقد والمفكر الجريء (نصر حامد أبو زيد) ذاك المتخذ من القلق أساساً للتفكير والمراجعة واستنباط رؤىً وقناعاتٍ مقولاتٍ جديدةٍ واجتراح آفاقٍ أُخرى للتأويل كثيمةٍ معرفيةٍ تدور حولها حياته، لتشكِّل همّه الأكبر وديدنه الدائم، مُنْهَمّاً بمنطقة المجاز واشتغالاته، وما انشغاله بأعمال فكر التأويل إلا محاولة تخطي السائد فيه والعبور نحو التأويل المنفتح عبر اتجاهه العقلي/ الإشكالي الذي إجتلبَ لدائرته تهمة الإلحاد في مناخ فكري/ فقهي ينحاز الى الاستقرار والثبات، بينما هو يحلم بإعادةِ قراءة التراث برؤية مختلفة دينياً فكان أن دفع عمره وأطفأ أضواء أُسرته وخصوصية بيته، ثمناً للقمع الفكري المؤسسي، ليصبحَ حليف سجون السلطة وصديقها الحميم، وبصرف النظر سواء أتفقنا معه أم لم نتفق، ليرحل غريباً في مجلس عزاء لاتملؤه غير الكراسي والجدران ونفرٌ ضئيل.. مخلفاً إرثه الذي قد لا يجد من يقدره بثمن يوازيه، فهل ثمة من يمكن أن يطلق سمة الانتصار أو العزيمة على نهايات ربما بدت خارج أفق الاستشراف؟؟

على حين بقيت إشكالية العقلين العربي والإسلامي قائمةً في جوار الأسئلة التي طرحتها كتابات الدكتور محمد عابد الجابري مثقفاً محتجاً ومفكراً بلا حواجز أو نهايات، وإسلامياً من نمط هو أختطه لتجربته التي لازمتها إشكالية الحسم بين تحديث الأصالة وأصالة التحديث في خضم صراع المشرق والمغرب العربيين بإزاء صراع القومية مع التراث لإعادة إنتاجه قرائياً في موازاة ما ناقشه من إشكاليات العقل الغربي ومازالَ يُثير جدلاً واسعاً في

الأوساط الثقافية والفكريَّةِ سواءٌ أكانت إسلاميةً أم غير ذلك.

إننا نحاول في هذا المقام استرجاع الزمن واستجلاء المكان الشاخص في ذاكرة النخبة العربية الإسلامية، ذلك الشاخص الذي أكتسب نكهتهم ومهروه بالحوار الخصيب الثري الباعث على الحراك والتجديد، الفاعل المنتج لمزيد من التساؤلات والأفكار وهو فوق كل ذاك فكر حر يتسم بالانفتاح مبتعداً عن الاجترار والانغلاق، ولعلنا بذلك نقلِّبُ أوراقاً ينتظرها حيّزٌ في أفق النسيان.

وإِننا لانزعم في مقامنا هذا بأَن هذه السياحة الموجزة قد أماطت اللثام عما يعتمل في الصمت من أسئلةٍ وملاحظات، أو إِننا ملأنا السلال على النحو الذي ينبغي أن يكون، ولكننا من دون شك سنواصل العمل باستحضار هذه الرموز وإعادة إنتاج خطابها التنويري، وقد شرعنا بذلك عند إطلاق الندوة الفكرية (الوحيدة في العراق) التي عقدناها في المؤسسة الثقافية الرسمية قبل سنوات بعنوان (مربع التنوير).

وقد أطلقنا ملفاً مستقلاً عنها في مجلة (الأقلام)، كان بمثابة قصب السبق في هذا المضمار، والبوصلة التي تؤشر هذه المثابات وتؤدي إليها، لتقودنا الخطى إلى نحو مغاير للدراسة وتؤسس لقراءات أخرى في تخوم هذا المربع الزاخر. ولتكن ذكرى رحيل هذه النخبة الإنسانية العلمية، حافزاً لمنح الآخرين جذوة التنافس وحميمية السباق إلى مثل هذه الملفات والاستذكارات، ليزخر المشهد الثقافي الذي يتسم بالفتور في كثير من الأحيان، حين يصل إلى حديث الفكر والحداثة وتأملاتهما.

وهكذا.. حين تنطفيءُ حياة الكبار، تستيقظ حياة أخرى على ضفافهم

العامرة بالفكر التنويري المنفتح الحر، ويبتدئ مشوارُ مختلف في أفق الحضور العميق الذي يؤسس لقراءات خلاقة.

وما نحاول أن نتركه من بصمةٍ عبر هذا المقال إنما ينتمي إلى هاجس الوفاء، ويعلق بطرف من أطراف الحقيقة التي لم تجد وطناً قاراً يستوعب تجلياتها واستشرافها وحسبنا أن نحاول.. والله المُستعان.

ثقافة الاحتفاء بالحسين (عليه السلام)

يعدُّ الاحتفاء بالحسين بن علي عليهما السلام من أوضح مصاديق العلاقة بين السياسي والمعرفي، لما يشغله هذا الاحتفاء من مساحة باتت نسقاً تاريخياً يحفل بطاقةٍ تأويلية لاتنفك تلاحق البعد السياسي بحمولاته المتشعبة التي توفّر طاقة رديفةً في البعد المعرفي، ولاتزال هذه الموضوعة تشهد تصاعداً طردياً يتصاعد مع الانفتاح الثقافي وإنساقه المتسعة.

قد تشكل اللغة الشعرية والنسق المشحون بالعاطفة مهيمناً شاخصاً في النسق الأسلوبي لهذه الرؤية، وهو مايجدر الإلفات إليه مقدماً، لئلا يتوقع القاريء انفصامها عن السياق الكلي الذي يؤطر الكتاب ويستمرُّ في تغطيته، ومن هنا نرى صعوبة تجاوز هذا السياق معرفياً، في نسق دوري يتجلى عند مثابة تشكلت منذ مايزيد على أربعمئة وألف عام، ليستأنف مشواراً جديداً تضمّه الرحلةُ ذاتها في نموٍ تصاعدي لتقليد شعائري حظي بالتسوير النظري والتأصيل العقيدي بما

تؤكده قناعات الأجيال المنشغلة بجذوته بشغف متواصل، عبر الجماهير الشغوفة برموزها وعقائدها، فكانت موضوعة (الحسين ع) حقيقةً تشرح قلق العارفين والباحثين، وتحرك سكون العقل تمحوراً حول جذوةٍ تتوهج أبدياً فترسّخُ قدراً أزلياً تحتاجه تلك الجماهير وليست بسائلةٍ عمن يذود عنها.

وإذ نؤازرُ ترسيخ هذه المراسم فإنما نتفحّصُ قناعاتنا ونعيد الكرَّةَ كلما حاولنا مراجعة الذات وفحص القناعات فنكتشفُ أننا نجتمع في مواكب مفتوحةٍ لنحتفل كما مئات الملايين من البشر.. لنعبّر عن شكل من أشكال التمسك العقيدي الانساني، ونلبي شيئاً من أسئلة الذات أو نعلن شيئاً من التشبّث بهذا الهاجس..

وكأن لسان حال الملايين يفصح بأنهم يحتفلون بالموت المضيء، عندما يكون من طراز ماحدث على رمضاء كربلاء حيث بداية الحياة، فنحتفل معهم بالسبايا.. عندما يكون السبيُ درساً من دروس المواقف النادرة وعنواناً للصبر والإمتداد، لاالسبي بمعناه الضيق (المذل المهين).. نحتفل بالدمع الذي يحلّقُ فوق لحظةٍ أمسك بها التاريخ عبر ما تناثر من ذرى الأجساد المقطعة بحراب الأوغاد وتبعثرت تحت حوافر الخيل لتجمع شمل الفضائل وتصون ماء الوجوه، نحتفل مع الدمع الشاهق، بهاجس الانكسار والحزن غير المنقضي، نعلن لذواتنا وللعالم بأَنها دمعة الانتصار للحسين. مفارقة كبرى حين يبكي المقتول على قاتليه شفقةً ورأفةً وأبوةً.. أفلا يجدر أن يكون الدرس مختلفاً وعامراً بالوصايا؟

نستذكر القلة التي غلبت، والكثرة التي سحقتها أقدامُ التاريخ، نعيد التأمل في فضاء الخلود لنقرأ الإنسانية على طريقة كربلاء ونقرأ سماء الانتصار على طريقة أنجمها السبعين، نكتشفُ الشمس التي حفظت للزمن كل هذا الضياء.. ونقف في جنبة النهار الذي يحتضن الحياة..

نتخيل حجم الخراب الذي كاد يودي بالبشرية، ونستعيد صورة الدمار الذي كاد يهدُّ الدنيا لولا قضيةٌ حفظت للحضارة الإنسانية قيمها ونُبلها.. كيف لا؟ ونحن بإزاء الحسين- رمزاً ونبوءةً كُبرى وفجراً أكيداً وفارساً مشرقاً على صهوة المجد في ساحة الرفعة، أنفق عُمرَه وأهله وصحبه، وآثَرَ بكل مايشغل الآخرين من أجل أن تستشعر الأُمة قائداً أنموذجاً يقتفي الآخرون صوتَهُ ويحفظون إرثه ويحرسون شُعلةً تضيء الجهات وتفتح العالم باسمه.

بيد أننا.. وفي غمرة الدرس الحسيني المتوهج وفي لحظة التوحد مع الذات بعيداً عن أثر الآخر وإسقاطاته، نُواجَهُ بأسئلةٍ عديدةٍ وتَستفيقُ علامات استفهام بحجم الوعي الذي تقترحه منظومة الحسين فتنطلق بأثر ذلك أسئلةٌ شغوفةٌ يتمحور أبرزُها حول الآتي:

- لماذا نحتفي بالحسين؟ وهل ثمة ضرورة لتعميق هذه الثقافة عن هذا الرمز المسلم؟.
- هل تحتمل موضوعةُ الحسين قراءةً انتقائيةً تحتكم إلى أمزجة الواقفين عند الضفة الأخرى بعيداً عن حقيقتها القارّة؟.
- هل يحق لحملة الفكرة الحسينية أن يدافعوا عنها بإزاء من يحاولون قراءتها على نحوٍ منحرفٍ، لتلبية رؤى لاتمت بصلة لمفهوم العدل والحرية وقبول الآخر.
- هل تتسع رسالة كربلاء لأن يكون المأخوذ منها مقصوراً على إحياء الشعائر وتعظيم المراسم والدفاع عنها وتطوير أشكالها وطرائق إقامتها فحسب؟ على أهمية ذلك وجلالة قدره.
- كيف يتسنى إعادة إنتاج الوعي الإنساني الذي أنتجته واقعة كربلاء

في قبالة وعيٍ مستوردٍ ينزَعُ باتجاه يخصُّـهُ، على نحوٍ هو العكس من حركة الثورة ومسارها؟

- وهل هناك ضرورة ثقافية أو سياسية بعد (١٤) قرناً، للنيل من عقيدة من خرج الحسين عليهم؟ بينما يتم الترويج لهم في الوقت نفسه، في مساحات أُخر.

- لماذا باتت القضية الحسينية لدى البعض، محمودةً في العلن وسلبيةً في الخفاء؟ ومن المستفيد من وصول الأمور الى قطيعة ينشدها البعض؟ حين لاتقتصر الاختلافات على القطيعة في إطارها التقليدي المعروف.

- واخيراً.. هل انتهت مواجهة الثورة الحسينية مع نهاية أحداث الطف؟ أم أنها مازالت تؤدي وظيفتها في بيان الأدوار وفضح المتزلفين والمساومين والمناوئين على حساب الفضيلة والقيم الإنسانية؟

ومع الإقرار بمزيد من التساؤلات والاختلاجات التي تراود المفصحين عنها وغير المفصحين، تبقى الإجابةُ قاصرةً وقابلة للانفتاح، ولكنها تؤشرُ بنحوٍ واضح.. إننا بأزاء مزيد من أسئلة عاشوراء حين نقلب ذاكرة الضحايا لنستذكر وعداً قطعته الاجيال، بأَن لاتنسى حُسينها.. حسين الوعد الصادق والألق والوثوق، ونحتفي كل مرة لنتفق على الاحتفاء القادم الأكيد في موسم الحسين.

الحسين موسم مفتوح لاينتهي بمناسبة أَمدُها أيامٌ أو أسابيع أو شهور، وكما تحتفي العامة والخاصة ويجتمع المسنون واليافعون في خط بياني واحد يشترك فيه الصغار والكبار تحت عنوان الحسين، فإنه يحق للنخبة ومن قطعوا شوطاً في التأمل أن يجتمعوا باسم الثقافة تحت خيمة المعرفة والحضور لينتشر هاجس الشعائر ويطول الوقوف عند ضوئها الشاسع.. نتأمل ما قيل عنها وما نال

منهـا ومـا يروّج من أجل زعزعـة الإيمان بها، فلا نجد إلا العـودة تجاهها ممتلئين بعاطفة الانتماء محمّلين بقناعاتنا الراسـخة بعيداً عن شكوك الآخرين وهواجس الخوف من الحسـين رمـزاً وفكرةً وامتداداً.. وبينما تتعالى أصـواتٌ يتقاذفها موج القَلـق المسـتريب مـن هنا أو هنـاك وبينما يُعيـدُ التاريخ نفسَـهُ تحـت مقولة (كلُ يـوم عاشـوراء).. فإننا نعيد انتـاج ذواتنا المولعة بموقف الأمـسِ البعيد، ولحظةَ الاختيار بين فريق الحسين والفريق الآخر..

نحتفي بالثقافة التي أسسـها أصحاب الحسـين فنسـتحضر لحظـة فارس بني ريـاح حّراً يعزّ أن تُكرَّرهُ الأزمان والحادثات، وننزع نحو انعطافة وهبٍ نصرانياً بحجم ما تحمل الرجولة من معنى، وفي الرواية حديث عن شسـع نعل القاسـم وهو يعدّل ضجة القوم ويتسامى.

إنهـا قصيـدة الحيـاة الكـبرى ونصّهـا المفتوح عـلى أكثر مـن تأويـل ولوحتُها المرسومة بأنامل جَسَّدَتْ الرفعة والخلود.

وإذ يحتفـل الشغوفون بهذا الحـدث الممتد فإنما يؤثثون لحظـةً أُخرى في مشهد المحـرم من كـل عام لتأكيد قناعـةٍ بقيت عصيّة على رياح الحسد والخيبـة، مضيّاً في مشـوار النـــور ومصافحة الآخـر على وفـــق الرؤيـــة التي أنتجتهـا مسـيرة كربـلاء وحفظتها جـــذوة الحسين عليه السلام.

المحتـــويات

المقدمـــــة	**٩**
المحــور الأول/ ثقافــة الحوار بدلاً من ثقافــة الإقصـــاء	
تقديـــم	١٩
عتبات أولية لبسط ثقافة الحوار	٢١
بين الوجود الشكلي للحوار وفاعليته	٢٧
الوسطية والاعتدال بين الضرورة والاعراض	٣٣
حقُّ التعبير أم حوارٌ منفلت	٣٩
ثقافة المحبة وسلطة النُصح وإحسان الظن	٤٣
المحــور الثانـــي/ بين السياســـي والمعــرفي - الاشتغال المعرفي السياسي	
تقديم	٥٣
مقولة التغيير ومناخ التحقق	٥٥
شيخوخة الطبقة الأولى	٥٩

التجييل السياسي بين التعاقب والانزياح..... ٦٣
تصحيح العلاقة واستعادة الثقة بين الدولة، والفرد، والمؤسسات..... ٦٧
التكنو قراط وصفة جاهزة عند الحاجة..... ٧٩
غرائبية المواقف وهجين الرؤى..... ٨٥
إزدواجية القراءات في ظل المناخ الديمقراطي..... ٨٩
ويبخسون المؤسسة حقها..... ٩٣
المحور الثالث/ الانهمام الثقافي نحو بناءٍ واعٍ للثقافة
تقديم..... ٩٩
أسئلة العلاقة في جدلية المثقف والسلطة..... ١٠١
ملامح الثقافة العراقية بين الالتباس والغياب/ قراءة في ثنايات الهدر الثقافي بعد التحول الديمقراطي..... ١٠٩
ملامح التحول الثقافي..... ١١٧
إعادة إنتاج المشهد الثقافي الإرادة والمنجز..... ١٢٣
إسلام الحداثة والتنوير..... ١٢٩
ثقافة الاحتفاء بالحسين (ع)..... ١٣٧